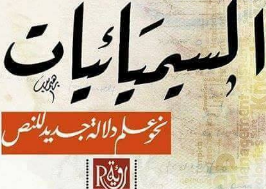
محمد المعتصم





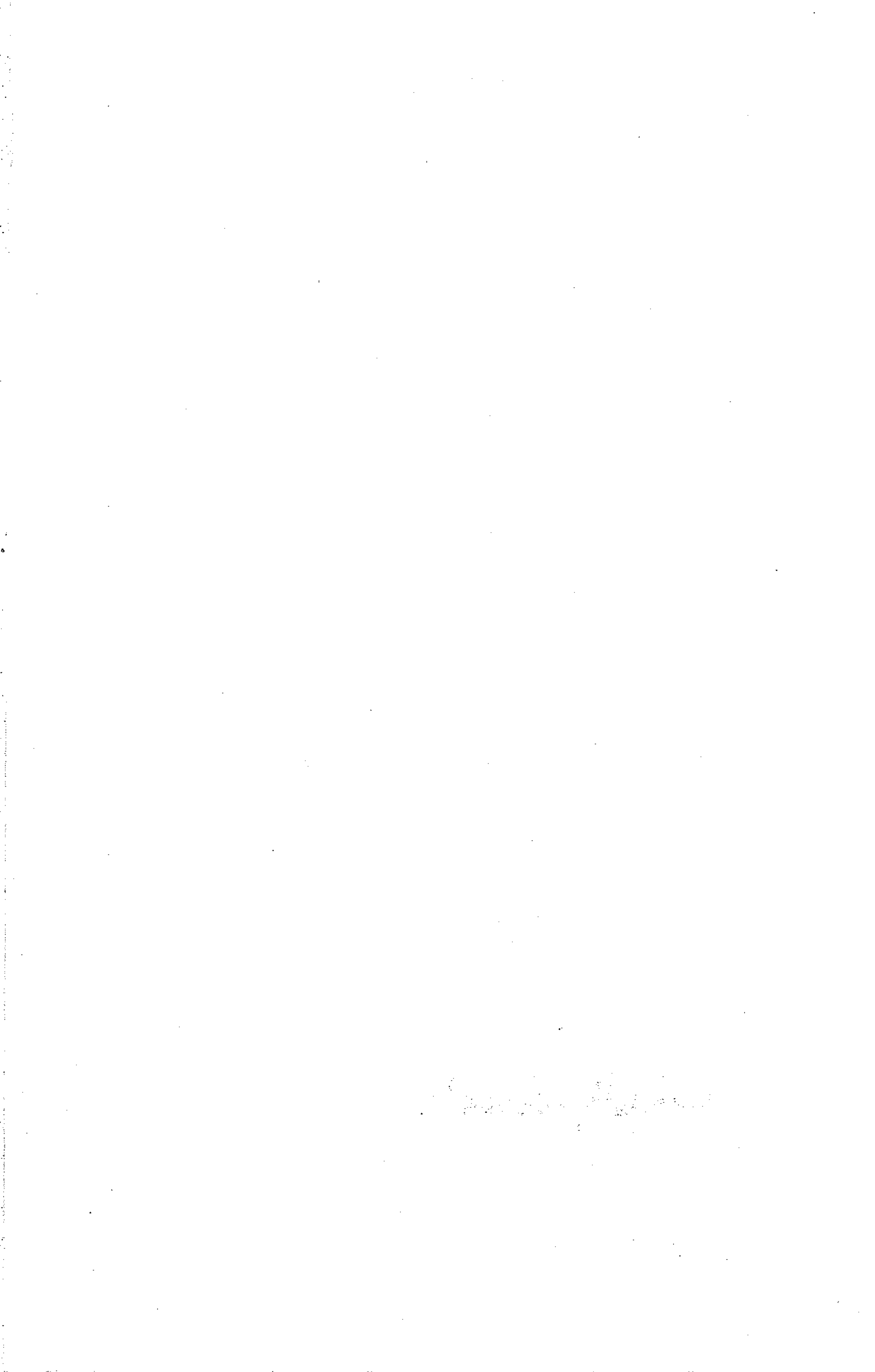
السيميائيات

نحو علم دلالة جديد للنص



رؤية

السيميائيَّات



د. المصطفى شادلي

السيميائيّات

نحو علم دلالة جديد للنص

ترجمة/ محمد المعتصم



للنشر والتوزيع

2015

الكتاب : **السيميائيات**

تأليف : **المصطفى شادلي**

المدير المسؤول : **رضا عوض**

رؤية للنشر والتوزيع
القاهرة : 0122/3529628

8 ش البطل أحمد عبد العزيز – عابدين

تقاطع ش شريف مع رشدي

Email: Roueya@hotmail.com

فاكس : 25754123 (202) +

هاتف : 23953150 (202) +
الإخراج الداخلي : **حسين جبيل**

جمع وتنفيذ : **القسم الفني بالدار**

الطبعة الأولى : 2015

رقم الإيداع : 2015/2911

الترقيم الدولي : 978-977-499-174-5

المقدمة

"تتوجه سيميائيات الخطابات نحو إنتاج نظرية عامة، ولكنّها تتوجّه أيضًا نحو إنتاج منهجية تحليلية وتأويلية، فتبني نفسها (...) بحركتين متكاملتين هما: بلورة نماذج نحوية مستقلة عن خصوصية الظواهر السيميائية المعزولة، وتخصيص هذه النماذج تبعًا للمشاكل الملموسة التي تطرح بتأثير من المواضيع التي يجب تناولها."

إريك لاندوفسكي (1982)

سنقوم في هذه الدراسة بتأمل نظريّ ومنهجيّ في النظرية السيميائية الغريماسية. وهي نظرية تتصور نفسها بأنها علم منظم، أي جُماعٌ عقلانيٌّ من المعارف يتضمَّن جسمًا متماسكًا من الفرضيات والبديهيات ومجموعًا متجانسًا من الأدوات الاستكشافية والإجراءات التحليلية والتركيبية. يقول ج. بوتيتو- كوكوردا (1985): «تمفهم النظرية الغريماسية مختلف مقامات إنتاج مفهمة توليدية. ولا ريب في قيمتها الاختبارية والنظرية حتى ولو لم يمكن اعتبارها كونية» (المرجع نفسه، ص. 260). لذلك سنضطر إلى أن نقطع، في اتجاه مقلوب، مسار تشكُّل النظرية السيميائية (أو المجرى الإبستمولوجي) بما هي مبحث ذو نزعة علمية يتناول مشاكل الدلالة الملازمة للخطاب. ولذلك سينصب تساؤلنا على الأسس الإبستيمولوجية للسيميائيات الغريماسية وعلى المبنيات النظرية القَبْلِيَّة والمفاهيم المنهجية التي لا تني تفعل وتؤثر في مصير النظرية.

وهدفنا منهجيٌّ أولاً وقبل كل شيء، وهو إعادة التفكير في مختلف «نُضُد» النموذج السيميائي «القياسيّ» في ضوء التطورات الأخيرة لمختلف اللسانيات النصيّة ومختلف السرديات ومختلف التداوليَّات ونماذج النطق، ثم فتح كوىً ملائمة في القطاعات «المنسيّة» كالقطاع النطقي أو القطاع التصويريّ، أو على العموم المشاكل التي تهم اشتغال الخطاب. وفي نهاية هذا التقصي، يمكن رسم حدود نموذج قياسيّ «موسَّع». ولذلك سنتبع الخطوات التالية: فبعد نبذة تاريخية عن مختلف التقاليد السيميائية، سنحاول إعادة تقويم النظرية السيميائية انطلاقاً من مبادئها البديهية ومفاهيمها الرئيسية قبل أن نتناول المجرى التوليدي للمعنى والنموذج المكوِّني للدلالة ومشاكل التخطيب. وسنختم حديثنا بمناقشة الإشكالية النطقية وما يمكن أن يكون لها من أثر في تطور الجهاز النظريّ الدلائلي.

مسائل عامة

يَتصوَّر العلمُ السيميائي نفسَه، بداهةً وكما يؤكِّد ما أُنجِز من أبحاث عديدة في هذا المجال[1]، بأنه وريثُ تقاليد فلسفية وفيلولوجية عريقة في القدم تمتح من أفلاطون أرسطو، المدرسة السوفسطائية والقديس أوغسطين لتبلغ أوجها مع الفلسفة العقلانية والاختبارية للقرنين السابع عشر والثامن عشر (پور رويال و كـ. ف. لايبنتس وج. لوك ود. هيوم). وفي القرن التاسع عشر، طغت على الحقل السيميائي دراسات انصبت على أصل اللغة والألسن الطبيعية وتطورها مع فلاسفة اللغة من أمثال ج. ج. هردر وو. فون همبولت. ولم يهتم هؤلاء الفلاسفة بالبعد اللساني أو المنطقي للغة بقدر ما اهتموا بالبعد النفسي -الفلسفي حيث ركزوا على دور اللغــة في النشاط المعــرفي للإنسان الذي ينـم عنـه العقل

(1) J. Kristeva (1969 et 1981). Todorov (1972 et 1977). M. Dasacal (1978), G. Kalinowski (1985) et U. Eco (1988).

«الصريح» والإبداع الفني الخلَّاق. ولابد من الإشارة إلى العلاقة الواضحة بين هذا التصور للغة وأوليات الفلسفة المثالية الكلاسية لنهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ولابد من انتظار أعمال إ. هوسرل وإ. كاسيرر ور. كارناپ في مجال الدلاليات المنطقية وأعمال تش. صندرس پورس وش. موريس في مجال نظرية الدلائل (أو السيميائيات) والأبحاث التي أنجزها ك. فريجه وب. رسل ول. ڤتجنشتين وج. هنتيكا وو. كواين في مجال نظرية المعرفة وأسس الرياضيات الخالصة لتعميق النقاش وإقامة جسور ضرورية بين مباحث متجاورة ومتباعدة كالسيميائيات والمنطق والرياضيات وفلسفة اللغة واللسانيات، بل وعلم النفس[1].

(1) Cf. M. Meyer (1982) Logique. langage et argumenttion ; J. Caron (1983) : les régulations du discours. Psycholinguistique et pragmatique du langage. Egalement P. Stockinger et alii (1986), « Intelligence artificielle II : Approches cognitives du textes ». in Actes Sémiotiques/bulletin. IX. 40.

وفي القرن العشرين، تشكلت السيميائيات (أو علم الدلائل) - كما يقول غريماس (1977) - بمعزل عن أسلافها السوفسطائيين أو الوسيطيِّين (منظِّري modi significandi، [الأشكال الدالة])، ولكن مع إحالات أدق إلى الرواد الأقربين (فرديناند دو سوسير في أوروبا وتشارلز ساندرس بورس في الولايات المتحدة الأمريكية)؛ فصارت مقاربةً علميةً مجدِّدة في ستينيّات القرن الحاليّ، أولاً في فرنسا (تحت تأثير رومان ياكبسن، وتأثير لوي يالمسليف الأشدّ حسمًا)، ثم في الاتحاد السوڤياتي بعد بضع سنوات من ذلك (وذلك أيضًا بتأثير ياكبسن وبفضل ظهور مدرسة موسكو)، لتصبح في زمن قصير، في جلِّ أنحاء العالم، مبحثًا ومنهجية مدمجين في التعليم الجامعي للعلوم الإنسانية بل مسموحًا بهما فيه ومُقصَيَيْن منه في أغلب الأحيان، ولكنهما يثيران عددًا هائلاً من الأعمال والبحوث (1977، ص. 223). ويضيف في هذا الصدد قائلاً: «إن البنيانية الفرنسية، التي يمكن اعتبارها تطويرًا، بمعنى من المعاني، لمكتسبات مدرستي پرك وكوپنهاكن اللسانيتين لما بين الحربين العالميتين وامتدادًا لهذه المكتسبات في مجالات علم الأساطير المقارن (جورج ديميزيل) والإناسيات (كلود ليڤي- شتراوس) والتحليل النفسي (جاك لاكان) والأدب (رولان بارت)[1] إلخ.- هذه البنيانيّة قد أتاحت للسيميائيات أن تنتصب، انطلاقًا من مجموعة من المسلمات

(1) انظر أطروحتنا، الفقرتين 2 و3 المتعلقتين بالمقاربات التشكليّة والسردية والخطابية للحكاية.

اللسانية، مَجْمَعًا لمهارة علمية جديدة ظلت مبعثرة حتى الآن وموضعًا لتأويلاتها» (المرجع نفسه). ويلاحظ أ.ج. غريماس، في شأن التسمية المفهومية والوضع التعريفي للسيميائيات، أن «مصطلح علم الدلائل (Sémiologie)، الذي اقترحه سوسير للدلالة على "علم الدلائل العام" المقبل، ما لبث أن دخل في صراع مع مصطلح السيميائيات (sémiotique)، الذي كان أنصاره يشككون في ملاءمته على مستوى تحليل الدلائل وشرعوا في مقارنته بتصور السيميائيات في المنطق، حيث تتفكك هذه السيميائيات، بما هي لغة، إلى تركيبيّات ودلاليات (ر. كارناپ). وكان يالمسليف - الذي كان أول مَن صاغ نظرية سيميائية كاملة وفعَّالة - قد عرّف علم الدلائل بأنه نظرية واصفة للسيميائيات الخاصة، وهو تعريف كان سيرضي الجميع لولا أن الاستعمال العالمي فرض بالتدريج استخدام مصطلح السيميائيات وحده» (المرجع نفسه، ص. 224).

هذا الاستعمال والجودة الأكيدة لما أنجز من أعمال في هذا المجال المعرفي «الحساس» لا ينفيان البتَّة ما يثيره العديد من الباحثين من شكوك وتساؤلات مبرَّرة في جملتها. فالقواميس المتخصصة (عدا "القاموس العقلانيّ لنظرية اللغة"، بجزءيه الأول والثاني، غريماس وكورتيس (1979 و1986) والذي يضع الأسس الإپستيمولوجية النظرية والمنهجية للسيميائيات السردية والخطابية بلغة نموذج التحليل النصي الكمونيّ المتماسك المناسب) تؤكد الغموضَ المفهوميَّ للتسميات المتنافسة والأفكار القائمة الملازمة

لهذه النزعة «السيميائية» أو «الشعرية» أو«السردية» أو تلك[1].
هكذا يرى تزفيتان تودوروف (1972) أن «السيميائيات تظل مشروعًا أكثر منها علمًا قائمًا (...)، مجموعة من الاقتراحات أكثر منها جسمًا منظَّمًا من المعارف» (المرجع نفسه، ص120 و122)، وذلك أساسًا بسبب التداخلات المحتومة بين اللساني وغير اللساني في المسعى السيميائي الذي يبدو «مُبْتَسَرًا ليس على مستوى موضوعه (الموجود فعلاً)، بل على مستوى خطابه الذي يضفي على نتائج عمله عيب اللفظية» (المرجع نفسه، ص. 121). ويذهب ج. ديبوا وآخرون (1973) إلى أن هناك مدخلين معجميين يكرِّسان «الخلاف» المدرسي أو التاريخي مع «علم الدلائل» (السوسيري) من جهة و«السيميائيات» (البورسية والغريماسية والكريستيڤية) من جهة أخرى. وهكذا يكتفون بملاحظة أن «مجال السيميائيات (سيكون) هو النص بصفته ممارسة دالة. لكن القضايا المطروحة على النص ستختلف باختلاف توجُّه الباحث: فإلى جانب سيميائيات بنيوية، مع أ. ج. غريماس، هناك مكان لسيميائيات قائمة على منظور غنوصي (ج. كريستيڤا(1973، ص. 435). أما جوزيت ري ديبوف (1979)، فتتبنّى في "معجم[ـها] السيميائي"* المسعى نفسه ملاحِظةً أن «استخدام مصطلح السيميائيات يفترض مجالاً دراسيًا أوسع من المجال الدراسي لعلم الدلائل». وتضيف قائلة: «إنَّ التصور الثقافي المحض لهذا العلم

(1) تناولنا هذه القضية بتفصيل في الفقرة الأولى من الفصل الثاني الذي يحمل عنوان "السيميائيات النصية" من أطروحتنا.

يستتبع استعمال كلمة علم الدلائل (سوسير) في الفرنسية (بنفنست، كريستيفا، متز، إلخ.)، بينما تُـرجع كلمة السيميائيات إلى تصور المدرسة الأمريكية» (المرجع نفسه، ص. 130). لكنها تذكّر بأن السيميائيات تعني، من منظور يالمسليف، كل «نسق دالّ»؛ بينما «يشكل كل علم خاص سيميائيات خاصة» عند غريماس (المرجع نفسه، ص. 131).

وعلى العكس من ذلك، تبدو الأمور أكثر وضوحًا من داخل مدرسة باريز السيميائية[1]. إذ يقول جان كلود كوكي (1982): «إن مشروع السيميائيات هو وضع نظرية عامة في أنساق الدلالة. فبعض السيميائيات ترى أن الدليل شيء يُلاحَظ أولاً، بينما ترى مدرسة باريز أنه موضوع يُبنى أولاً». وينبه بذكاء إلى أن «القارئ يسهل عليه أن يتكهن بأن تكون مثل هذه الاختيارات المبدئية طافحة بالنتائج النظرية والتطبيقيّة. وللتسمية فضل تنبيهه إلى ذلك على الأقل؛ لأنه توجد عدة مدارس في السيميائيات مثلما توجد عدة مدارس في اللسانيات» (المرجع نفسه، ص. 5).

أما تكوُّن السيميائيات النصية، فيعزوه ج. ك. كوكي إلى أعمال أ. ج. غريماس البنيوية - المعجمية الأولى، ولاسيما مقاله المشهَّر الذي كتبه عام 1956 بعنوان «راهنية سوسير»[2] والذي يُجمل فيه الخطوط العريضة للممارسة السيميائية المقبلة، والتي هي في حالتنا

(1) J. Cl. Coque et alii (1982), sémiotique. L'école de Paris.

(2) In Le Français moderne. 3, 1956. pp. 181 - 200.

هذه الأوّليات الأساسية التي تتمثّل في التحليل المحايث لكل موضوع، وللبنية المتراتبة للمقاربة الشكلية، ولضرورة بلورة لغة واصفة مناسبة و«اختلافية»، ولأخذ البعد المجتمعي- الثقافي لموضوع التقصي بعين الاعتبار. ويلخص ج. ك. كوكي هذه المقاربة، فيبرز الهدف الذي يرمي إليه أ. ج. غريماس، وهو أن يُطلب من الباحث «أن يواصل تقصِّيَه المجتمعي؛ وأن يحدد المجموعات الدالة المبنيَنة؛ وأن يؤكد استقلالها؛ و(...) أن يصفها» (1982، ص. 11). فتحديدُ مجال البحث والاستقلال المفهوميُّ للموضوع، والوصفُ التحليليُّ هو المبادئ الرئيسية للنظرية السيميائية، المتصوَّرة أولاً وقبل كل شيء بأنها «تراتب من اللغات الواصفة» (على حدّ تعبير كوكي) ينظم المستوى الوصفي والمنهجي والإبستيمولوجي لمجراه النصي بحثًا عن الدلالة[1].

هكذا ستتمسك الأعمال السيميائية لمدرسة باريز (من 1966 إلى 1992) بهذا الاختيار العام، فتذهب في اتجاه تنظير أكبر للمبنيّ السرديّ أو للمبنيّ الخطابيّ أو لهما معًا عن طريق الـ«نماذج الصغرى» الوصفيّة أو المتوقَّعة كالمجرى التوليديّ أو النموذج العامليّ أو النموذج المكوِّنيّ، الأكثر اشتهارًا باسم «المربَّع السيميائي». ويتمثل الهدف الذي يميل إليه التأمّل النظريُّ في القدرة على تزويد المحلِّل بـ«جهاز إجرائيّ من أجل إنشاء تنميط للذوات السيميائية، فيسهم بذلك في بلورة سيميائيات للثقافات»

(1) Voir le DRTL. I. 1979. pp. 339-346.

(أ. ج. غريماس، 1976أ، ص. 21). وعلاوة على ذلك، لابدّ لهذا التنميط الصِّنافي للذوات التي لها وضع سيميائي من أن يصبَّ، حسب المؤلِّف، في ضبط استراتيجيّة للتواصل المجتمعي؛ وهي استراتيجيّة ستتولّى مواضيعَ القيمة القابلة للنقل والـ«حمولات» الصيغية المؤثرة في أنماط النقل القابلة للتوقع، وليس الذوات الكفؤة لمثل هذا التبادل وحدها. لذلك يظهر، إلى جانب «نحوطوپولوجيّ» للأعمال، نحوٌ «شبهُ كامل» للصيغ، كما يؤكده بحثُ ج. ك. كوكي (1984) وما تمارسه مجموعة البحوث السيميائية - اللسانيّة (م. ب. د. ل.) من تأمل دائم في هذا المجال[1]. وسنخصِّص معظم تفاصيل هذه المناقشة للفحص النقديّ لمختلف «أطوار» النظريّة السيميائية، التي نعتبرها مجرى منهجٍ عقلانيٍّ.

---

(1) J. Cl. Coquet (1984), Le discours et son sujet I et II.

وأعمال م. ب. د. ل. ضمن:

Actes Sémiotiques/Documents et Bulletin avec le concours de l'EHESS, CNRS et INLF.

هذه الأعمال تنمُّ عن اهتمامات الباحثين، الذين هم أحيانًا من آفاق بعيدة، وتتيح تكوين فكرة مجملة عن القضايا السيميائية الراهنة.

الفصل

الأول

1

موقع النظريّة السيميائية

لا مراء في أنّ النّظريّة السيميائية متصوَّرةٌ، من وجهة نظر مؤسِّسها، بأنّها نظريّةٌ بنيويّةٌ - علائقيّة (في سياق سوسّير ويالمسليف) ونظريّة عامليّة - مفهوميّة (في نظر طنيير). والمبدأ المركزيّ الذي ينظِّم ممارستها هو مبدأ الـ«استقلال الوجوديّ للشكل السيميائي»، المتفحَّص في بعده النّحويّ (وهو نحو شكليّ يمفصل المكوِّنيْن الصّرفيّ والتركيبيّ) وفي «رؤيتـ»ـه الدلالية (وهي موضع تدخُّل «قاموس» الأشكال التّصويريّة)، أي بصفته بنية دالّة. ولذلك، لا يمكن مماثلة التّركيب السّرديّ - أي التّركيب الذي يضمن معقوليّة المنطوقات السّرديّة وتسلسلها - مع التراكيب المركَّبيّة (نمط الأنحاء التوليديّة والتحويليّة) أو المقوليّة (نمط الأنحاء المقوليّة عند أدجدوكيڤيتش أو بار هيلل أو مونتا ـ). إنّه تركيب عامليٌّ ومفهوميٌّ يهتمُّ بعرض طبيعة العلاقات التّركيبيّة المحكوم بأنّها دالّة وبوصف المواقع التركيبيّة - داخل خطاطة سرديّة تجريديّة ومنطقيّة - للذوات السيميائية (العوامل) المندرجـة

في مجارٍ سرديّة عينية، بينما لا تولي التركيبيات الشكليّة أي أهمّيّة خاصّة لمشكل الدِّلالة النّاجم عن شكلنة معطيات اللسان أو الخطاب[1]. بالمقابل، فإنّ «التركيبيات المفهوميّة - كما يقول غريماس وكورتيس (1979) - تتعرَّف العلاقات التركيبيّة بصفتها دالّة (أي بصفتها متعلّقة بشكل المضمون)، حتّى ولو كانت تجريديّة وشبيهة بالعلاقات المنطقيّة. وهذا اختيارٌ أساسيٌّ في النّظريّة السيميائية» (المرجع نفسه، ص. 378). ثمّ إنّ النّظريّة الغريماسيّة توليديّةٌ ومركَّبيّةٌ من جهة أنّها تنتشر تدريجيًّا بـ« ـدرجات» متتابعة، من المحايث إلى المتجلّي، من المجرَّد إلى المجسَّد، وهكذا تُظْهِرُ الإواليّات المضمَرَة لإنتاج الموضوع «خطاب» وإدراكه. إنّها تبرز تصوُّرًا دقيقًا للغة الواصفة التي تشتغل بها، وذلك في إطار علومي محدَّد مضبوط. ولابدّ من التذكير بأنّ اللغة الواصفة تؤوَّل - في أثر

(1) لقد قدم م. ماير خلاصة منهجية واضحة محددة عن مختلف أنماط المنطق (1982)، المرجع نفسه.

يالمسليف- بأنّها سيميائيةٌ، أي بأنّها مجموع متراتبٌ من التعريفات التي يمكن أن تتجلّى على مستويي السيرورة والنّسق السيميائي. وعند غريماس (1980) أنّ اللغة الواصفة ليست لها من «غاية خاصةٌ»، وإنما عليها أن ترمي إلى وصف الموضوع العلميّ أو بنائه والإفضاء في نهاية المطاف إلى تَبْديه النظريّة[1]. ويرى ج. بوتيتو (1985) أنّ «هذا التّصوّر التّراتبيّ والتّعريفيّ للّغة الواصفة يتحكّم في الإبستمولوجيات الغريماسيّة وله نتائج جسيمة على وضع الشَّكلنة» (المرجع نفسه، 270). وهذه النتائج نجملها فيما يلي: (I) إنّ البلوَرة المتراتبة للتعريفات تفضي إلى عدد محدود من اللّامعرَّفات، أي من المفاهيم البدائية التي لها قيمة «الكلّيّات الافتراضيّة»؛ (II) إنّ التعبير الشكليّ عن المفاهيم البدائيَّة المحتفَظ بها سيستدرج غريماس إلى اعتبار كلّ بنية شبكةً علائقيّة، وبالتّالي إلى «صياغة بدهيّات سيميائية[2] ستبدو بالأساس تنميطًا للعلاقات (الافتراض المسبق، التناقض، إلخ.)» (غريماس وكورتيس، المرجع نفسه، ص. 345)؛ (III) وسينشأ من هذه البدهيّات مبدأ الاستنباط، الذي «سيكون قادرًا على إنتاج اللسانيّات بصفتها لغة شكليّة، بصفتها "جبرًا خالصًا"» (المرجع نفسه، ص. 225)؛ (IV) «تقتضي الضرورة الإبستمولوجية لبناء "لغة شكليّة دنيا" اختيار أنساق تمثيل يكون فيها على (النّظريّة السيميائية) أن تصوغ

(1) A. J. Greimas (1980). «Notes sur le métalangage», in *Actes sémiotiques Buletein*, vol. III, 13, pp. 48 -54.

(2) التشديد منا.

الإجراءات والنّماذج» (المرجع نفسه، ص. 345). ويرى پوتيتو أنّ السيميائي يُستدرَج إلى التّسليم بـ«ـواقع» ظواهريّ مستقلّ عن الشكلنة وقابل لأن يوصف بمفاهيم مشتقة من مفاهيم لا تُعرَّف. إنّ المواضيع الشكليّة كالمربَّع السيميائي أو تشجيرات النّحو التّوليديّ «تُتصوَّر في مثل هذه العلوميَّات خطوطًا بيانيَّةً تتيح إبراز التّنظيم البنيويّ للعيان» (1985 ص. 271).

ومن ثَمَّ، فإنّ المسعى السيميائي، الذي له طابع افتراضيّ - استنباطيّ واختباريّ في الوقت نفسه، يندرج ضمن استراتيجيّة استكشافيّة ذات غاية محدَّدة، هي إبراز تمفصلات المضمون الدّالّة. إذ يلخّص البعدُ الاستكشافيّ للمشروع السيميائي «الفعلَ» العلميَّ لمثل هذا المسعى الذي يتعلّق فيه الأمر بالوصف والتّفسير والحجاج في إطار فكريّ متماسك ذي هدف علميّ. هكذا تبدو البدهيّاتُ السيميائيةُ وقد تحوّلت إلى عدد معيّن من الفرضيّات الأساسيّة، التي لها قيمة تأويليّة أو تفسيريّة أو منهجيّة. وتعمل هذه الفرضيات «البدهيّة» عملاً مضمَرًا، فتصدِّق المقاربة السيميائية - اللسانيّة للـ«ـنصوص»، التي هي المواضيع التقديريّة لبحث السيميائي، وهي تنتقي المحاور الأولويّة لكل مسعىً اختباريّ - استنباطيّ وتنصِّب ذاتًا معرفيّة، لها وضعٌ «متعالٍ»، ولها من الكفاءات ما يوافق ممارسة «فعلـ»ـها الخطابيّ، أعني الكفاءتين السيميائية - السرديّة والخطابيّة، بالمعنى الحصريّ للكلمة. وعند غريماس وكورتيس (1979) أنّه يجب اعتبار الكفاءة السيميائية - السرديّة «ذات وضع متعال (بما أنّ الأشكال السيميائية - السرديّة، المسلَّم

بأنّها كونيّة - لأنّها تهمُّ كلَّ الجماعات اللغويّة والمتجاوزة للُّغة، يُحتفظ بها عبر الترجمات من لغة إلى أخرى ويمكن تعرُّفُها في السيميائيات غير اللسانيّة) (...). ويمكن وصفها بما هي كفاءة بأنّها نحوٌ أساسيّ للمنطوق- الخطاب، سابقٌ للنطق ويفترضه هذا النطقُ افتراضًا مسبَّقًا. أمّا الكفاءة الخطابيّة، فتقع في السافلة: إذ تتشكل في أثناء النطق، فتتحكم في الأشكال الخطابيّة المنطوقة وهي تصوغ هذه الأشكال» (المرجع نفسه، صص.103- 104). وإقامة هذه الكفاءة الثنائيّة، في سافلة النطق وعاليته، تحمل السيميائي على التفكير في طبيعة مفهوم الـ«ـخطاب» ووضع هذا المفهوم واشتغاله، وبالتالي على الخروج عن التعريفات السابقة الضّيّقة أو الواسعة.

ويستدرجنا هذا إلى توضيح الفرضيّات «التّأويليّة» و«التّفسيريّة» و«المنهجيّة» التي يستند إليها المجمَّع النّظريّ للسيميائيات الغريماسيّة.

1. مناقشة المسلّمات العامّة

لنتناول الفرضيّات الـ«ـتّأويليّة» التي تشتغل مسلَّماتٍ عامَّةً أو مبنيات «قبْليّة». ونحتفظ منها أساسًا بما يلي:

1.1. افتراض الوضع المفهوميّ لمصطلح الخطاب

إنّ فكرة «الخطاب» هذه، التي أُسيء تحديدها وبولغ في استغلالها، قد صارت مصدر كثير من اللبس والمزايَدة لِمَا كان لها من

استعمالات وخضعت له من انتقالات استعاريّة وتوظيفات شتّى خارج المجال اللساني. وتمكّننا نظرة تركيبيّة سريعة من الوقوف على المفهومات التالية:

(I) ففي اللسانيّات البنيويّة، يرادف الخطابُ الكلام«» بمعناه عند سوسِّير.

(II) ومن منظور التوزيعيّة الأمريكيّة، يُعتبر الخطاب وحدة شاملة، أعلى من الجملة أو المنطوق اللغويّ، ويمكن وصفها تركيبيًّا، أي تبعًا لتوزيعها التركيبيّ و«الدلاليّ» في محيطٍ معيَّنٍ. ويذهب ز. س. هاريس إلى أنّ كلّ خطاب ينطوي على سمات شكليّة مميِّزة. ولذلك يتمُّ التقريب بين منطوقين خطابيّين على أساس توازن معيَّن في توزيع وحداتها المكوِّنة لهما.

(III) ومن منظور اللسانيّات الفرنسيّة، لابدَّ من الإشارة إلى التّعارض بين المنطوق (في لسان) والخطاب (في وضع تواصليّ) والذي يتبنّى التفرع الثنائي السوسيريّ لسان/ كلام. فعند ل. كيسپان (1971) أنّ «المنطوق متتالية من الجمل المبثوثة بين بياضين دلاليّين، توقفين للتّواصل؛ والخطاب هو المنطوق منظورًا إليه من وجهة نظر الإوالية الخطابيّة التي تتحكم فيه. هكذا نجد أنّ نظرة تُلقى على نصّ من وجهة نظر تبنينه "في لسان" تجعله منطوقًا؛ في حين أنّ دراسة لسانيّة لشروط إنتاج هذا النّص تجعل منه خطابًا»[1].

(1) In Langages. 23, 1971, p. 10.

(IV) وفي إطار نظريّات النطق، يرى إ. بنفنست (1970) أنّ «النُّطق يفترض التّحويل الفرديّ للِّسان إلى "خطاب"...» (المرجع نفسه، ص.13). ومن ثمّ يُفهم الخطاب بمعنىً واسع جدًّا ويدلُّ على كلّ نطق تتشكل أطرافُه من متكلِّم ومستمع وقصد جلي بما يكفي للتّأثير في المرسَل إليه.

(V) ومع ر. ياكبسن (1963)، يتلقّى الخطاب نمطًا آخر من التّأويل بسبب الوظائف التي يستطيع أن ينقلها و«الوصول» النُّطقيّة التي يمكن أن يُحدثها في وضع تواصليّ محدَّد.

(VI) ويسلِّم أُ. ديكرو (1972)، الذي يحتفظ بالتعارض منطوق/ خطاب، بمكوِّنين في التأويل الدلاليّ لمنطوق لسانيّ: مكوِّن لسانيّ يُسند معنى «حرفيًّا» إلى المنطوق خارج كلّ سياق نطقيّ، ومكوِّن بلاغيّ يؤوِّل المنطوق المعنيّ تبعًا للوضع التواصليّ. ويصوغ پ. شارودو (1983) حِجاجَه في الاتجاه نفسه الذي صاغ فيه ديكرو حِجاجَه، ولكنه يعكس موقعي المعنى والدلالة. فعند هذا المؤلف أن المنطوق يستتبع الاستعمال والمواضعة فيحدد المعنى، بينما يتفرد الخطاب بخصوصيّته اللغويّة والشروط التداوليّة لوضعه التواصليّ فيتيح النفاذ إلى الدلالة.

(VII) ويَبرُز مفهوم آخر، في اللسانيّات المعاصرة، على أساس التفرُّع الثنائيّ لسان/ خطاب الذي يُدرَك فيه اللسان بأنّه مجموع تامٌّ متجانسٌ قارٌّ من قواعد التنظيم التركيبيّ بينما

يُفترض أن يكون الخطابِ مجموعًا مفتوحًا متنافرًا غير متوَقَّع من السياقات والإبداعيّة.

(VIII) في اللسانيّات الخطابيّة (بنڤنست وڤاينريخ وكربرات – أوريكيوني)، يتعارض الخطاب مع الحكاية (أو القصة). ففكرة الخطاب تتلقى في هذا السياق تأويلاً ضيِّقًا، فترتبط بالاشتغال الخطابيّ لمقام النطق بواسطة الموصِّلات (الشخص، الفضاء، الزمان)، المصيِّغات وتوزيع صيغ الأفعال الموافقة.

(IX) في السيميائيات، سيتماهى الخطاب، في مرحلة أولى، مع فكرة السيرورة السيميائية. وسيكون مرادفًا للنص. ومنذئذٍ ستُؤوَّل السيرورة السيميائية، حسب غريماس وكورتيس (1979، ص. 102)، بأنها «مجموع ممارسات خطابيّة» تنتمي إلى إحدى «السيميائيتين الكُبريين» اللتين هما «العالَم اللفظيّ» و«العالَم الطبيعيّ». وبهذا المعنى سيُتحدَّث عن الخطاب السيميائي، الإيمائيّ الإيقاعيّ ـ الرّقصيّ أو الشعائريّ أو السينمائيّ أو المعماريّ؛

(X) وفي مرحلة ثانية، يَعتبر السيميائي المنطوقَ-الخطابَ كلِّيةً مجرَّدةً ومستقلَّة؛ وبعبارة أخرى، يعتبره «جهازًا» أشبه ما يكون بـ«رقاقة» تتشكَّل من عدد معيَّن من المستويات العميقة المتراكبة، والتي سيمكن آخرها فِقط، أي أكثرها سطحيَّةً أن يتلقَّى تمثيلاً دلاليًّا شبيهًا، في مجمله، بالبنى اللسانيّة «العميقة» (من المنظور التشومسكيّ)؛ ويستنتج المؤلِّفان أنّ النحو

الجُمَليّ سيبدو، من وجهة النظر هذه، عندئذٍ، امتدادًا طبيعيًّا لنحو الخطاب (المرجع نفسه، ص. 103).

(XI) وفي الأخير، لابدّ من الإشارة إلى الاستعمالات المخصّصة لمصطلح الخطاب خارج حدود اللسانيّات أو السيميائيات السرديّة عند ج. لاكان (1967) أو ج. دريدا (1967) أو ج. كريستيڤا (1968) أو م. فوكو (1969).

وإذا تبنّينا وجهة النظر السيميائية، تَبَيَّنَّا أنّ الخطاب، في مفهومه الأوّل، الذي هو مفهوم السيرورة السيميائية، يميل إلى التماهي مع الفكرة السيميائية للنَّص. وفي هذا السياق، لا يمكن إدراك الخطاب بأنّه جُماع المنطوقات التي تشكِّله (أي تسلسل خطيّ للجمل أو الجمل الصغرى)؛ بل لابدّ من إدراكه بأنّه النتاج الحركيّ للتفاعل السيميائي (الذي يجمع الفاعلين والمشهد والسياق الخطابيّين) واللِّسانيّ بين العناصر المكوّنة والمستويات المترابطة لذلك الخطاب. ويقوم هذا المفهوم على مسلَّمة «ابتدائيّة» تعلن أنّ كلّ كيان متجانس يمكن اعتباره سيرورة سيميائية وبالتالي «يمكن ردُّه» إلى الخطاب. هكذا يمكن تأويل مدينة الرباط، مثلاً، بأنّها خطابٌ متقيِّدٌ بمعايير دولة هي الدولة المغربيّة ومجتمع هو المجتمع المغربي، وله موادّ هي الفضاء وتجلٍّ هو الهندسة المعماريّة الحضريّة.

ويتأتّى من ذلك المنطوقُ المنهجيّ الآتي، وهو أنّ كلّ خطاب قابلٌ لأن يتحكَّم فيه نحوٌ، من نمط سيميائي - لسانيّ، وهو نحوٌ يبدو متراتبًا في مستويات مستقلّة ومتضامنة من التقصي. هذه

المستويات التفسيريّة لتوليد الخطاب تنظمها قواعد صريحة للتوليد، تدعمها هي نفسها نظريّة متماسكةٌ هي: السيميائيات السرديّة والخطابيّة.

أمّا المفهوم الثاني للخطاب، فهو أكثر ضيقًا. وهو مرادف للمفهوم السيميائي للتخطيب. إذ «يقوم على تحمُّل البنى السيميائية - السرديّة وتحوُّلها إلى بنىً خطابيّة» (غريماس وكورتيس، 1979، ص. 104). ومنذئذٍ، سَيُتَصَوَّرُ الخطابُ بأنّه «نتيجة هذا التطويع للأشكال العميقة، الذي يُحدِث فائضًا من التمفصلات الدّالّة» (المرجع نفسه). إنّ إعادة الصِّياغة هذه لفكرة الخطاب تمكِّن السيميائي من:

(I) إقصاء البعد التداوليّ للخطاب (الوضع التواصليّ والثابتات غير اللسانيّة).

(II) ودمج البعد النُّطقيّ بصفته إواليّة خطابيّة داخليّة مع إبراز طريقتي الوصل والفصل[1].

(III) والنظر، بموازاة ذلك، في جريان نمطين من التحليل

(1) على النقيض من «الفصل» الذي هو إبعاد للأطراف المقولية التي تقوم سندًا للمنطوق خارج مقام النطق، يدل الوصل على أثر العودة إلى النطق، والذي أحدثه تعليق التعارض بين بعض أطراف مقولات الشخص أو الفضاء أو الزمان، أو هي جميعًا، وأحدثه نفي مقام المنطوق». Greimas-Courtés, 1979, p. 119).

السيميائي هما: التحليل السرديّ والتحليل الخطابيّ. إذ «يبدو إنتاج خطابٍ انتقاءً مستمرًّا للممكنات [السرديّة والخطابيّة]، يشقُّ الطريق عبر شبكات من القيود»، المنطوقيّة والنُّطقيّة (المرجع نفسه، ص. 106).

1.2. الاختيار السرديّ أو مؤسَّسة الإنسان الحكائي:

من المؤكَّد أنّنا نجد أنّ أصل هذا الاختيار هو فكرة الحكاية المثيرة للجدل. وسيقوم تقريبٌ منهجيٌّ أوّل على الوصف الخطابيّ لكلِّ «كيان» سرديٍّ متجانس، يُدرَك حدسيًّا بأنّه ينتمي إلى مقولة «الحكاية». لذلك سيميِّز المحلِّل- السيميائي نمطين من الخطاب هما: الخطاب السرديّ والخطاب غير السرديّ. ثم سيسفر تقسيم فرعيٌّ ثانٍ، داخل الخطاب السرديّ، عن الخطاب السردي التخيُّليّ (الذي يتضمّنه الأدب إجمالاً) والخطاب السرديّ غير المتخيلي (مجالات التأليف التاريخيّ والسياسة والاقتصاد أو علم الاجتماع). وبالطبع، فإنّ الهدف من مساءلتنا هو الخطاب السرديّ المتخيَّليّ.

(I) إذا كان واضحًا، فعلاً، أنّ الحكاية - كما لاحظ ر. بارت (1966) - تشكِّل للناس معطىً قارًّا ثابتًا من معطيات النشاط اللغويّ والمعرفيّ للمجتمعات البشريّة كلّها، فإنها تطوّرت أيضًا بتطوُّر التاريخ والأنماط الفكريّة، لتكتسب كثيرًا من الأشكال وتتلاءم بذلك مع مختلف التطويعات الخطابيّة. ولذلك، فإنّ التعريف أو التحديد السيميائي - اللسانيّ لهذه المقولة «السيميائية» والمقاربات التي يمكن أن يحدثها ستكون

محور نقاش مباحث متضافرة كالسيميائيات الغريماسية وسرديات جنيت وشعريات تودورف وريكور وأنصار الشعريات الأرسطيّة وما بعد الأرسطيّة ونزعات النقد الأدبي الأنكلوسكسونية[1]؛

(II) ومن المنظور البنيوي، تُعتبر «الحكاية جملة كبيرة، مثلما أن كل جملة تقريرية هي، بطريقة ما، مشروع حكاية صغيرة. ومع أن مقولات الفعل الرئيسية (من أزمنة وجهات وصيغ وضمائر شخص) تتوفر في الحكاية على دوال أصلية (معقدة جدًّا في الغالب)، فإننا نجدها في هذه الحكاية مكبَّرةً ومحوَّلة على قدرها؛ ثم إن "المسنَدات إليها" نفسَها المتعارضةَ مع المسنَدات الفعلية لا تني تخضع للنموذج الجُمَليّ» (رولان بارت، 1966، ص. 4).

(III) في مجال الشعريات «البنيوية»، يعرّف ت. تودوروف الحكاية بأنها «نص مرجعيّ ذو جريان زمنيّ. والوحدة الأعلى من الجملة الفرعية التي نعاينُها في الحكايات هي المقطوعة التي تتشكل من مجموع من ثلاث جمل فرعية على الأقل» (1972، ص. 378).

(IV) وعند تودورف (1971 و1978) أن المقصود هو أن تُستخرج من كل حكاية مستوياتُ وصفٍ مستقلّةٌ ودالةٌ، هي

(1) *Cf.* P. Ricœeur (1983), *Temps et récit*, I

القصة، التي تتضمن منطقًا للأعمال وتركيبًا للشخصيات؛ والخطاب مع مقولات الزمن والجهة والصيغة؛ والسرد الذي يستتبع تبادلاً للحكاية بين مرسِل ومرسَل إليه.

(V) ويرى ج. جنيت (1972) أن الحكاية «تدل على المنطوق السردي، أي الخطاب الشفهيّ أو المكتوب الذي يضطلع برواية حدث أو سلسلة من الأحداث»، وذلك بمفهوم واسع جدًّا للفظة. ومع ذلك، يقترح جنيت، في إطار نظرية الحكاية التي ينادي بها، إطلاق اسم القصة «على المدلول أو المضمون السردي (حتى وإن تكشَّف هذا المضمون، والحالة هذه، عن ضعف في الحدة الدراميّة أو في فحوى الحدث)؛ واسم الحكاية بمعناها الحصريّ على الدال أو المنطوق أو الخطاب أو النص السرديّ نفســه، واسم السرد على الفعل السرديّ المنتِج، وبمعناه الموسَّع: على مجموع الوضع الحقيقيّ أو الخياليّ الذي يحْدُث فيه ذلك الفعل» (1972-72).

(VI) ومن المنظور السرديّ، مع پروپ (1965) وغريماس (1966ب) وتودوروف (1969) وبريمون (1973) - ومع خلفية قوامها فكر ليڤي ـ شتراوس «البنيوي» (1958-1973)-، يتمثل الهدف المعلَن في القدرة على بناء نحوٍ «كونيٍّ» للحكاية تحت شكل خطاطة سردية أصولية من الوظائف المتضامنة اللامتغيرة (پروپ) أو منطق سرديّ يحدِّد سيرورات توليد العمل العديدة ويتضمن قائمة عقلانيّة من الأدوار

السردية الرئيسية (بريمون) أو خوارزمية حركيّة من المنطوقات والوظائف- المسنَدات أو بنية دلالية بسيطة تصدر عن انقلاب المضامين (غريماس) أو نحو عام للحكاية يستمد من النموذج اللسانيّ الوحداتِ والمفاهيمَ المنهجيّةَ (تودوروف). ومن هذا المنظور «السرديّاتيّ»، تُعتبر الحكاية، من وجهة نظر المحايَثة، بنيةً تحويليَّةً، قابلة لأن توصف بواسطة نحو مناسب.

(VII) في اللسانيات الخطابية، يتيح التمييز المنهجيّ بين الخطاب (ذي النطق الجليّ أو الموسوم) والحكاية (ذات النطق غير الموسوم) اعتبار النطق مقامًا خطابيًّا مستقلًّا في الاشتغال النصيّ لكل حكاية. ومنذئذٍ ستُعتَبر الحكاية والخطاب، على أثر أعمال إميل بنفنست (1966ـ 1974) وڤاينريخ (1973)، «نسقين خطابيَّين» مختلفين ومتكاملين ينتميان إلى نمطين من النطق، هما النطق القصصيّ/ التاريخيّ (الحكاية) والنطق الخطابيّ (الخطاب).

(VIII) ويرى پ. ريكور (1983-1984) أن فعل القصِّ (الذي تشكل الحكاية نتيجتَه) يجب تصوُّره بأنه وساطة رمزية للعمل ويمكن ربطه بالنمط السردي للمحاكاة[1]. ويقول في الختام:

(1) يميز پ. ريكور ثلاثة أنماط من المحاكاة هي: 1 و 2 و 3. تقوم المحاكاة 1 على الفهم المسبق لما يتعلق بالتأثير البشري، أي دلالته ورمزيته وزمانيته. وهذا الفهم المسبق المشترك بين الشاعر والقارئ هو الذي يقوم بحبك الحبكة ومعه المحاكاتية النصية والأدبية» (1984, P. 100).

«بهذا المعنى، يمكن القول إن كل فنون السرد، ولاسيَّما الفنون المنحدرة من الكتابة، هي تقليدات للحكاية كما قد مورست في معاملات الخطاب العادي» (1984، ص. 230).

(IX) في السيميائيات، يعرف أ. ج. غريماس (1970) الحكاية بأنها «وحدة خطابية، يمكن اعتبار(ها) خوارزميّةً، أي سلسلة متتابعة من المنطوقات التي تتظاهر وظائفُها ـ مسنداتُها لسانيًّا بأنّها مجموع سلوكات موجَّهة نحو هدف» (المرجع نفسه، ص. 187). وتُعتبر الحكايةُ، من وجهة النظر هذه، منطوقًا خطابيًا شاملاً يحدث في البعد الزمني. وسيحلل السيميائي المنطوقات السردية التي تشكل هذه الحكاية بصفتها أشكالاً تركيبية أولية للسردية، تتحكم فيها العلاقات السيميائية، من صلة وتحويل ونقل.

وفي مفهوم ثان، يؤسِّس غريماس الحكاية في بنية أولية بسيطة. «وينجم عن ذلك أن تطويرات السرد الثانوية التي لا تجد مكانها في

أما المحاكاة 2، فـ«تستمد معقوليتها من قدرتها على الوساطة، التي هي أن تقود من عالية النص إلى سافلته، وأن تحول العالية إلى سافلة بقدرتها على التمظهر» (op. cit., p. 86) . وبعبارة أخرى، إن المحاكاة 2 تشكل نوعًا من تجريد النص في تقصي أولياته الداخلية وقوته الخطابية الكامنة.

وأما المحاكاة 3، فـ«تشير إلى تقاطع عالم النص وعالم المستمع أو القارئ. ومن ثم فهي تقاطع العالم الذي تمظهره القصيدة والعالم الذي من دونه ينتشر العمل الفعلي وينشر زمانيته العينيَّة (op. cit. p. 109). إنها تتعلق بنظام التأثر:

البنية البسيطة، تشكل رصيصة بنيوية تابعة؛ ولذلك فالسرد، باعتباره كلاًّ، يقتضي بنية مضمونية تراتبية» (المرجع نفسه). ومن ثم يبدو المضمون متمفصلاً إلى صعيدين مترابطين ومتحوِّلين :

الخطاطة 1

قبل / بعد ≈ مضمون مقلوب / مضمون موضوع (المرجع نفسه)

(حيث تدل ≈ على الترابط)

وفي مفهوم ثالث، قد لا تكون الحكاية سوى «تشكيل» سرديّ وخطابيّ لمجموع صور العالَم ومجموع السياقاتِ المجتمعيّة - الثقافيّة لجماعة معيَّنة. يقول كورتيس معلِّقًا: «من وجهة النظر هذه، تتحدَّد وحدات المضمون- التي اختارها الراوي - بالشفرة التي اقتُطفت منها (أو المستوى الخطابيّ العضويّ الذي اقتُطِفت منه) من جهة، وبالعلاقات التي تقيمها فيما بينها داخل الحكاية التي قرَّبت بينها من جهة أخرى» (1970، ص. 101).

(X) وفي "قاموس السيميائيات"، يعيد غريماس وكورتيس تعريف الحكاية الأوَّليَّة بأنّها الحصيلة المتأتّية من المرور من «حالة سابقة» إلى «حالة لاحقة». ومن ثم فهي تتماهى مع البرنامج السرديّ. ومع ذلك، «يعني مصطلحُ الحكاية، على مستوى البنى الخطابيّة، الوحدةَ الخطابيّةَ، الواقعة في البعد التداوليّ والتي لها طابع تصويريّ، والمحصّل عليها بإجراء الفصل المنطوقيّ» (1979، ص. 307).

ومن المهم من الآن التركيزُ، من المنظور السيميائي للخطاب، على التّسرُّب المعبِّر بما فيه الكفاية في المقاربة المفهوميّة للفِكَر والمفاهيم التي تميز حقل السرديّ. إذ يُفضَّل التخلّي عن فكرتي الحكاية والقصة، المستثمَرتين في سرديّات جيرار جنيت، لصالح مفهوم السرديّة الذي هو مفهوم سيميائي. وبما أنّ السرديّة قد أعيد تحديدها، فإنّها لن تدرَك بعد بأنّها مجرد خاصية «خطابيّة» ملازمة لنمط خاص من الخطاب في منظور إميل بنفنست، بل ستشيَّد في مرحلة أولى بصفتها «المبدأ ذاته الذي ينظِّم كل خطاب سرديّ (...) وغير سرديّ» (غريماس وكورتيس، 1979، ص. 248). ومن ثَمَّ ستقوم السردية على تعرُّف البنى الخطابيّة المحايثة وكشفها في كلِّ مجموعٍ نصّيٍّ. ويتأتّى توجُّه الفعل السيميائي هذا من الاختيار الذي ينطلقُ منه السيميائي الذي لا يعتبر الخطاب تسلسلاً منطقيًّا للمنطوقات أو الجُمل التي تحدِّد المعنى الإجماليّ للكلّ تبعًا للمعاني الجزئيّة والنِّسبيّة للوحدات المشكِّلة، بل يعتبره «مجمَّعًا» دلاليًّا مستقلًّا، له تنظيم خطابيّ خاص بمبادئه وقواعده التنظيمية؛ و«له طابع تجريدي أو تصويريّ إلى حدّ مّا مرتبط باستثمارات دلاليّة تزداد قوة وبتمفصلات تركيبيّة تزداد دقة» (المرجع نفسه).

وهذا يستدرج السيميائي إلى التّسليم، مرّة أخرى، بتمفصل جديد في شكل كفاءة سردية أو خطابية. «لابد لنا من افتراض كفاءة سردية افتراضـًا مسبقًا، يقول صاحبا "القاموس": إذا أردنا عرض إنتاج الخطابات - الورودات وقراءتها، وهي كفاءة يمكن اعتبارها - استعاريًّا بعض الاستعارة - نوعًا من الذكاء المركّبي (الذي قد

يكون نمط وجوده تقديريًّا على غرار "اللسان" السوسيريّ)» (المرجع نفسه، صص 248-249). ويتيح التسليم بهذه الكفاءة ضبطًا أفضل للتمفصل المضمر للبنى السيميائية -السردية والبنى الخطابية، التي تحدد الخطاب في شموليته. وينم هذا التمفصل «السيميائي» للبنى المعنية عن صعوبة كبرى على مستوى العلاقة التراتبية التي تتمثَّل في التعلق. والمشكلة هي: ما الذي يتحكم في ماذا؟ ففي إطار لسانيات النطق، يسلِّم بأن المقام الأعلى للخطاب، والذي يُحدث الإنجازات اللفظية وينظمها، هو مقام النطق. فَتُدْرَكُ البنى السيميائية -السردية بأنَّها تابعة للبنى الخطابية، وبالتالي متعلقة بها. أما النظرية السيميائية، فترى أن البنى السيميائية- السردية العميقة هي التي تؤسس «المقام الذي من شأنه أن يعرض انبثاق كل دلالة (وليس الدلالة اللفظية فقط) وتبلورها، ومن شأنه أيضًا ألّا يتولّى الإنجازات السردية فحسب، بل أن يمفصل مختلف أشكال الكفاءة الخطابية أيضًا». وستتحكم هذه البنى الدلالية -السردية في البنى الخطابية؛ لأنها «خزّان الأشكال الدالة الأساسية؛ فبما أنها تتمتّع بوجود تقديري، فإنها، بقائمتها الموسّعة، توافق «لسان» سوسير وبنڤنست، وهو اللسان الذي يفترضه كلُّ تجلٍّ خطابيٍّ افتراضًا مسبقًا والذي يحدِّدُ، في الوقت نفسه، شروط الـ "تخطيب" (أي شروط اشتغال النطق) تحديدًا مسبقًا» (المرجع نفسه، ص. 249). هكذا يرى غريماس وكورتيس أن الأمر يتعلق بالتوحيد بين الاختيار التوليدي (الذي هو اختيار تشومسكي) والاختيار النطقي (الذي هو اختيار بنفنست) في إطار سيميائيات للعمل، بل

سيميائيات للتطويع. ويستدلّان على ذلك بقولهما: «لا تني تحليلات العديد من الخطابات، والتي تجريها السيميائيات، تطرح داخل النصوص المطوَّعة، قضية الفعل - وفعل اللغة على الخصوص - والكفاءة التي يفترضها تنفيذ الفعل افتراضًا مسبقًا. وعندنا أن مسألة الكفاءة والإنجاز الخطابيين (بمعناهما الحصري) تابعة للكفاءة السردية (أو السيميائية) العامة: ذلك بأن نماذج الكفاءة لا تخضع لتناول " تداوليّ"، بل يمكنها ويجب عليها أن تُبنى أوَّلاً انطلاقًا من الكفاءات "الموصوفة" في الخطابات، مع احتمال تمديدها، فيما بعد، لأجل سيميائيات للعمل والتطويع، أعمّ» (المرجع نفسه).

ومن ثم فالسردية، في إعادة الصياغة السيميائية لها، هي ذلك المبدأ العام المنظِّم والضَّابط لكل خطاب، سرديّ أو غير سرديّ. ولن تُقرَنَ بعدُ بـ«الأشكال التصويرية» للنصوص. وستصير، في مرحلة ثانية، تلك «الظاهرة التي تبنينُ الدلالة» بواسطة تمفصل الأحوال والتحولات في الخطاب (على شكل تركيب سردي سطحي) (جماعة أنتروڤيرن، 1979، ص. 14).

ليست السردية مجرد جهاز معاينة للأحوال والتحولات في أثناء إيجاد البرامج السردية، بل يجب تصورها بأنها بنية عمليّة، تجريدية وعميقة، ذات مضمون سرديّ منطقي وتتيح توليد الخطاب ببعده الثلاثي: السيميائي- السردي والخطابي والنصي. إنها الشرط اللازم لحسن جريان الخطاطة السردية، ولإنتاج الدلالة وتلقيها

بكيفية أعم، كما يبرهن على ذلك بوضوح - فيما يبدو - انتشارُ المجرى التوليديّ للمعنى، الذي تشكل كل درجة فيه عتبة تسريد، موصولاً إليها أو منجزة.

ومن ثم نستنبط من ذلك أن الاختيار السرديّ ليس طارئًا أو معزوًّا إلى الإرث الفلكلوري فقط (بروپ، ليفي-شتراوس، ديميزيل، إلخ.)؛ بل هو أساسيّ. إنه يتأتى من المسلَّمة العامة التي تريد أن يكون كلُّ خطاب (قانونيّ، سياسيّ، اقتصاديّ، طبِّيّ، علميّ، إلخ.) قابلاً للتسريد (إذ يمكن أن يُروى قانون، خطة سياسية، مشروع اقتصادي، مرض، جسم مادي، إلخ.) فينتمي بسبب ذلك إلى الفعل السيميائي[1]. ومع ذلك، يبقى برنامج هو:من الضروريّ تنفيذه - حسب أمنية پول ريكور (1984) - هو توضيح العلاقات بين عقلانية السرديّة والذكاء السرديّ المفعَّل في مختلف أنماط الخطاب.

---

(1) انظر تحليل غريماس Greimas (1983), " Des accidents dans les sciences humaines dites à propos d'un texte de Dumézil", in *Du sens II*, pp. 171 -212

وأيضا:

La soupe au Pistou ou la construction d'un objet de valeur", in *Du sens* II, pp. 169-157.

وانظر أيضًا:

A. Hénault (1983), «Syntaxe narrative et expansion discursive dans un essai de J. Monod», in *Narratologie, sémantique générale*, 2, pp. 145-204.

1 . 3 . المسلَّمة التحويليَّة:

ينتمي مفهوم التحويل إلى التقاليد اللسانية الأوروپية مع مناهج نزعة المقارنة المختبَرَة، كما ينتمي إلى التقاليد اللسانية الأمريكية، من ز. س. هاريس إلى نُعوم تشومسكي. ويعرَّف التحويل، من وجهة النظر التوليديَّة وحدها، بأنه إجراءٌ داخليٌّ يقوم على عكس البنى العميقة إلى بنى سطحية بواسطة عدد نهائيٍّ ومتردِّد من القواعد الصريحة. أما من منظور ليڤي- شتراوس، فإن التحويل هو أن يُستخرَج من التحليل الشكليِّ لمجمَّع من الأساطير (الطراز البدئي والمتغيِّرات والنُّسخ) بنيةٌ تحويليَّة (انطلاقًا من «سَلْسَلة»، منظَّمة ومتماسكة، للترابطات الشكلية التي يبنيها المحلِّل) قادرة على تحديد دلالة الكون الأسطوريّ المتفحَّص (أو دلالاته).

وعلى العموم، وأيًّا كانت المعاني الضَّيِّقة أو الواسعة، الحَرفيَّة أو المجازية، التي يمكن اكتشافها في مساعي باحثين متباينين (پروپ، بريمون، بارت، تودوروف، إيكو، إلخ.)، يمكن أن نتفق على التعريف الذي اقترحه غريماس وكورتيس فنَتبيَّنَ في كل تحويل «ترابطًا (أو إقامة لهذا الترابط) بين موضوعين سيميائيين أو عدة مواضيع سيميائية: جمل، مقاطع نصية، خطابات، أنساق سيميائية، إلخ.» (1979، ص.399). ومع ذلك، يُتَصَوَّرُ التحويل في السيميائيات السردية والخطابية، بأنه عمليَّة من نمط منطقيّ، تمكِّن من«تشغيل» المربَّع السيميائي. ثم إنه نصِّيٌّ مركَّبيّ، بينما التحويل عند ليڤي – شتراوس تناصِّيٌّ منتخبيٌّ. ويسلِّم السيميائي بنمطين

من التحولات الأولية هما: عمليَّتا النفي والإثبات على صعيد الدلالة الشكليَّة، وعمليّتا الاقتران والافتراق على الصعيد السرديّ. ويقول غريماس وكورتيس معلِّقيْن: «بما أنها [التحولات] تقع على مستوى البنى السيميائية العميقة، فإنها تُعتبر عمليات منطقية. وهي تُعرّف على الصعيد المنطقيّ - الدلاليّ، بأنها المرورُ من طرف إلى آخر في المربَّع السيميائي، كما يتم ذلك بفضل عمليَّتي النفي والإثبات؛ وتوافق على الصعيد السرديّ، الذي هو صعيدٌ سطحيٌّ، عمليّات اقتران وافتراق بين ذات الحال ومواضيع القيمة» (المرجع نفسه، ص. 401).

لنتبين بإيجازٍ الافتراضات المسبقةَ والفرضيَّات التي تقوم عليها المسلَّمة التحويليَّة للسيميائيات.

(I) الافتراض المسبق1: المعرفة قابلة لأن تترجم إلى خطاطات فكرية، قابلة لأن تُعْكَسَ إلى بنى أولية للدلالة. وبعبارة أخرى، نقول كما تقول أ. هينو: «لكي تُدْرَك أيُّ رسالة، فلا بد من أن يمكن تخطيطها إجمالاً بصفتها وحدة دلاليَّة بسيطة البنية» (1983، ص. 13). هذا الافتراض المسبق، الذي له قيمة البدهية، يستتبع ضرورة فحص المعنى على مستوى تجريديّ وعميق بما يكفي لكي يُمَفْصَل إلى توليفة منطقيّة غير ذات تسلسل زمني. وإنَّ البنى السيميائية - السردية المتركزة في أعماق كلِّ خطاب، هي التي تولِّد الدلالة وليس البنى الخطابيّة السطحيّة التي يضاعف الأثرُ البلاغيُّ حتمَها.

(II) الافتراض المسبق 2: على صعيد التحليل، يُعْكَسُ المُرَكَّبيُّ (النَّصِّيُّ) إلى علاقات منتخبيَّة، فيشكل بذلك حُزَمًا دلاليّة مستقلة ومرتبطة. وتمثل هذه العلاقات، عند إسقاطها على المربَّع السيميائي، أولى «أشكال» السرديَّة. والمربَّع السيميائي- كما يقول غريماس- هو «ذلك المقام الصِّنافيّ الأول الذي يمكن انطلاقًا منه أن تُمفصَل وتتجلَّى، على الصعيد السكونيّ، الأنساقُ القيميَّةُ أو الخلاقات وسيرورات إبداع قيم متواترة أو إيديولوجياتٍ. ومع أن المقام الصنافي قابل لأن يولِّد أشكالاً خطابية غير سردية، فإنه يشكل أيضًا أساسًا ضروريًا لكل سيرورة حركيّة، مولّدة للتركيب السرديّ» (1970، صص. 163 -164).

(III) الفرضية 1: تقول أ. هينو: «الرسالات السردية هي كذلك بحيث تتبدّى مجموع الدلالات التي تمثلها كأنها تحوُّل للمضامين بقلبها» (1983، ص.17). وتأثير ليڤي - شتراوس جَليٌّ فعلاً في هذا المستوى؛ والنموذج السيميائي، الذي بسَطه غريماس عام 1966 (في مقاله «مبادىء لنظرية في تأويل الحكاية الأسطورية» وفي كتابه "الدلاليات البنيوية" على حذ سواء)، بليغٌ في هذا الصدد. ويقوم هذا المسعى على تأويل الحكاية (إحدى أساطير البورورو) بأنها بنية بسيطة لازمنية، وذلك باستبدال شبكة منتخبية ليس لها من تسلسل زمنيّ (على غرار ليڤي- شتراوس) بالشبكة المركَّبيّة (لـﭘروب)، وبإجراء إعادة بنينة الوظائف الـﭘروپـية (عمليتا اختزال الوظائف

ومزاوجتها، البحث عن الوظائف المحورية وإدخال مقطوعات سردية كالعقد، والاختبار، وغياب البطل، بل والجزاء) على أساس عملية الافتراق (وليس بعد على أساس عملية الاستتباع). وقد أدى ذلك إلى نتيجة هي مماثلة بنيتين وظيفيتين، هما: بنية العقد (I) وبنية التواصل (ج) وبالتالي إبراز نمطين من قراءة الحكاية. وتُفَعَّلُ القراءة الأولى بالإدراك اللازمني للأطراف التي تيسِّر إقامة الترابط بين المقولتين:

$$\frac{\overline{\text{أ}}}{\text{أ}} \equiv \frac{\overline{\text{ج}}}{\text{ج}}$$

حيث يوافق وجود العقد (وعودة الأمور إلى نصابها) غياب العقد (المجتمعيّ). وهذا الترابط مماثل للترابط الذي يجد فيه الاستلاب مثيله في التمتع الكامل بالقيم.

أما القراءة الثانية، فهي وفيّة للترتيب الزمنيّ لأطراف الترابط والذي يتيح النظر إليها في علاقة الاستتباع:

(أ > ج) = (ج > أ)

حيث القيم مقلوبة في عالم لا دين له ولا شرف. وتمكّن إعادة القيم من عودة القانون (أ. ج. غريماس، 1966أ، صص. 204-208).

وتُقرأ الحكاية، من هذا المنظور، بصفتها مجالاً للتفاعل فيما يخص تواصل مواضيع القيمة الرمزية. إنها نوع من الوساطة بين

المجتمع والفرد، وبين الديمومة والتاريخ، وبين البنية والسلوك. ويهيمن نمطان من الحكاية على «مشهد» السرديّ المتخيَّلي، هما: حكاية النظام الحاضر المقبول (الخطاطة السرديّة للإساءة التي تولِّد الحاجة إلى تبرير هذا النظام والدفاع عنه، عند الاقتضاء) وحكاية النظام الحاضر المرفوض أو المعترَض عليه (الخطاطة السردية للنقص والبحث عن الموضع الآخر).

(IV) الفرضيَّة 2: يجب تصوُّر كلِّ حكاية بأنها بنيةٌ خوارزميّة من التحولات. يقول غريماس: «يجب اعتبار الوحدة الخطابية التي هي الحكاية خوارزميّةً، أي سلسلة متتابعة من المنطوقات التي تتظاهر وظائفُها - مسنداتُها لسانيًّا بأنها مجموع سلوكات ذات هدفٍ (...). والحكاية، لكي يكون لها معنىً، يجب أن تكون كلاً دلاليًّا وتتبدّى، لذلك، بنية دلالية بسيطة. ويترتب على ذلك أن تطورات السرد الثانويّة، التي لا تجد مكانها في البنية البسيطة، تشكل طبقة بنيوية تابعة؛ ومن ثَمَّ سيكون للسرد، بصفته كلاً، مقابل هو بنيةٌ مضمونيّةٌ تراتبية» (1966ب، ص. 29).

وقد بدت هذه الفرضية خصبة للبحث السيميائي؛ لأنها أتاحت: أ) الابتعاد عن المنطوق الجُمَليّ وعن الصعيد المعجميّ؛ ب) تحديدَ مستوى ملاءمةٍ خاصٍّ بالمسعى السيميائي، وذلك بالتميُّز مثلاً عن الفعل التوليديّ والتسليم بمستويات تدخُّل السيميائي المختلفة عن مستويات اللسانيّ؛ ج) وكسر «احتكار» الزمانية

المتعلّق بتنظيم السردية. وتبرهن هينو على ذلك قائلةً: «إن هذه المسلّمة الخوارزميّة تبدو إذن طريقة في تجسيد وجود عمليّات سيميائية واقعة في عمقٍ شديد الغور، ومستقلة عن شكل اللغة المختارة للتعبير عنها (...). (إنها) تنتهي من «إعادة مَنطقة» الحكاية (حسب أمنية رولان بارت): فتوقُّعيَّةُ الحكاية كلُّها مشكّلةٌ من ذلك التسلسل الضروري الذي قوامه المنطوق الابتدائي (أ)، فالاختبار بما هو عملية نافية لذلك المنطوق (لا- أ)، فنقطة النهاية الأخيرة (ب) نفسها، المحدَّدة بأنها عكس الوضع، الابتدائي والتحولات الصغرى المختلفة التي تندرج بين (أ) و(لا-أ) لتتيح (ب)» (1983، ص. 30).

والحاصل أنّ الحكاية تحدث بصفتها تحوُّلاً - مرِحًا أو قلِقًا - من حالٍ معيَّن إلى نقيضه، وذلك بواسطة سيرورة قلب منطقيّ، ولكنّها سيرورة تدمج أيضًا مختلف التحوُّلات الوسيطة. ويحدِّد رسمُ هذا المجرى وتعديلاتُه الممكنةُ والقابلة للتوقع تماسكَ الحكايات وأصالتَها.

2. مناقشة الفرضيّات الأساسيّة:

ماذا عن الفرضيّات التي تُنعت بأنّها تفسيريّة؟ إنّها الفرضيّات المتعلِّقة بإعادة البناء المقوليّ للمجرى التّوليديّ للمعنى، وبالعكس المنطقيّ للبنى السيميائية - السرديّة، وبأوَّليّة المكوِّن التركيبيّ على المكوِّنات الأخرى.

2 .1. إعادة البناء المقوليّ للمجرى التوليديّ للمعنى: من البدء (ab quo) إلى الختم (ad quem)

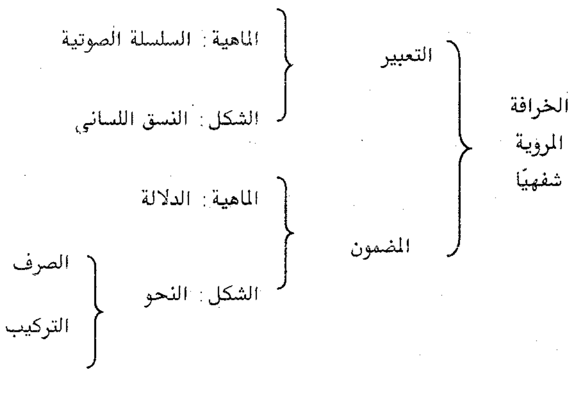
كلّ سيميائية مبنيَّة ليست في نهاية المطاف سوى نسق مستقلّ من العلاقات التي تحدِّد أطرافُها النهائيّة، أي مقولاتُها، مستويات تدخُّل السيميائي – المحلِّل. ومن ثم فالهدف المتوخَّى هو التكفل بالدلالة كما تبدو منقولةً في الخطاب – الموضوع. إلَّا أنّ إدراك الدلالة، بل توضيعها أمرٌ إشكاليٌّ. يقول ج. پوتيتو: «الابستمولوجيات الغريماسيَّة نتيجةٌ مباشرةٌ لكونِ موضوعِها هو شكل المعنى ولكونِ المعنى، في وجوده بالذات، غير قابل للتوضيع بطبعه. فالمعنى ليس ظاهرة محسوسة. إنّه لا يُدرَك بما هو كذلك. وهذه "الأحروجة المؤسِّسة" الحقيقيّة تتحكم في تصوُّر نظريّة مفهوميّة– وصفيّة، لغويّة واصفة ومبنيَّة، تقوم على لامعرَّفات» (1985، ص. 273). وغريماس لا يريد أن يتجنّب المسألة، بل يرى أنّ المعنى لا يمكن أن يكون إلّا «معطى فوريًّا محضًا لا يظهر إلّا من خلال شكله». والنتيجة هي أنّ «إنتاج المعنى لا يكون له معنى إلاّ إذا كان تحويلاً للمعنى المعطى؛ ومن ثَمَّ فإنتاج المعنى هو في ذاته تشكيلٌ دالٌّ، لا يبالي بالمضامين التي يجب تحويلها. وحينئذٍ يمكن المعنى بما هو شكلٌ للمعنى أن يُعرَّف بأنّه إمكان تحويلات للمعنى» (1970، ص. 15 و39). ويعلِّق پوتيتو قائلاً إنّ الأحروجة الأساسيّة هي أحروجة «الدورانيّة (الإرجاع الذاتيّ) التي تقود من تجلٍّ سيميائي (هو السرديّة في حالتنا هذه) إلى نظريّة في هذه السيميائيات تُتصوَّر هي نفسها بأنّها سيميائيات، ومن

الأشكال السيميائية للمعنى إلى سيميائيات لأشكال المعنى» (1985، ص. 274). وهي عائق يُقِرُّ بِهِ غريماس ويعزوه إلى أنّ «كلَّ لغة واصفة يمكن تخيُّلها للحديث عن المعنى ليست لغة دالّة فحسب، بل هي مسمِّيَةٌ أيضًا، إنّها تجمِّد كلَّ حركيّةِ قصدٍ في شكل اصطلاح مفهوميّ» (1970، ص. 8). ويقترح پوتيتو لإزالة هذا العائق أن تُرفع الأشكال السيميائية للمعنى إلى مرتبة الظواهر (بالمعنى الرياضيّ للفظة) بغية ضمان موضوعيّتها الوصفيّة والتفسيريّة.

وبذلك، لابدّ من ملاحظة أنّ الإغناء المنهجيّ للنظريّة السيميائية جعل السيميائي ينسِّب إشكاليّة المعنى ولا يعتبر سوى المعنى المتمفصل، أي الدلالة الجوّانيّة في الخطاب عبر إواليّات عينية. هكذا يرى غريماس أنّ «توليد الدلالة لا يمرُّ، أوّلاً، بإنتاج المنطوقات وتأليفها في خطاب؛ بل تنوب عنه، في مجراه، البنى السرديّةُ وهذه البنى هي التي تنتج الخطاب الذي يُفترَض فيه أن يُمفصَل في منطوقات» (1970، ص. 156). وإنجازًا لهذا الهدف، تتوقع النظريّة السيميائية مقاماتٍ مستقلّةً، داخل الاقتصاد العامّ للنموذج السيميائي هي: المقامات البدئية، التي تتوسط للمرور من الماهية الدلالية إلى الشكل السيميائي مع التمفصلات الأولى للدلالة، والمقامات الختميّة المتجلّية عبر شتى تعبيرات العالم الطبيعي ولغاته. وبين هذين المقامين الأول والأخير، والمتعلقين بالمجرى «التوليديّ» للدلالة، تسلم السيميائيات بدرجة وسطى، مقامٍ وساطة «ستتموقع فيه بنى سيميائية ذاتِ وضعٍ مستقلٍّ - من

بينها البنى السردية - وهي مواضع ستتبلور فيها تمفصلات مضمونيّة مكمِّلة ونوعٌ من النحو، العام والأساسيّ في الوقت نفسه، يتحكم في تشييد الخطابات المتمفصلة» (المرجع نفسه، ص. 160). ولذلك توجدُ النظرية دلالةً ونحوًا يُنعتان بأنهما أساسيّان. فأمّا المكوِّن النحويّ، فييسِّر «نَظْمَ المنطوقات السردية وتسلسلَها»؛ ويرى كورتيس «أن ذلك ما تفعله البنى الشكلية التي تحدِّد النوع "خرافة" مع إوالياته السرديّة الخاصة». وأما المكوِّن الدلاليّ، سواء كان مفهوميًّا أو تصويريًّا، فيوافق «استثمار التنظيم الشكليّ: هكذا يمكن بنية سردية واحدة من النمط نقص/ تحرّ / اكتساب، أن تُلفى مع مواد دلالية تختلف باختلاف هذه البنية هل هي خرافة شعبية أو خبر تافه أو رواية بوليسية أو سيرة ذاتية، إلخ.» (1976، ص. 41). وتوضح الخطاطة الآتية (كورتيس، 1976، المرجع نفسه) هذا التمفصل للمكوِّن التركيبيّ والمكوِّن الدلاليّ.

الخطاطة 2



1.2.2. العكس المنطقيّ للبنى السيميائية – السرديّة:

تقوم المسلّمة المبدئيّة، في نظريّة المعنى هذه التي هي السيميائيات الغريماسيّة، على اعتبار الحكاية تحوُّلاً للمضمون؛ وبعبارة مبسّطة، مرورًا من مضمون1 إلى مضمون2، عن طريق قلب المضمون الأول. ومن ثَمَّ ستعمل المنهجيّة السيميائية على إيجاد مجموعة من الإجراءات «التحليلية» التي تُدْعى عكوسًا، والتي تسمح بالانتقال من درجة من التحليل إلى درجة أخرى على البعد المركَّبيّ والخطابيّ. وعند غريماس وكورتيس أن هذا العكس يتمّ بناءً على «خلفية تعادل» تنتصب بين وحدات أو مقولات دلالية، مركّبات سردية أو مقطوعات خطابية ضمن المجرى التوليديّ. ومن ثم يلاحظ صاحبا "القاموس" أنه «يجب اعتبار كل عكس تعادلاً وفائضًا دلاليًّا في الوقت نفسه» (1979، ص. 72). وتوضيحًا لهذه الأطروحة، يضربان مثلاً بعمليتي اقتران/ افتراق التركيب الأساسيّ القابلتين للعكس إلى منطوقات سردية مقترِنة أو مفترِقة وهذه المنطوقات إلى برامج سردية ذات إنجاز مقترن أو مفترق يؤدي إلى اكتساب مواضيع قيمة موافقة أو فقدانها. هكذا ترى هينو أن «سيرورة إنتاج النصوص السردية يمكن تصويرها بأنها نسق من العكوس التي تتخذ النموذج المكوِّنيّ منطلقًا لها» (1983، ص. 123). هذه الفرضية هي النتيجة المباشرة للمسلّمة «البدائية» التي توضح أن العكس أو التحويل لا يمكن أن يؤثر في هوية «الكينونة الدلالية» للموضوع المحلَّل والمفترَض بأنَّه «هدفٌ دلاليٌّ». وهي تفترض افتراضًا مسبقًا أيضًا أن (I) تُحدَّد، بكثير من الصرامة، مختلفُ درجات الفعل السيميائي؛ (II) وأن يُصرَّح

بالقواعد «المنطقية» التي تتحكم في اشتغال المستوى العميق والقواعد السردية والخطابية للمستوى السطحيّ والقواعد النطقية لمستوى التجلي النصي، بل القواعد المجتمعية - الثقافية للسياق التداوليّ للخطاب. وإذا لبّى المجرى التوليديُّ الشرطَ الأول، فإن صياغة قواعدِ صريحة للعكس لا تزال تنتمي إلى ميدان الفرضية.

ويبدو أيضًا أن الحالة الراهنة للبحث السيميائي، أي المستوى العميق، بتركيبه ودلالته الأساسيين، تهيمن عليها تمامًا توليفة النموذج المكوِّنيّ. ولنذكِّر بأن هذه التوليفة تنتمي إلى علاقتي الهوية والغيرية اللتين هما قوام الوجود السيميائي لأيّ كون دلاليّ أصغر واللتين ستوافقهما عمليتا النفي والإثبات. ذلك بأن غريماس وكورتيس المخلصَان لتعاليم يالمسليف يَرَيَانِ أن «التحليل السيميائي للُغة واصفةٍ يقوم على تحديد تعريف كلّ مفهوم ثم على تفكيكه إلى عدد معيّن من المفاهيم المشكِّلة الأكثر تجريدًا: وهكذا يشكل تعريف كلٍّ من هذه المفاهيم الجديدة، متبوعًا بتفكيكات أكثر عمقًا وتجريدًا، تراتبًا مفهوميًّا يصل بالضرورة، في لحظة معيّنة، إلى تعرُّف المفاهيم الأخيرة غير القابلة للتعريف. وهكذا تعادل القائمة الإبستمولوجية للامعرَّفات (مثل «العلاقة» و«العمليّة») قائمةً أولى من الكلّيّات الدلالية» (1979، ص. 411). فهذا المطلب النظريّ اليالمسليفيّ الذي يشكل أساس البدهيّات، والذي يصاغ هذا الصوغ، يوضح فعلاً المسعى المتَّبَع لبناء الدلالة، وذلك انطلاقًا من العلاقات الأولية التي هي: التضاد والتناقض والتكامل (علاقات «كذا وكذا»، «كذا أو كذا»). ويُفترض، من هذه الزاوية النظريّة

المُثْلى، أن العلاقات والعمليات الموافقة (الإثبات/ النفي) «كونيَّةٌ»، إذ تجعل عملاً لاحقًا قوامه الشكلنةُ عملاً ممكنًا (المرجع نفسه).

ومع ذلك، لا بدّ من ملاحظة أن الوضع الابستمولوجي والمضمون التحويلي لمفهوم العكس غير موضَّحين حتى في هذه الحالة. في هذا السياق، تكتفي أ. هينو (1983) بإبراز الصعوبة المتعلّقة بمصير إشكالية العكوس مقترحةً الإمكانات التي يوفرها التفكير الرياضي المطبّق على السيميائيات (ج. پوتيتو). وبالمقابل، عزم كلود زلبربرك (1985) على إعادة صياغة إبستمولوجية لمفهوم العكس، من خلال إعادة قراءة أرسطو وپور رويال وپاسپرسن ويالمسليف، وهذا من منظور العلاقة «الوجوديَّة»: مسنَد إليه - مسنَد. فلاحظ أن مطلبي «التعادل» و«الإغناء» المتضمَّنين في إشكالية العكس لم يلبَّيا، وأن التعارض عكس أفقي/ عكس عموديّ غير ملائم، وأن البعد الاستكشافيّ للمفهوم صار مشكوكًا فيه. واقترح ربط العكس بالافتراض المسبق من جهة، والعكس بالارتكاس من جهة أخرى[1]. أما ج. پوتيتو (1986)، فيميّز بين نمطين من

(1) «هكذا، يرتبط مستويان هما م. 1 و م. 2 بعلاقة افتراض مسبق غير متبادلة تجعل من م. 1 الثابت أو المفترض المسبق ومن م. 2 المتغير أو المفترض المسبق، فيتلقى كل منهما مميزاته بسبب هذا التموقع البنيوي.

أ) فالمستوى المفترض مسبقا م. 1 تلفيقي (أو ربطيّ، بما أن كل الأشياء متساوية؛

العكوس، هما: العكس بالثنائية والعكس الشكلي. فـ«العكس بالثنائية يعكس صرف تمفصل دلاليّ إلى صرف العلاقات التركيبية بين العوامل» (1986، ص. 56). ومن ثَمَّ يتم المرور من الخطاطة الدلالية الثنائية ذ1/ذ2 إلى المنتخب العامليّ الثلاثيّ وهي ذات، موضوع، ذات مضادة). أما العكس الشكليّ، فوظيفته هي «تحويل منتخب عامليّ إلى تسلسلات مركّبة من البرامج السردية وإلى مجارٍ سردية» (المرجع نفسه، ص. 57). ثم إنه يتضمن عمليتين هما: العملية التي تعكس تعارضات المربع السيميائي الجرمانيّة، الواقعة على الثابتة المفترقة ذات/ موضوع، والعملية التي تعكس تعارضات المربع السيميائي الكيفية، الواقعة في البعد الصراعيّ ذ/ ذ. ومن وجهة

ب) هذا المضمون التلفيقي ولكن القابل للتحليل، يخضع على سبيل الاتباع، للمستوى المفترض مسبقًا.

ج) هذا المضمون التلفيقي محلول، مقسَّم، محلَّل، منشور على المستوى المفترض مسبقًا. وبما أن العلاقة موجَّهة، من م.1 إلى م.2، فإننا نكون بصدد منطق للبسط والنشر، بينما يجذبنا من م.1 إلى م. 2، منطق للتركيز والطي» ((CL. Ziberberg (1986, p. 59)) انظر مقال "Conversion"، الذي حرره جان بوتيتو وكلود زلبربرك.

وانظر أيضًا:

Sémiotique, *Dicitonnaire raisonné de la théorie du langagge,* sous la dir. de A. J. Greimas et J. Courtés (1986), pp.56-59.

Cl. Ziberberg (1985), "Conversion et réversion", in *Exigences et perspectives de la Sémiotique*, I, pp. 349-379

نظر «نفسانية واصفة»، «فإن هذا يعني- حسب پوتيتو- أن علاقة القصدية ذ ← م متعاضدة مع علاقة رغبة إيهائية ذ ← ذ.» (المرجع نفسه). ومن ثَمَّ فبما أن العكس، بمفهومه الطوپولوجي قد فَقَدَ قدرته الاستكشافية، فإنّه يتم التوصل إلى العكس، الذي هو مفهوم مُرَيّضٌ وذو قدرة عالية على وصف ظواهر ماهية الخطابات وشكلها السيميائي، في إطار نظرية رونيه طوم وج. پوتيتو في الكوارث طبعًا.

3.2. الأوّليّة الاستكشافيّة للمكوِّن التركيبيِّ على المكوِّن الدلاليّ - التصويريّ:

من المسلّم به الواضح أن التركيب، في الجهاز الغريماسيّ، يكتسي أهمية كبرى في انتشار البنى السردية والخطابية. فهو تركيبٌ علائقيٌّ وطوپولوجي يُحدّد العمليّاتِ والأدوارَ والقيَم المستثمَرةَ. ويقول م. حمّاد معلِّقًا: «إنه يعرَّف، أولاً، بأنه شكل حركيٌّ للمضمون، وهذا ما يميِّزه بوضوح عن التراكيب الشكلية المعرّفة، على أثر هيلبير وكارناپ، على مستوى التعبير. وهو، ثانيًا، لا يَخْتَزَلُ في تأليف توزيعيّ، بل يقيم تحويلات منظّمة بين الأطراف. وهو، ثالثًا، التركيب الذي يحدِّد الأطراف؛ ذلك بأن هذه الأطراف ليست معطاة قبليًّا، بل تُبنى انطلاقًا من الأدوار التركيبية التي تؤديها. وهو، رابعًا، تركيب ذو ذاكرة؛ إذ يملك خصائص إضافيَّة، وما جرى يظل موجودًا في ما يجري. وأخيرًا، فهو تركيبٌ يُبنَى انطلاقًا من النهاية، الأمر الذي يتيح رفع الإبهامات المعنوية التي لا تني تظهر في قراءة تحدُثُ انطلاقًا من البداية» (1985 ص. 234). هذا

الوصف التركيبيّ الذي يجري كلُّه على صعيد المضمون، ينطوي على ميزة مؤكّدة هي ضمان تجانس الطرائق المنشورة وإدراك الاقتصاد العام للنظرية السيميائية في حركيَّته. ثم إنه يُبرز بقوّة تفوّق الشكل على الماهية؛ لأن «التعبير لا يُلتَمَسُ لكي يوصف في حد ذاته، وإنما لكي تُكْشَفُ تمفصلات المضمون فقط ومن ثمَّ فهو يؤدي فعلاً يضيف م. حمَّاد - دور القابل للملاحظة الذي يتيح المرور إلى غير القابل للملاحظة» (المرجع نفسه).

هذا المسعى يصدِّق بالتضادّ المسلّمات المبدئيّة وهي أنه (I) يمكن التماس شكل المضمون وتحديده بمعزل عن شكل التعبير؛ (II) يمكن أيضًا التسليم باستقلال صعيد المضمون عن صعيد التعبير من جهة، وعن العالم الطبيعيّ من جهة أخرى.

هذا الدور الرّاجح للمكوِّن التركيبيّ يفضي بغريماس إلى أن يسلّم لكلّ درجة من درجات التحليل السيميائي بنمط خاص من أنماط التركيب. ولذلك سيكون لدينا تركيبٌ أساسيٌّ (هو المستوى العميق) وتركيبٌ سرديٌّ (هو المستوى السطحيّ1) وتركيب خطابيّ (هو المستوى السطحيّ 2)، بل تركيبٌ نصِّيٌّ (هو المستوى السطحيّ3). وبما أنّ هذا الأخير لم يُبَلْوَرْ بعدُ جيِّدًا، وبما أنه يخصُّ ظواهر التخطيب، فإننا ننصرف عنه إلى التمحيص النّقديّ للـ«ـتراكيب» الأخرى. ولنتأمل التركيب الأساسيّ. هذا التركيب يحدِّد -كما نعلم- ضمن المجرى التوليديّ للدلالة، المستوى العميقَ للنحو السرديِّ، بالترابط مع الدلالة الأساسية. يقول غريماس

وكورتيس: «إنه يُفترض فيه أن يعرض إنتاج واشتغال وإدراك التنظيمات المركَّبيَّة، التي تُدْعى خطابات، والتي تخصُّ السيميائيات اللسانية وغير اللسانية على حدّ سواء؛ ومن ثَمَّ فهو يمثل المقام البدئيّ للمجرى التوليدي لهذه الخطابات» (1979 ص. 380).

وبعبارة أخرى، إن التركيب الأساسي مقام وسيط في المجرى التوليديّ للنحو السرديّ مادام يحوِّل المكوِّن الصنافيّ، من النمط المنتخبيّ، إلى مكوّن تركيبيّ يسبكه سبكًا مركَّبيًّا تحريك أطراف الصرف، وهي أطراف ذات قيم مضمونية. إلّا أن ج. پوتيتو يلاحظ بحق أن «المرور من الصرف الصنافي إلى التركيب الإجرائيّ يثير مشكلة نظرية شائكة بوجه خاصّ، مادام يستتبع تحوّلاً للوضع الوجوديّ للكيانات المتفحَّصة والذي ليس، قابلاً للتطابق مع عكس مشخص ولكنه مع ذلك شرطُ إمكانه» (1985ص. 232).

هذا التحوُّل يسمَّى- عند مؤلِّف كتاب "التكوُّن الصرفيّ للمعنى" - قبل العكس، ويزعُم أنه معادل شرط التمفصل إلى فونولوجيا. ومن ثم فهو يحيل إلى تغيُّر للمستوى، إشكاليّ هو أيضًا، بما أن العكس يعني التعادل بين بُنىً متفاوتة المستوى، هي بنى الخطاب التجريديّة وبناه التصويريّة. ويلاحظ پوتيتو أن السؤال هو: كيف يمكن تحديد الوضع «الجوهريّ» و«العقلانيّ» للعكس الذي يَنقُل من تحليل النموذج المكوِّنيّ الأساسيّ إلى النموذج العامليّ «المصيَّغ»؟ ويقرُّ ج. كورتيس بالصعوبة فعلاً، فيقول: «يبدو أن ليس هناك من طريق تذهب مباشرة من البنية الأوليّة للدلالة إلى التوزيع التركيبيّ السطحيّ (...). فحتى الصِّيغ التركيبية للإرادة و/ أوللدراية و/ أو

للاستطاعة السابقة منطقيًا للمنطوقات السردية السطحية وبالتالي الواقعة على مستوى أكثر عمقًا — حتّى هذه الصيغ لا تتيح لنا إقامة الصلة بين الـ "نحو السطحيّ" والـ "نحو العميق" (1976أ صص. 84 - 85).

وبالفعل، فإنّ صعوبات فهم مفهوم العكس والفجوات التي يحدثها هذا المفهوم تنجم عن التصور «الوثوقيّ» أو «المبتذَل» أو «العلمويّ» للمقاربة السيميائية للخطابات وللوضع المفهوميّ والتفسيريّ للنموذج المكوِّنيّ. وسنعود إلى ذلك في فصلنا الثالث. غير أنه يمكن تقديم الوقائع التالية:

(I) إن النظرية السيميائية يجب تصوُّرها بأنها نظرية مفهومية ووصفيّة، استنباطية ومنطقية (ولكن بمعنى تماسك بُناها الطُّوبُولوجيّة كلّها أو بعضها تماسكًا داخليًّا وترجمتها كلِّها أو بعضها إلى بنى شكلية).

(II) لا ينبغي للتوجُّه المنطقيّ للمربَّع السيميائي، الذي يعكس علاقات منطقية إلى أحداث تركيبية، أن يُنْسينا الـ«طبيعة» الطُّوبُّولوجية للتركيب الأساسيّ.

(III) إن التأويل الطُّوبولوجيّ للحكايات في شكل انتقال الذوات وتداول المواضيع ونقلها يتيح إطلاق حركيّة «فضائية» للمجاري العامليّة "القابلة للمعاينة تمامًا على مستوى المربّع السيميائي. ويشكل التمظهر الصِّنفي (الموقعيّ) والوظيفي للمربّع السيميائي «فضاء تثبيت، موضع التقاء عرَضيّ للتحديد - القيم» (أ. ج. غريماس، 1973أ، ص. 15).

(IV) يجب تصور التركيب بأنه «تمثيل تخييليّ» يساعد المحلِّل على «تخيُّل إدراك المعنى وتطويع الدلالات» (المرجع نفسه، ص. 16).

وفيما يخصّ التركيب السرديّ السطحيّ، تضفي إعادة تأمُّل غريماس في وضع العوامل بعدًا جديدًا على الجهاز العامليّ. فالعوامل منذ إعادة التأمل هذه «لم تعد تُتصوَّر بأنها مُحْدِثَاتٌ، بل صارت تُتصوَّر بأنّها مواضع يمكن أن تتموقع فيها المواضيع - القيم، مواضع يمكن أن تُستدرَج إليها أو تُسحب منها» (1970، ص. 176). ومن ثم نكون بصدد إيجاد «تركيب طوپولوجيّ للقيم الموضوعيّة» يفتح الطريق لـ«ستأويل طوپولوجيّ للحكاية مفاده أنّ انتقالات المواضيع قد تكفي وحدها لعرض تنظيم هذه الحكاية، بما أنّ الذوات ليست سوى مواضع نقل تلك المواضيع» (غريماس، 1973أ، ص. 35). والسؤال الذي يطرح نفسه هو الآتي: كيف يُبْنى العامل بصفته ذاتًا مُحدِثةً (للفعل) تفيد من هويّة شكليّة وبصفته زوجًا وتكافؤًا (مكانًا) وموقعًا، في الوقت نفسه؟ يقول پوتيتو معلِّقًا: «ستُستحسَن الدورةُ التي تفضي من ذوات قصديّة، أوّلاً إلى عوامل- أزواج عبر تفريغ رغبتهم بواسطة الذات الواصفة Σأ ثم من جديد وبالمقابل إلى عوامل- ذوات عبر التصييغ» (1985، ص.249). ولحلّ هذه الصعوبة، يقترح ج. پوتيتو الحلّ الموضعيّ الذي ستُشتقُّ فيه العوامل، على أثر السيرورة الكارثيّة للتخطيط - النمذجة، من عوامل- أوّليّة موقعيّة. هذا المسعى المستوحى من رياضيّات ر. طوم، يتيح (I) «أن يعاد استجلاء الازدواجيّة بين عوامل - ذوات وعوامل - أزواج»، (II) «أن

يُسقَط في التركيب العامليّ جزءٌ من البرمجة الزّمانيّة - الفضائيّة التي يحصرها غريماس في المكوِّن الخطابيّ - التصويريّ» (المرجع نفسه، ص. 250). ولذلك - يقول ملاحظًا بذكاء -، «فكما أنّ العوامل سابقة للتصوير ولا تلتبس بالفاعلين، كذلك توجد مواضع سابقة للتصوير ويشكل تمفصلُها التركيبَ العامليّ (...). وإذا لم يكن هذا التركيب العامليّ قابلاً للاستنباط من عكسٍ للتركيب المنطقيّ، فذلك بكل بساطة لأنّ التركيب الأساسيّ طوپولوجيّ وغير منطقيّ هو نفسه، أو لأنّ البنى التحتيّة السيميائية - السرديّة طوپولوجية وغير منطقيّة. [هكذا]، فلسد الثغرة الفاصلة بين التركيب الأساسيّ والتركيب المشخَّص، لابدّ إذن من إسقاط الطوپولوجيّ والحدثيّ في البنية العميقة وإعادة صياغة المربَّع السيميائي في شكل أنماط أصليّة للمباينة وأنساق للانقطاعات» (المرجع نفسه).

وكما يمكن ملاحظته، فإنّ الرغبة شديدة في إعادة تأويل النموذجين المكوِّنيّ والعامليّ، وبالتالي كل الجهاز السردي - الخطابيّ، بلغة شكليّة، ذات صرامة قصوى، وذلك بإدخال التخطيطيّة الكارثيّة. فهل هذا مستحَبٌّ؟ وإلى أيّ حدٍّ يكون علمٌ للمعنى، مماثلٌ للفيزياء، ممكنًا؟ تلك هي رهانات مثل هذه المجاري في مجال البحث الذي يهم اللغة والخطاب الذي يتناول هذه اللغة على حدٍّ سواء[1].

---

(1) انظر عرض ج. ف. بوردون لأطروحة ج. پوتيتو:
"Pour un Schématisme de la structure", in *Actes sémiotiques / Bulletin*, V, 21, 1982, pp. 59-61.

يبقى التركيب الخطابيّ، الذي تُجَلِّيه إجراءاتُ التخطيب. وتتضمن هذه الإجراءاتُ الإفعال (الإفراد وتحديد الهويّة) والإزمان (الحصر والبرمجة الزمنيّين والإيجاه) والتفضية (الحصر والبرمجة المكانيّين وتنظيم الجوار). ويلاحظ غريماس وكورتيس باقتضاب أنّ هذه الإجراءات «تتمكَّن، بفضل إواليتي الفصل والوصل، من تشكيل وحدات خطابيّة يجب أن يكون تنميطها وعلاقاتها المتبادلة موضوع أبحاث معمَّقة» (1979، ص. 379). هكذا ستشتغل الفاعليّة مقامًا وسيطًا بين البنى الجمليّة والبنى النصّيّة. فبما أنّ الفاعلين يتحكم فيهم التركيب السرديّ، فإنّهم سيؤدّون دورًا حاسمًا هو الربط بين التركيب والدلالة، ثم بين السرديّ والخطابيّ. فهم مكلَّفون بمهمة مزدوجة، وهي: أنهم، من جهة، يتكفَّلون بالبنية السرديّة، فيتقاسمون الوظائف الأساسيّة حسب المقطوعات ولعبة الحكاية؛ ومن جهة أخرى، يتحملون العناصر الدلاليّة، ذات الطابع النعتيّ أو الوظيفيّ، التي يُنسج منها النصُّ» (كورتيس، 1976، ص. 95).

أمّا البرمجة الفضائيّة - الزمانيّة، فإنّ بلورتها لا تزال حدسية، بل تقريبية إلى حدٍّ كبير. ويجب على التحليل السيميائي للنصوص توقع درجات أخرى، «محطات» لا غنى عنها للتأمل النظريّ والممارسة المنهجية، في جهازه التوليديّ. من ذلك مثلاً أنّ إدخال منطق فضائيّ، يترابط مع التركيب العامليّ وقد يتضمَّن الطرائق المخصَّصة لتبويب الفضاء السردي تبويبًا مقوليًّا، يفرض نفسه

أكثر من أيٍّ وقت مضى[1]. يقول بوتيتو معلّقًا: «كما أن إفرادَ الفاعلين والتصوير يحولان دون تعرّف البنى السيميائية - السردية العميقة، كذلك فإن تمثيل الفضاء - الزمان - الهدف يحول دون تعرُّفِ تنظيمٍ طوبولوجيّ عميقٍ، محايث وفكريّ. ومع ذلك، فإن الحكايات هي في معظم الوقت «حكاياتُ فضاءاتٍ وانتشاراتُ مجَارٍ. وعلى المستوى العميق، فإن التنظيم الفضائيّ - الزمانيّ يكشف عن وظيفة تركيبية محضٍ. فالافتراق الابتدائي للبطل مثلاً غالبًا ما يكون افتراقًا فضائيًا. ومن ثم لا نتبين لماذا سيُؤوَّل في بداية المجرى التوليديّ بأنه افتراق منطقي لكيلا يستعاد إلا في نهاية المجرى بصفته افتراقًا فضائيًا» (1985، ص. 258). لذلك يتبين بوتيتو في اللاتمثيل المحايث للفضاء، «أُقدومة» مرتبطة بالإيمان (I) بالشكلانيّة المنطقية للتركيبيّ، (II) وبـ« ـ كفاية» الفضاء - الزمان - الهدف، الذي يميل إلى «تفريغ» فكرة الفضائية.

وبالتوازي مع الفضاء، فإن حقل الزمنية يُتْرَكُ فارغًا. إذ «يقوم الإزمان (فقط) على إحداث الأثر المعنويّ "زمانيّة"، وبالتالي على تحويل تنظيم سرديٍّ إلى "قصة"» (أ. ج. غريماس وج. كورتيس، 1979، ص. 388). وينطلق كلود زلبربر- (1986) من الملاحظة الآتية: «قد يكون من الغريب أنه في اللحظة التي أعادت فيها العلوم "الدقيقة" اكتشاف "سهم الزمن"، تفرَّدت السيميائيات

(1) *Cf.* J. Petitot (1985); D. Bertrand (1985). *L'espace et le sens.*

بلامبالاتها بمعطىً مشكّلٍ بوضوح أو بازدرائها له» (المرجع نفسه، ص. 233). ولذلك يقترح شبكة للزمنية تفعل بعدًا زمنيًّا إحاليًّا (بصفته موضع تتابعات زمنية أو زُمْنَة) وبعدًا زمنيًّا يُدْعَى مبتعثًا (بصفته موضعَ مواقتات أو ذُكْرَة)؛ وهما بعدان موزّعان، حسب مبدأ الانفلاق، إلى مستويين مترابطين هما: الزمني (المفترَض افتراضًا مسبَّقًا) والذَّاكريّ (المفترِض افتراضًا مسبَّقًا). ويخلص إلى أن التفرعات الثنائية العميقة المتمثلة في الكينونة والصيرورة، القوة والشكل، الإحساس والصِّنف، الحركيّ والتشكُّلي، الموجود بالقوة والموجود بالفعل «يسهل اندراجها نسبيًّا في هذا المنظور وتسري على المضمون والتعبير على حد سواء». (المرجع نفسه، ص. 235) وعند پول ريكور أن الاستراتيجيَّة السيميائية كلَّها تتلخص في «مشروع واسع لتفادي التزمّن» (1984، ص. 74). وإذ يرثي للخلط الواقع بين التزمن والزَّمانيّة السردية، الأشدّ تعقيدًا إلى ما لا نهاية، يرى أن «التّوسُّع هو بالفعل سيرورة زمنية يعبّر عنها أكثر بواسطة التناوبات والتشعُّبات الثنائية والروابط العارضة، وأخيرًا بواسطة استحالة توقُّع التحري بلغة النجاح والفشل. والحال أن التحري هو نابض القصة بصفته يفصل بين النقص وإلغاء النقص وتجمع بينهما، مثلما أن الاختبار هو عقدة السيرورة التي من دونها لن يحدُث شيء» (المرجع نفسه، ص. 76). وللتغلب على هذه الصعوبة، يلجأ پول ريكور في كتابه "الزمن والحكاية" إلى المقولات الزمنية عند بنڤنست وڤاينريخ ومولر وهامبوركر وجنيت والتي يناقشها ويحاول توجيه قوتها الاستكشافية والتفسيرية.

أما نحن، فنظن أن تأملاً نقديًا يتناول القوّة الخلّاقة الكامنة في نظرية السرديَّة، كما هي مفصّلة عند جنيت أو ڤاينريخ أو هامبوركر أو ريكور، قادر على أن يغني النظرية السيميائية عمومًا، والدرجة التركيبية-الدلاليَّة للمكوِّن الخطابيّ خصوصًا. ويمكن أن تبدو الآفاق التي فتحها بنڤنست في مجال النطق، وفتحها ڤاينريخ ولنتڤلت وهامبوركر في إطار لسانيّات ذات منحىً نصيٍّ (بمفاهيم رئيسية هي: مفهوم منظور التعبير وموقف التعبير والإبراز (ڤاينريخ)، دون أن ننسى مفاهيم جنيت التي هي: الترتيب والمدة والتواتر والصيغة والصوت) - يمكن أن تبدو هذه الآفاق خصبة. فكيف يمكن تدبير هذه الأدوات المفهومية وتسويغ مردوديتها، بل إعادة صياغتها تبعًا للملاءمة السيميائية؟ على أي مستوى يمكن موقعتها (المستوى الخطابي أو النصّيّ المحض)؟ تلك هي بعض القضايا التي يجب مناقشتها. ومع ذلك تبقى نقطة ناقلة هي: البعد النطقي للخطاب. وهي إشكالية سنتناولها في القسم الأخير من دراستنا.

3 . مناقشة الفرضيات المنهجية :

أما الفرضيات المنهجيّة، فرأينا أن أهمها هي التالية: الفرضية التوليدية، وفرضية البنية الأولية للدلالة، وفرضية النموذج السرديّ ذي المطمح الكونيّ.

3 . 1 . الإجراء التوليدي والتحويلي:

ترجع أولى المحاولات وأولى صياغات المقاربة «التوليدية» إلى

سنة 1966، التي هي سنة حاسمة، و«تبدو لنا الآن أسطورية بغرابة» (على حد تعبير ج. كلود كوكي (1982))، بنشر غريماس لنصّين رئيسييْن في تكوُّن التفكير السيميائي وتطوره، وهما: "الدلاليات البنيوية" (1966أ) و«في سبيل نظرية لتأويل الحكاية الأسطورية» (1966ب). وسيجد فيهما الباحث بلورة النماذج التوليدية والتحويلية الأولى، ذات الأصل الدلاليّ أو السرديّ.

لنتوقـف عند كتاب "الدلاليات البنيوية"، الذي يشكّـل - ويا للمفارقة! - العملَ المؤسِّس للسيميائيات الغريماسية. ويمكن شرح الإشكاليّة المطروحة فيه بالطريقة الآتية: كيف يمكن وصف الدلالة في الخطاب، وانطلاقًا من أية مستويات وبواسطة أية أدوات أو مفاهيم؟ ويمكن توضيح الافتراضات المسبَّقة النظرية التي تستند إليها مثل هذه الإشكاليّة كما يلي: (I) إن الدلالة قابلةٌ للوصف، بالرّغم من أنّ تجلّيها معقَّدٌ؛ (II) إنها متجانسة وقابلة للاختزال في بنية أولية دالة؛ (III) إن على المحلِّل أن يستخرج مستويات الوصف المفترَضة ويضاعفها ويجعلها أكثر تجريدًا؛ (IV) إن أدوات التحليل والمفاهيم المستخدَمة يجب أن تكون غيرَ تصويريَّةٍ، ومختزلةً (من حيث العدد) وإجرائيةً. هذا، في حين يترتب على ذلك، من وجهة نظرِ المنهجيَّةِ، المعطياتُ التاليةُ:

(I) إن الكون الدلالي مسلَّم بأنّه كونٌ تقديريٌّ يتضمن عددًا لانهائيًّا من الدلالات، أي أنه يُعتبر تجليًا خطابيًّا مولِّدًا لعدد لانهائيّ من الرسالات.

(II) إدخال التعارض المنهجيّ حسِّيّة داخليّة/ حسّيّة خارجية (الخطاب الذي موضوعه الـ«ـعالَم» والخطاب الذي موضوعه الـ« ـ إنسانُ»).

(III) التمييز الذي تمَّ بين صعيد المحايَثة وصعيد التجلّي.

(IV) إعادة صياغة التفرع الثنائيّ الابتدائي الحسّيّة الخارجية/ الحسّيّة الداخلية إلى مقولات دلالية تشيِّد طبقتين من الخطابات أو بعدين خطابيَّيْن هما: البعد الكونيّ والبعد التّصوُّريّ، اللذين يمفصلان الـ«ـعالَمَ الخارجيّ» مع الـ«ـعالَمَ الداخليّ». وسيتضافر هذان البعدان، على الصعيد التصويريّ، فيترجمان تناظراتٍ (أو قراءاتٍ) جديدةً. وهذه التناظرات قابلة للتراتب.

(V) تقطيع الكون الدلاليّ إلى أكوان صغرى مستقلة تفعِّل البعدين التداوليّ والمعرفيَّ للخطاب («التجلّي التطبيقيّ» ≠ «التجلّي الأسطوريّ» اللذان يميزان الخطابات الوظيفية التي تتناول مواضيع تقنية أو علمية من الخطابات التأويلية التي تتناول معتقدات وأكوانًا أساطيرية).

(VI) تأسيس نسق سيميائي ذي مهيمنة طوبولوجية مع غطاء دلاليٍّ واشتغال تركيبيٍّ (نسق عامليّ وقواعد تحويل مسلَّم بها).

(VII) إعادة تعريف السَّامة (أو الأثر المعنويّ) بما هي طبقة من الوحدات المنعزلة (العوامل) والمندمِجة (المسنَدات). ومن ثَمَّ، ستعرَّف الرسالةُ بأنها اقتران عامل ومسنَد (الرسالة الدنيا).

(VIII) إدراج مقولة سيميّة سياقيّة جديدة، هي «سكونيّ» ≠ «حركيّ»، على مستوى طبقة المسنَدات.

هذا المسعى، التحليليّ والتركيبيّ في الوقت نفسه، أتاح لغريماس إقامة الدلاليّات البنيويّة على أسس جديدة، أكثر متانة ومبرَّرة إبستمولوجيًّا، ووضْع الأسس النظرية والمنهجيّة للدلاليّات. وبما أن المكتسَبات عديدة، فإننا نحتفظ بأبرزها، وهي: (I) التمييز، الذي بدا إجرائيًّا، بين الكون المحايث (البنيوي) والكون المتجلِّي (النصي). ويعرَّف الكونُ المحايثُ بأنه كونٌ دلاليٌّ عامٌّ، تعمل فيه المقولات الدلالية، ذات العدد المحدود جدًا، ويتمفصل بواسطة علاقات اتباعية (وضرب المثل لذلك بالمربع السيميائي)؛ (II) تكوُّن النموذج العاملي الأساسي من الأزواج ذات ≠ موضوع ومرسِل ≠ مرسَل إليه وتوجُّهه انطلاقًا من الموقع المهيمن للناطق - السارد تبعًا للمسلَّمة التي تريد أن تستتبع كلُّ رسالة «رؤيةً معيَّنة للعالم» بالضرورة؛ (III) ضرورة فصل التصويريّ عن غير التصويريّ، وبالتالي تمييز الخطاب من الوصف (أو اللغة الواصفة). وعلى مستوى التحليل، يجب على المحلّل أن يضغط الخطاب ويختزله في قائمة متناهية من الرسالات الوظيفية. إذ الإدراك اللا— زمنيّ للدلالة هو وحده الذي يتيح تكسير خطية الخطاب، وهو الشرط اللازم لكل تقصٍّ (سيميائي) للنصوص.

وتتلخص مواطن قوة هذا المسعى في قائمة الرسالات الوظيفية، والقراءة غير الخطية لتلك الرسالات، وشكلنة النماذج

المفهومية المكلّفة بالوصف، واقتضاء تماسك داخليّ في اشتغال النماذج الوصفيّة، واستخدام إجراءات التحقُّق.

أما النماذج التوليديّة أو التحويليّة أو هما معًا، فلابدّ من ملاحظة أن تصوُّرَها دلالويٌّ محضٌ، كما يؤكِّد الجدول الآتي:

الجدول 1:

المحايثة ←	**التّجلي** ←
المستوى الدلالي المقولات الدلالية الأنساق السيمية السيمات المقولات السيمية السياقية المستوى الدلالي	الصُّور النووية – الأطراف السيمية السمامات الأسس السيمية السياقية –

(أ. ج. غريماس، 1966أ، ص. 54)

والمطلوب من الدلاليّ أن «يستخرج مستويين مستقلّين من اللغة، هما المستوى السيميائي والمستوى الدلاليّ، وهما مجموعتان معماريتان مضمونيتان تلتقي عناصرهما في الخطاب، فتشكل وحدات تجلٍّ مختلفة الأحجام وتنشئ تجلّي الدلالة نفسها» (المرجع

نفسه، ص. 55). وينطلق غريماس من اقتراح بنفنست - الذي يقوم على التمييز، في التحليل، بين نمطين منفصلين ومترابطين من الدلالة، هما النمط السيميائي والنمط الدلاليّ-، فيعيد تعريف النمطين السيميائي والدلاليّ بلغة دلالية حصرًا. ويُبنى النمط السيميائي انطلاقًا من التوليفة السيمية الأساسية (الصور النووية)، بينما يُترجَم النمط الدلاليّ بالأثـــر السياقيّ (الصور السيمية السياقية). ويشار إلى التوجه «التوليديّ» بالسهم: من المحايثة إلى التجليّ، الخطابي ثم النصِّيّ.

والنموذج الثاني أكثر تعميمًا؛ وهو يهدف إلى إقامة تنميط أوَّل للأكوان الدلالية الصغرى مقترِحًا نمطين من التجلي (السيميائي) وشكلين من التنظيم (الخطابيّ). والجدول (المحوَّر) الآتي يلخِّص هذا المنظور المنهجيَّ:

الجدول 2

النماذج / التجلي	الرسالات الوظيفية (العوامل)	الرسالات الكيفية (المسندات)
التطبيقي (المواضيع)	خطابات تقانية	خطابات علمية
الأسطوري (الكون)	خطابات إيديولوجية	خطابات خِلاقية

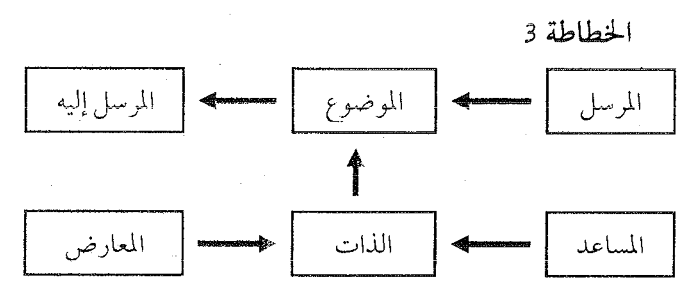
(المرجع نفسه، ص. 128)

هكذا ستفضي المحاولات الأولى لتحديد المقولات العاملية إلى تكوّن «النموذج العامليّ الأسطوريّ» الذي تضمن بساطته

للمحلّل- المطوِّع «قيمة إجرائيّة معيَّنة». وينبِّه غريماس إلى أن هذه البساطة «تكمن في أنه (أي النموذج) متمحور كلُّه على موضوع الرغبة الذي تستهدفه الذات، والذي يقع - بصفته موضوعَ تواصل- بين المرسِل والمرسَل إليه، بينما عُدِّلَتْ رغبةُ الذات إلى إسقاطين هما المساعِد والمعارِض» (المرجع نفسه، ص. 180).

وتُصوَّر بلورة النموذج العامليّ، الذي لم يطرأ عليه تغيير منذ ذلك الحين، بالطريقة الآتية:

الخطاطة 3



(المرجع نفسه)

أضف إلى ذلك أن البحث عن نماذج سردية تحويلية يستدرج غريماس إلى التأمّل في النماذج السردية السابقة، نماذج ليڤي- شتراوس وپروپ وديميزيل وسوريو. فهو يعتمد على النموذج التشكُّلي البروبيّ، فيقترح إعادة تنظيم قائمة الوظائف، التي هي قائمة أحاديَّة الخطية، وذلك باختزالها ومزاوجتها وتوزيعها ضمن كيانات جديدة هي: المقطوعات السردية (كالعقد وغياب البطل والاختبار والجزاء النهائيّ).

ويعيد غريماس تأويل الحكاية الأسطورية بأنَّها بنية تحويلية، وذلك من منظور العنصر التزمُّني للحكاية، الذي هو الاختبار، فيتصور البنية المضمونية الآتية:

$$\text{(1)}\quad \frac{\overline{\text{أ}}}{\text{لا أ}} \quad \approx \quad \text{(2)}\quad \frac{\overline{\text{ج}}}{\text{لا ج}}$$

حيث يوافق خرقَ العقد (1) غيابُ قيمٍ وعدمُ نقل مواضيع تواصل (2). وبمجرد ما تحوَّل هذه البنية، بعملية نفي تركيبية، إلى نقيضها، تكون لدينا البنية المضمونية (الإيجابية) الآتية:

$$\text{(3)}\quad \frac{\overline{\text{أ}}}{\text{لا أ}} \quad \approx \quad \text{(4)}\quad \frac{\overline{\text{ج}}}{\text{لا ج}}$$

(المرجع نفسه، ص. 211)

وهي بنيةٌ تشير إلى إعادة إبرام العَقد (3) والتبادل الحرّ للممتلكات والقيم داخل الجماعة (4). ويقول غريماس: «إن المقارنة ولو السطحية بين البنيتين - قبل التحوُّل وبعده - تثبت أن التحول يبدو قائمًا على حذف علامات السلب من البنية التي يمارَس عليها ذلك التحول؛ وبعبارة أخرى، إنه يبدو قائمًا على مسعىً لغوي واصف هو نفي النفي، الذي تتمثل نتيجته في ظهور الإثبات» (المرجع نفسه). ومن ثم يتراءى النموذجُ المكوِّنيّ للمعنى بين السطور.

2.3. البنية الأولية للدلالة:

من المؤكد أن الصياغات الأولى للبنية الأولية تعود إلى كتاب "الدلاليات البنيوية". ويكمن العنصر الأساسيُّ في كل فهم للبنية في العلاقة المندرجة في هذه البنية. يقول غريماس مؤكِّدًا: «تفترض الدلالةُ وجودَ العلاقة افتراضًا مسبقًا؛ ذلك بأن ظهور العلاقة بين الأطراف هو الشرط الضروريّ للدلالة» (1966أ، ص. 19). ويقرّر تعريف ثانٍ بأن البنية هي «نمط وجود الدلالة، الذي يتسم بحضور العلاقة المتمفصلة بين سيمتين» (المرجع نفسه، ص. 28). ويمعن غريماس في التهذيب والتشذيب، فيرى أنه من الضروري إدخال علاقات التضاد والإدراج لإبراز الروابط التي تعقدها السيمات والمقولات فيما بينها. وفي هذا الصدد، ستميِّز العلاقة التضادية سيمات مقولة واحدة، بينما ستعمل العلاقةُ التخصيصيّة في العلاقة بين كل سيمة على حدة والمقولة السيميَّة برمَّتها. وتتوزع هذه المقولات السيمية بطريقة ثنائية، بما أنه من المفروغ منه أنّ الثنائية تُعتبر «قاعدة بناء» وليست مبدأ سيميائيًا يتحكّم في نمط وجود المقولات المعنيّة. لذلك سنرى تنظيم البنية الأولية للدلالة وهو يتخذ الشكل الأُصوليّ للنموذج المكوِّني، الذي يمكن أن يمثله المربّع السيميائي. ونجد هذا النموذج يتأسس على العناصرَ التاليةَ:

(I) يُفترَض كونٌ سيميائي (أو سيميائي خاصٌّ) أصغرُ معيَّنٌ هو: س.

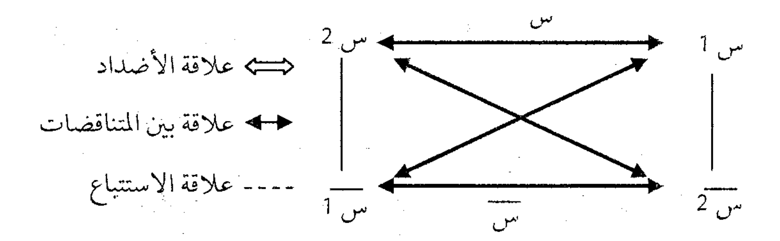
(II) يُسقِط نقيضَه س (نفي الكونُ الأصغر س).

(III) على مستوى شكل المضمون، تعمل س في سمتين متناقضتين، هما س1 وس2.

(IV) وبطريقة مقلوبة، تتوقع س التمفصلَ التخصيصيَّ س1 وس2.

يقول غريماس ملاحِظًا: «بالنظر إلى أن س يمكن أن يعاد تعريفها، على أثر إيجاد تمفصلاتها السيمية، بأنها سيمة معقدة تجمع س 1 وس2 بواسطة علاقة مزدوجة قوامها الافتراق والاقتران، فإن البنية الأولية للدلالة يمكن تمثيلها بأنها:

خطاطة 4



ويُبنَى هذا النموذج باستعمال عدد ضئيل من المفاهيم غير المعرَّفة وهي:

أ) مفهوما الاقتران والافتراق الضروريّان لتأويل العلاقة البنيوية.

ب) نمطان من الافتراق، هما افتراق الأضداد (...) وافتراق المتناقضات» (1970، صص. 136- 137).

أما الخصائص الشكليَّة للمربَّع السيميائي، فلا مناص من التمييز فيها بين العلاقات والأبعاد. فالعلاقات يمكنها أن تكون تراتبية (علاقة التخصيص المُقامة بين س والعنصرين المشكِّلين لها وهما س̄1 و س̄2 من جهة، وبين س وس1 وس 2 من جهة أخرى). أو مقولية (علاقات التضاد والتناقض والاستتباع). وفي موازاة العلاقات، توزِّع الأبعادُ الأطراف السيمية بعدين بعدين. ولذلك، لدينا المحوران الدلاليان س وس̄، اللذان هما في علاقة تناقض (بما أن س̄ هو محور المعقّد؛ لأنه يضم س̄1 وس̄2 وبما أن س هو محور المحايد، بالقياس إلى المحور الأول)، والخطاطتان (الخطاطة1: س1 +س1؛ س2+س̄2) والزوجان (الإيجابيّ في حالة س1 وس2؛ والسلبيّ في حالة س2 وس1). ويمكن تركيب هذا التأليف العلائقيّ بواسطة الجدول الآتي:

الجدول 3

العلاقات المشكلة	الأبعاد البنيوية	البنى السيمية
التضاد	المحور س (المعقد) المحور س (المحايد)	س 1 + س 2 س 1 + س 2
التناقص	الخطاطة 1 الخطاطة 2	س 1 + س 1 س 2 + س 2
الاستتباع البسيط	الزوجان 1 الزوجان 2	س 1 + س 2 س 2 + س 1

وعند غريماس أن «النموذج المكوِّنيّ ليس، بذلك، إلا البنية الأولية للدلالة، التي تُستعمل، بما هي شكل، لمفصلة الماهية الدلالية لكون أصغر. ويضمن تناظرُ أطرافِ البنيةِ الأوَّليَّة للدِّلالة الكونَ الأصغر بما هو.

وحدةٌ معنويّةٌ ويبرِّره نوعًا ما، ويتيح اعتبارَ النموذجِ المكوِّني-داخل المسعى المبدِّه (الذي هو مسعى السيميائي) - شكلاً أُصوليًّا، مَقَامًا مبدئيًّا لدلالة أساسية» (المرجع نفسه، ص. 161).

وفي ختام هذه النقطة، لابدّ من الإشارة إلى:

(I) الانزلاق الدالّ، الذي أفاض الباحثون في التعليق عليه (راجع ف. نيف وآخرون، 1976)، والذي حدث في تحديد المربع السيميائي: من تصور لسانيّ صنافيّ يستوحي النموذج الفونولوجيّ البنيويّ، إلى تصور منطقاني يرقّي المربَّع السيميائي إلى جهاز طوپولوجيّ وعلائقيّ وسط المجرى السيميائي للمعنى.

ويستحضر أ. ج. غريماس الأفقَ الفكريَّ واللسانيَّ للستينيّات في فرنسا، ولاسيَّما مع النقاش الحادّ بين أنصار الثنائية (البنيانيُّون) وأنصار الثلاثية (جدليّة هيكل وتثليثات ديميزيل الأساطيريّة)، فيوضح مسعاه بقوله: «كان مسعاي الخاصّ في خضم هذه الخلطاء، مسعى ممارسٍ ودّ أن يحتفظ بالمكتسبات المنهجيّة، فعمل على التوفيق بين التناقضات الظاهرة ودمج في بناء وحيد مجموع الوقائع التي كنت أعرفها آنذاك، ولم يكن مسعى منظِّر يتأمل في طبيعة العلاقات

المنطقية، وأنا مدينٌ بذلك أساسًا إلى ڤيكو بروندال الذي اقترح توليفةً منظَّمةً من التعارضات الصرفيَّة. إذ كان إسقاطه للطرف المحايد خارج المحور المشكِّل للتعارض الثنائيّ، وتصوُّرُه للطرف المعقد الذي يقترن، في مسعىً ثانٍ، بأطراف هذا التعارض، موضِّحيْن غاية التَّوضيح؛ فلقد أتاحا إدماج العلاقات الثنائية والعلاقات الثلاثية - في بنية أولية واحدة. وقد انتهى إبراز ليڤي- شتراوس للبنية الأسطورية المشكَّلة من زوجين تعارضيّين مترابطين إلى منح التصوير البصريّ لهذه الشبكة العلائقية الشكلَ «المربَّع». ولم تأت الصياغة المنطقية لهذه العلاقات، المتعرَّفة «في الميدان» نوعًا ما، إلا فيما بعد فأتاحت، من بين ما أتاحته، المقارنات مع مسدّس الزوايا والأضلاع بلانشي» (1976 ب، ص.21).

(II) إن توزيع المربع السيميائي إلى محورين دلاليين تطابقيين وتكامليَّين يطرح مشكلة على قدر اختلاف أوضاعهما. فمحور س الذي هو محور الأضداد الفرعية ليس محورًا دلاليًّا حقًا؛ لأنه يُعرَّف بأنه «غيابٌ مطلَقٌ للمعنى». ويرجع سبب هذه الفجوة إلى نقل النموذج الفونولوجيّ إلى الدلاليات المعجمية والخطابية. ومن الواضح أن التعارضات الكيفية (القطبية) والحرمانية (حضور/ غياب) أعيد تأويلها وصياغتها في علاقات التضاد والتناقض. إلا أن پوتيتو يقول معلِّقًا: «إنّ علاقة التضادّ تَعارُضٌ كيفيٌّ، ومن شأنها أن تؤوَّل أيضًا بأنها تعارضٌ حرماني (فاختيار س 1 يُقصي س 2 الذي يترابط معه منتخبيًا). وبما أن علاقة التناقض تعارضٌ حرمانيّ، فإن من شأنها أيضًا أن تؤوَّل

بأنها تناقض منطقيّ، إلا أنّ النفي يبدو فيها نفيًا إنجازيًّا (الأمر الذي يدمِّر وضعه المنطقيَّ المحتمَل). ومن ثم يرى أوتاكير أنه لابد من رفض إسناد كينونة شكليّة منطقيّة إلى تعارضات المربّع السيميائي، بما أن التناقض يظل حرمانيًّا ويجب أن يؤوَّل بطريقة جدلية (1985، ص. 229).

(III) إن ما يوفره المربع السيميائي من أفق لتوليد تأليفات جديدة وبنى جديدة يحرِّره، مادام يصير– على حدِّ تعبير أ.ده ليبيرا– «آلة منطقية» لإنتاج تعارضات حرمانية انطلاقًا من تعارضات كيفية. وإنتاجية المربع تجعل منه نموذجًا مفتوحًا، بنية توليد: إذ يمكن كلَّ طرف معقّد أو محايد من أطراف مربّع مّا أن يُعتبر على مستوى آخر طرفًا بسيطًا يولِّد مربَّعًا سيميائيًا جديدًا. وهنا تكمن تطبيقيته بالضبط: أساطير، خرافات، إلخ. وبكيفية عامة، يبدو كل مجال «يُنْفى» فيه تعارض بإنتاج تعارض جديد وقد أعاد إنتاج التعارض الأصليّ ولم يُعِدْ إنتاجَه في الوقت نفسه» (1976، ص. 55).

(IV) إن المبدأ الذي يتحكم، إجمالاً، في تكوّن وتطوّر المربَّع السيميائي والنماذج الأخرى في السيميائيات مبدأُ تماسكٍ داخليّ ومناسَبةٍ (أو ملاءمةٍ نسبةً إلى الموضوع، الذي هو الخطاب في حالتنا هذه). ويؤكد غريماس قائلاً: «إنّ الأمر يتعلق عندنا ببناء سيميائيات، أي نحو ودلاليات في الوقت نفسه، وذلك على عكس اللغات الشكليّة كالرياضيّات والمنطق. ومن ثَمَّ فالأمر لا يتعلق ببناء لغة شكليّة مكتفية بتماسكها الخاص بها، بل يتعلق بنحوٍ مناسبٍ لنمط معيّن من الواقع» (1976د، ص. 26).

3.3 . الخطاطة السرديّة نموذجًا مناسبًا لكل «إخراج» من النمط المشخَّص:

الخطاطة السرديّة هي نتيجة فعل تأويليّ ذي بعدين: أحدهما مركَّبيّ، ويندرج في موكب پروپ، والآخر منتخبيّ، وهو مستوحىً من ليڤي - شتراوس. وتسفر القراءة الأولى عن خطاطة مركّبية لها خمس وظائف، مبنيةٍ بالتتابع وتأخذ بعين الاعتبار تردُّد بنية، أساسيّة، هي الاختبار، في شكل ثلاثة مركّباتٍ سرديّة، متباينة بوضوح من حيث نتيجتها. ويتبدى هذا التنظيم للوظائف والمقاطع «الإنجازيّة» بوضوح في الجدول الآتي:

الجدول 4

الخطاطة المقترحة	الاختبار المؤهِل	الاختبار الرئيس	الاختبار الممجّد
أ { الدعوة	الاختبار الأول للمانح	الصرف	إسناد مهمة
القبول	رد فعل البطل	قرار البطل	———
و { المواجهة	———	الصراع	———
النجاح	———	الانتصار	النجاح
لاج = نتيجة	استقبال المساعد	التخلص من النقص	التعرُّف

(أ. ج. غريماس، 1966أ، ص. 197)

أما القراءة الثانية، فهي منتخبيّة. وهي تعيد تنظيم توزيع المقطوعات تبعًا للمضامين المثبَتة أو المنفيّة، التي تنقلها المنطوقات السرديّة. إذ ينقِّح غريماس تحليل ليفي- شتراوس لأسطورة من أساطير البورورو، فيقدِّم التمفصل الآتي:

الجدول 5

	الحكاية الأسطورية					
المضامين	المضمون المقلوب			المضمون الموضوع		
	المضمون المترابط	المضمون الموقعي		المضمون الموقعي		المضمون المترابط
المقطوعات السردية	الابتدائية	عش الأرواح	عش الآرا	عودة	انتقام	الانتهائية

(أ. ج. غريماس 1966ب، ص. 37)

وبتأليف موقعيّة المضامين هذه مع البنية الأولية للدلالة (حياة/ موت)، فإنّها تفتح الأسطورةَ على البعد الثقافيّ والإيديولوجيّ، وتتيح التنظيم الآتي:

الجدول 6

مضامين	مقلوبة			موضوعة
	مترابطة	موقعية		مترابطة
نتائج التحولات	لاح + م	م + لاح	ح + لام	لام ← م / لاح ≠ ح
البعد الثقافي	الجنسي	المطبخي		الطبيعي
المنظور الأسلوبي	المستهلك	موضوع الاستهلاك		المنتج

(أ. ج. غريماس، 1966ب، ص. 59)

والفرضية المضمَرة في هذا التأويل هي أنه «يوجد ترابط بين المضامين الموقعية للحكاية والمضامين المتجلية في المقطوعات المحيطة» (المرجع نفسه). وتتحدث أ. هينو، في هذا الصدد، عن «الأثر الحكاية»، بما أن «التسلسل المركبيّ لهذه الدواليب التكراريّة التي تشكلها الاختبارات الثلاثة يتألف في الخطاطة السردية مع نمطين من أنماط قلب المضامين: إذ ليست الانتظامات المُنَمْذِجَة بعدُ، هذه المرة، ترجيعات، بل آثار تساوقٍ بين الأطراف المتعارضة والمتنافية للرؤية المتخبية». ولذلك تصير الحكايةُ «الآلةَ المعرفيَّةَ الغريبةَ التي تتوصل إلى وضع طرف في الموضع ذاته الذي كان قد أُثْبتَ فيه ضدُّه أو نقيضه بادئ ذي بدء (والعكس صحيح). لذلك توصف الانقلابات المضمونيّة بأنها إسقاطات منتخبية منظِّمة للأثر الحكاية» (1983، ص.81). ويمكن ردُّ هذه الانقلابات المضمونية إلى نمطين رئيسيين هما:

(I) ظهور النقص ≠ التخلص من النقص (عدم اقتران ثم اقتران).

(II) ارتكاب الإساءة ≠ رفع الإساءة (افتراق يليه اقتران).

وتلاحظ أ. هينو قائلة: «هاتان المقولتان مترابطتان؛ وتربط بينهما مسلّمة نمطية أصليّة تندرج في التدلال اندراجًا هو من العمق بما يكفي لتجاوز حدود الكون الفكريّ الخاص بالأدب العرقيّ، ولبنية كلِّ الخطابات المشخَّصة. وحسب هذه المسلَّمة، فإنّه عندما يُفقدُ موضوع قيمة (نقص)،.

1) «لا يكون مفقودًا عند الجميع» (انبثاق آليّ للذات المضادة مادام (...) يُفترَضُ أن تبادُل القيم يحدُثُ في إنبيق مغلق).

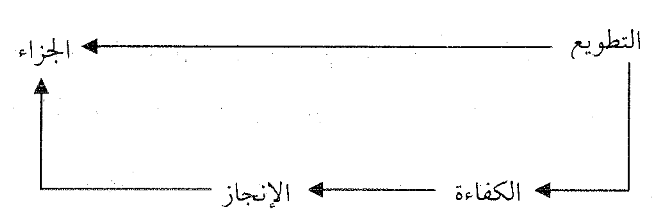
2) ويخضع بذلك لنقل غير محكَم، وهذا فسخ للنظام القائم، وبالتالي إحداث نقص ثانٍ، ذي طبيعة معياريَّة (انبثاق دائرة المرسِل).

وتضيف قائلة إن النقط (1) تهم عمومًا بُعدَ الحكاية التداوليّ، والنقط (2) تهم بعدها المعرفي» (المرجع نفسه، صص. 81 - 82).

ومن ثم يحقُّ لنا أن نرى أن الحكاية، في شموليتها، تُقرأ بأنها اقتصاد عام قوامه التخلص من النقص ورفعُ الإساءة، وبذلك ترمي إلى إعادة الاعتبار لنظام متعالٍ مهدَّد بالدّمار. يقول غريماس: «يبدو كأن التنظيم السرديَّ يخضع لمبدأ توازن يتعالى عن الأعمال البشرية التي تقوم بها الذوات ويَعمل في هذه الأعمال» (1976ج، ص. 22). ومن ثم يمكن تأويل الخطاطة السردية بسهولة بأنها «إطار شكليٌّ» للأعمال المحدَّدة والقابلة للبرمجة حيث ينضاف نوعًا ما سببُ الحياة. إنها نموذجٌ تجريديٌّ وافتراضيٌّ مكلَّفٌ بعرض الاشتغال الكامل للسرديَّة المشتغلة في الخطاب، وذلك بإبراز المجاري السردية للذوات والأشكال الخطابية لتفاعل هذه الذوات. ويلاحظ غريماس وكورتيس أنه بهذا المعنى «قد يمكن القول إن الاستراتيجيَّة السرديَّة هي التي تنسِّق تنظيمات المجاري السرديَّة وتداخلاتها، بينما الخطاطة السرديَّة أُصوليّةٌ بما هي نموذج مرجعيٌّ، يمكن أن تُقدِّر الانحرافاتُ والتوسعاتُ والتموضُعاتُ

الاستراتيجيَّة نسبةً إليه» (1979، ص. 247). وبما أن الخطاطة السرديّة تستغلُّ التكاملَ بين البعدين التداوليّ والمعرفيّ، فإنها تقضي بتمفصل أربعة أطوار مؤلَّفة منطقيًّا وهي: التطويع والكفاءة والإنجاز والجزاء.

الخطاطة 5



ولابد من الإشارة إلى أن هذه الأطوار يفترض بعضها بعضًا افتراضًا مسبَّقًا تبعًا لـ«منطق عكسيّ» يفترض أن الجزاء (الذي هو آخر أطوار سيرورة التحرِّي) هو النتيجة المباشرة لبلوغ الإنجاز (الذي هو التحول النوويّ المفضي إلى الحصول على موضوع القيمة المستعمَل). ويفترض الإنجاز اكتساب الكفاءة (التي تمنح للذات الموضوعَ الصّيغيَّ الضروريَّ أو الصّيَغَ المفعِّلة افتراضًا مسبقًا، وتبدو هذه الكفاءة مسبوقة منطقيًا بالتطويع (الذي هو مصدر كلِّ برنامج للفعل). وسيوضِّح الجدول الآتي هذه المعطيات كما سيوضح العناصر التي تدخل في بلورة هذا النموذج السرديّ، كالفعل (طبيعته ووظيفته) والعوامل الحاضرة والأبعاد المحقِّقة. ونحن نقتبسه (مع استكماله) من جماعة أنتروڤيرن (1979):

الجدول 7

التطويع	الكفاءة	الإنجاز	الجزاء
فعل الفعل	كينونة الفعل	فعل الكينونة	كينونة الكائن
العلاقة مرسِل – ذات الفعل	العلاقة ذات الفعل – مساعد (مانح، نصير، موضوع صيغي)	العلاقة ذات الفعل – معارض (أو ذات مضادة)	العلاقة مرسل – ذات الفعل
فعل الدراية دراية عن موضوع القيم وعن كينونة القيم)		العلاقة ذات الفعل – موضوع القيمة	العلاقة مرسل – ذات الحال
	واجب الفعل إرادة الفعل استطاعة الفعل دراية الفعل	الفعل	العلاقة ذات الحال – ذات الفعل
فعل الإرادة			الدراية دراية عن الذات أو عن الموضوع عن المرسِل أو عنها جميعًا
مهيمنة إقناعية	مهيمنة عملية	مهيمنة عملية	
			مهيمنة تأويلية
	البعد التداولي		
البعد المعرفي			البعد المعرفي

(جماعة أنتروفيرن، 1979، ص. 63)

يقول المؤلّفون: «إن المقطوعة تطويع -كفاءة - إنجاز - جزاء، بصفتها تنظيمًا منطقيًّا، هي أداة تحليل وتوقع. فهي أداة تحليل، مادامت تجبر على تفكيك الخطاب وتصنيف العمليات التحويلية والأحوال بطريقة متجانسة متماسكة. وتبدو "وحدة قياس" لقياس الحكايات (...). وهي أداة توقُّع، مادامت تجعلنا نتوقَّع، في كل منطوق سرديّ متعرَّف في الخطاب، المنطوقاتِ المفترَضةَ افتراضًا مسبَّقًا أو المستتبَعةَ منطقيًّا» (المرجع نفسه، ص. 65). ومن ثم فهي تريد لنفسها أن تكون بنية تجريدية لكل سيرورة سردية، بنية منطقية وكونية؛ لأنها تتحكم، بطريقة جلية أو خفيّة، كلّيّة أو جزئيّة، في الاشتغال الخطابيّ للحكاية[1].

وتتلخّص التعاليم التي يمكن استمدادها من الفرضيّة فيما يلي:

(I) يمكن اعتبار الخطاطة السردية (أو المتوالية الأُصوليّة للمنطوقات السردية أو الخوارزميّة السرديّة) نموذجًا سرديًّا يعمل في مجموع المنطوقات السردية تحت شكل برامج سرديّة للعوامل الرئيسية للحكاية. وهي توافق دراية «- فعلٍ مركبيّةً»

(1) ترى مجموعة أنتروڤيرن (1979) أن المقطوعة السردية مرادفة للخطاطة السردية الأصولية والتجريدية، التي تفعّلها الأطوار الأربعة التي هي التطويع والكفاءة والإنجاز والجزاء. وهي تتطابق أحيانًا مع المعنى المسند إلى النموذج السردي. ونقصد بالمقطوعة: «الوحدة النصية المحصل عليها بإجراء التقطيع، وهكذا نميزها عن المركبات، التي هي وحدات سردية تقع على مستوى أعمق».

Greimas- Courtés. 1979, p. 348

تتوسط للمرور من الحال الابتدائي إلى الحال الانتهائي عبر عدد محدود ومحسوب من التحولات.

(II) إن إدراك البرامج السردية (بل المجاري السردية) إدراكٌ تركيبيٌّ يحدِّد شروط ممارسة فعل الذات ونوعية هذا الفعل (وذات الفعل مشيَّدة حسب إرادة المرسِل، ومؤهَّلة حسب صيغ وجوب الفعل وإرادة الفعل ودراية الفعل واستطاعة الفعل؛ ومحقَّقة بناء على الإنجاز؛ ومتعرَّفة ومجازاة من طرف المرسِل- القاضي).

(III) كل مجرى سرديّ فهو رُكامٌ من الأدوار العاملية. وتقول هينو: «إنها مواقع شكلية متقطِّعة، موافقة لمختلف المقاطع المنتظَرة في المجرى (ذات حسب الإرادة، ذات محقَّقة، إلخ.)، ومستقلة بما يكفي لأن يجسِّدها فاعلون مختلفون، هم المكوِّنات الخطابية لعامل واحد عميق» (1983، ص. 86)؛

(IV) بما أن المواجَهة تكون وسط المجاري السردية للذوات المتنافسة، فإن الرهان لا يمكن أن يكون سوى تبادل مواضيع القيمة. ويفترض هذا التبادل افتراضًا مسبَّقًا وجود ذوات تطويع (هي المطوِّعة والمطوَّعة في الوقت نفسه) وبنية تبادل (أو تواصل) واستثمار خِلاقيٍّ، متمفصلٍ بطريقة مِزاجيّة (مرِحة ≠ قلقة). ويلاحظ غريماس أنه لأجل هذا «إذا بدا أن الحكاية تُضمر نوعًا من التركيب الأوَّليّ للنقول، فإن انتقالات المواضيع تموِّه في الوقت نفسه، على مستوى أكثر سطحية،

بتمظهرات خطابية من كل الأنواع (اختبارات، اختطافات، احتيالات، تبادلات، هبات وهبات مضادَّة) تطوِّر تلك الانتقالات بطريقة تصويرية. ويتأتى من ذلك أن هذين المستويين المتعرَّفيْن يمكن وصف كلٍّ منهما وتناوله على حدة، وأن عرض الاشتغال الداخلي للنص السردي يستوجب سَنّ قواعد تَبادُلِ مواضيع القيمة من جهة، وتشكيلَ تنميط للتمظهرات الخطابية النحوية التي تتجلى من خلالها هذه النقول من جهة أخرى؛ ذلك بأن قواعد تقنينٍ جديدة تحدّد شروط ربط التمظهرات بالنقول قد تقيم الجسر بين التمثيلين المنطقي والتصويريّ للسردية» (1976هـ، ص. 12).

4. خاتمة:

هذا النموذج السرديّ، الذي بسَّطناه هنا، والذي لاشك في ملاءمته، يطرح مع ذلك بعض مشاكل التمفصل بين مكوِّنات التحليل ومستوياته. فأمّا المشكلة الأولى، فهي ملازِمةٌ لذلك النوع من التداخل بين المستويين السيميائي والدلاليّ؛ وأمّا المشكلة الثانية، فهي متعلِّقة بالمكوِّن التصويريّ.

(I) فدورانية المستويين السيميائي والدلاليّ أثبتها ب. أ. برانت فعلاً. إذ يقول: «إن التمييز بين السيميّ والمفرديّ (...) يتبنى تمييزًا غامضًا في كتاب "الدلاليات البنيوية"، هو التمييز بين المستوى الدلاليّ الإجماليّ والمستوى السيميائي الإجماليّ. فقد تنبثق عن ذلك المستوى فعلاً السيمات السياقيّة التي تعمل في

انتقاء السيمات السياقيّة التخييريّة الملازمِ لمفردات هذا المستوى فتحتِّم بذلك ظهور السمامة في الخطاب (...). إن تطبيق سيمة سياقيّة منتقية على مفردة يُحدث السمامة؛ وتطبيق المستوى الدلالي على المستوى السيميائي، عبر النحو السردي، يُحدث الخطابَ. لكن لكي تحدث هذه السيرورة، لابد من تعرّف السيمة السياقيّة المنتقية في سيمة سياقية للمفردة، ومن ثَمَّ لابد من أن تتوافق السيمة الآتية من «المستوى الدلاليّ» مع السيمة المندرجة مفرديًّا في «المستوى السيميائي». لابد من أن تعيِّن كتابة واحدة وتكرّر السمة السيمية المطابقة لنفسها عند الانطلاق وعند الوصول، في منبع الرسالة العميق وفي مصبِّها. ويحدُث الانزياح المشكِّل للفضاء الغريماسيّ بصفته تكرارًا لسمة من السِّمات داخلَ اختلاف معيَّن (1976، صص. 148-149). ويعزى هذا اللبس- حسب پوتيتو - إلى تقاطع تصوُّرين مختلفين هما: التصوُّر البنيويّ - الإناسيّ للشفرة والتحليل المعجميّ إلى سيمات أو مقوِّمات. إلا أنه - كما يلاحِظ مؤلِّف كتاب "التكون الصرفيّ للمعنى"- «حتى ولو كان بعدا الدلاليّات هذان متعاضدين، فلاشك في أنهما متمايزان تمايزًا تامًّا. فالبعد الأول يهمّ الشفرات "اللاَّواعية" التي تنشِّط السرديّة وتحيل على إناسيّات للتخييل (...). أما البُعد الثاني، فيهمّ التنظيم الحواسّيّ والمعرفي للعالَم ويحيل على دلاليّات نفسانيَّة» (1985، ص. 218). ويقترح پوتيتو، لتدارك هذا القصور، العودة إلى دلاليّات ب. پوتيي المعجميّة

في مرحلة أولى (ويذهب ف. راستيي (1987) في الاتجاه نفسه) وتطوير إشكاليّة الراسخة، في إطار نظرية ر.طوم الرياضية للكوارث، في مرحلة ثانية.

(II) ويشكو پ. ريكور من تهميش المكوِّن التصويريّ، فيلاحظ أن «المستوى التصويريّ ظل حتى الآن المكون المهمش في التحليل السيميائي. ويرجع سبب ذلك، فيما يبدو، إلى أن التصوير (الخِلاقيّ، الموضوعاتيّ، العامليّ) لا يُعتبر نتاج نشاط ممظهر مستقلّ. وهذا ما يستتبع اسم التجلِّي الذي يُسمَّى به هذا المستوى، فكأنه لا يحدُث فيه أيُّ شيء مهم غير عرض البنى المضمَرة. وبهذا المعنى، يوفِّر النموذجُ تصويراتٍ لا تمظهر لها. وتبدو حركيّةُ حبك الحبكة كلُّها محالةً إلى العمليات المنطقية-الدلاليّة وإلى سبك مركَّبيّ للمنطوقات السردية في برامج وإنجازات ومتواليات من الإنجازات. ومن ثَمَّ فليس من الصدفة ألا يظهر مصطلح الحبكة في الرصيد العقلانيّ للسيميائيات السردية. والحق أنه لم يكن يستطيع أن يجد فيه مكانًا؛ لأنه يتعلق بالذكاء السرديّ، الذي تسعى العقلانية السيميائية في إعطائه معادلاً، بل تظاهرًا. ومن ثَمَّ لابد من انتظار أن تولي السيميائيات السردية اهتمامًا خاصًا للتصويرية، قبل أن يمكن إبداء الرّأي في المصير المخصّص لـ"ألعاب القيود السيميائية" على المستوى التصويريّ» (1984، صص. 80-81).

لقد وصلنا إلى نهاية مجرانا المنهجيّ الذي يوضح المسلّمات القبليّة والفرضيات الأساسية التي تستند إليها المقاربة السيميائية للخطابات. ويبدو المسعى السيميائي كلّه خاضعًا للفكرة العامة التي مفادها أن الذكاء السرديّ والخطابيّ المتحقِّق في الحكايات ناجمٌ عن نشاط أكثر أساسيّة، هو نشاط عقلانيّة السردية. وهذا ما يستتبع الضرورة الإبستمولوجية والنظرية والمنهجيّة التي تفرض على السيميائي أن يُشغِّل نماذج سردية أو خطابية أو هما معًا، بل ربما نصية، قادرة على تدبير وصفٍ متماسكٍ واقتراحِ تفاسيرَ مُرْضية للمادة الخطابية أو النصية الخاضعة للتحليل، والتي من شأنها أيضًا أن تقوِّمها كثيرٌ من الإجراءات المُلْحَقة أو المكمِّلة. وينتمي المجرى التّوليديُّ للمعنى والنموذجُ المكوِّنيُّ ومختلفُ «التراكيب» أو «الدِّلالاتِ» إلى هذا المجهود المبذول لبناء نظرية عامة في الدلالة انتماءً فعّالاً. وهي نقاط سنناقشها فيما يلي من الأقسام.

الفصل

الثاني

2

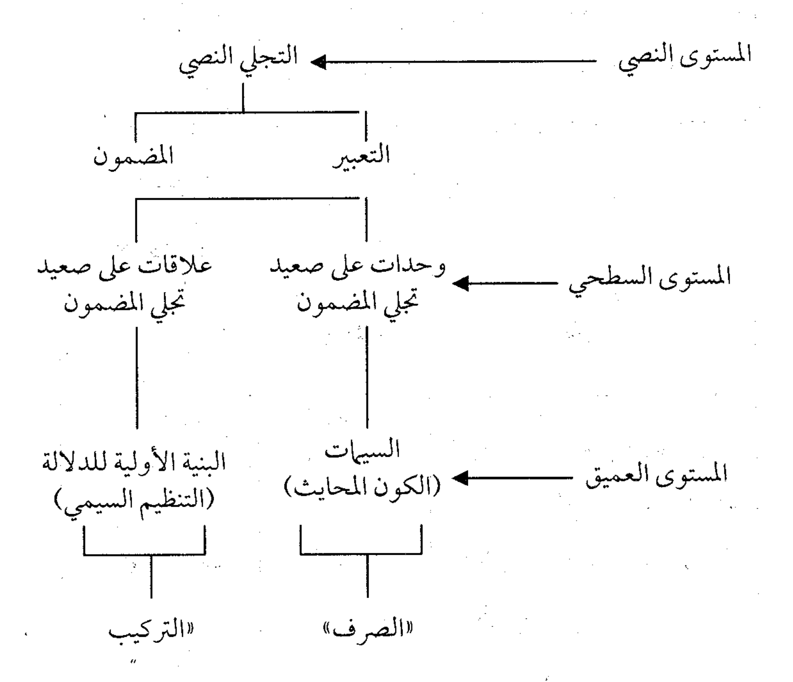
المجرى التوليديّ للمعنى

لابدّ من التذكير بأن المقصود بالمجرى التوليديّ للمعنى عند غريماس وكورتيس هو «الاقتصاد العام لنظرية سيميائية (أو لسانية فقط)، أي ترتيب مكوِّناتها بعضها نسبةً إلى بعض، وذلك من منظور التوليد، أي بالتسليم بإمكان تحديد كل موضوع سيميائي وفقًا لنمط إنتاجه، وبتمفصل المكوِّنات التي تتدخّل في هذه السيرورة بعضها مع بعض وفقًا "لمجرىً" يذهب من الأكثر بساطة إلى الأكثر تعقيدًا، ومن الأكثر تجريدًا إلى الأكثر تجسيدًا» (1979، صص. 157-158).

1. تقديم عام:

إن المحاولات الأولى لمفصلة «توليديّة» للمكوّنات الدلالية (أو السيميائية) التي تتحكم في البناء الفكريّ للخطاب، والتي لها أصول صنافيّة وفونولوجيّة، ترقى إلى سنة 1966. وإليكم «النموذج» الأول، الذي وضعه كورتيس (1976):

الرسم البياني 1 :



(المرجع نفسه، ص. 43)

ملاحظات:

(1) يُحَدَّد مجالُ تقصّي السيميائي بالمضمون، القابلِ للبنينة والمتجانس (الذي يُعتبر نسقًا).

(2) يُسَلَّم بمستويين هما: المستوى السطحيّ (تدخُّل السرديَّة) والمستوى العميق (موضع تفاعل المكوّنات المنطقيّة - الدلاليّة، تحت شكل «سيمات»، «مقولات»، «كلّيّات»، إلخ.).

(3) يُتوقَّع جهازان هما: الجهاز الصَّرفيّ ذو النزعة الصِّنافيّة والجهاز التركيبيّ ذو المنحى العلائقيّ والضابط لظواهر الخطاب. وبما أن النموذج الثاني يتبدَّى امتدادًا طبيعيًا للنموذج الأول، فإنه أكثر وضوحًا؛ لأنه يتولّى التركيبَ العامليَّ والدلالة السرديَّة. وهو يُقرأ هكذا:

الجدول 8

	«الصرف»	**«التركيب»**
المستوى السطحي	السَّمامات	النموذج العاملي (تنظيم السمامات أو تنظيم السطحي)
المستوى العميق	السيمات	النموذج العاملي أو البنية الأولية للدلالة (تنظيم السيمات أو التنظيم العميق)

(المرجع نفسه، ص. 62)

ملاحظات:

1. إن التمييز، التربوي إجمالاً، بين «الصرف» و«التركيب» تمليه اعتبارات ذات طابع منهجيّ تفترض الوحدات والأطراف (بل العلاقات) من جهة، والقواعد والعمليات من جهة أخرى.

2. إن السّمات (أو الآثار المعنويّة، أو المفهومات) تنطبق على العوامل والمسندات، وذلك تبعًا للثابتتين منعزل/ مندمج.

3. إن المرور من المستوى 1 (العميق) إلى المستوى 2 (السطحيّ) يتأتّى بعكس العمليّات المنطقيّة للمربّع السيميائي(أو التسريد المشخَّص) وبتعقيد التمظهرات السيميَّة الأساسيّة (من المفهوميّ التجريديّ إلى التصويريّ المُوضَع).

4. وعند كورتيس أنه يمكن الزعم أن الكون الدلاليّ، «بصفته مضمونًا، يمكن أن يُنْظَر إليه إما من حيث الشكلُ (وهذا ما يستتبع التفرُّعَ الثنائيّ عامل/ مسنَد، والتنظيم السرديّ فيما وراء هذا التفرُّع) وإما من حيث الماهية التي (...) تتمفصل إلى سيمات نووية وسيمات سياقيَّة» (المرجع نفسه، ص. 88). ويرتِّب النموذجُ الثالثُ، الأكثرُ كمالاً، ثلاثةَ فضاءات مستشكَلة لتكوُّن الدلالة وتمفصلها، وأعني البنى السيميائية- السرديَّة والبنى الخطابية والبنى النصيّة.

وهو يُمثَّل بالطريقة الآتية:

الجدول 9

المجرى التوليديّ			
البنى السيميائية والسردية	المستوى العميق	التركيب الأساس	الدلالة الأساسية
	المستوى السطحي	التركيب السردي	الدلالة السردية
البنى الخطابية	التركيب الخطابي التخطيب الأفعال الأزمان التفضية		الدلالة الخطابية - الإيضاع - التصوير

التعليق:

1. يُعرَض مستويان من التحليل على المحلِّل السيميائي هما: المستوى السيميائي- السرديّ والمستوى الخطابيّ (أو قبل - الخطابيّ) اللذان يتوزّعان تبعًا لتمفصل المكوِّنَيْن التركيبيّ أو الدلاليّ المتدخّلَيْن في العمق وفي السطح على حدٍّ سواء.

2. ولذلك لدينا دلالة وتركيب يُدْعَيان أساسيّين. فأما الدلالة الأساسية، فهي ترجمة مستوى تجريديّ ومفهوميّ، موضع انبثاق الكلِّيّات الدلالية والمقولات السيميّة التي يمكن أن تشتغل أنساقًا خِلاقيّة تقديريّة، قابلة للتفعيل على المستوى السرديّ. وأما التركيب الأساسي، فهو يُتصوّر بأنّه تركيب علائقيّ، مفهوميّ ومنطقيّ في الوقت نفسه. وهو يتجلّى بواسطة النموذج المكوِّنيّ (انظر المربّع السيميائي).

3. على الصعيد السرديّ، يجسِّد التركيب السرديّ سيرورة تطويع المنطوقات السردية، التي ستولّد البرامج السردية لذوات الفعل. أما الدلالة السردية، فيتمثل دورها في السهر على تنظيم المقولات السيمية في شكل قيم تتولاها ذواتٌ وتنقلها البرامج السردية التي تترابط معها.

4. على مستوى البنى الخطابية هذه المرة، لا بد من ملاحظة أن هذه البنى تتنظَّم في تركيب ودلالة خطابيَّيْن. فيُدخل التركيب الخطابيّ طرائق التخطيب مع إدراج الفاعلين والفضاء والزمن داخل القصّة. أمّا الدلالة الخطابية، فتعرِف الإيضاعَ (أي تفعيل القيم في شكل بنى موضوعاتية) والتَّصوير (أي إقامة «صُوَر العالم» التي تُحدِث الوهم المرجعيّ من بين ما تحدثه).

5. ثم إنه لابدّ من الإشارة إلى استخدام مقام النطق - مقام التوسُّط للخطاب - على مستوى البنى الخطابية. وهو مقام ينتمي إلى البنى السيميائية - السردية (مع إدراج «رؤية للعالَم» وتنظيم المادة السردية) ويحدث على صعيد الخطاب مع تشييد ذات للنطق تنظم الفاعلين، والفضاء والزمان اللذين يصاحبان هؤلاء الفاعلين.

6. والحاصل أن المجرى التوليديّ يُؤوَّل بسهولة بأنه ظاهرُ إنتاج الخطاب، تظاهرٌ منهجي[1]. ومن ثَمَّ لابد من اعتباره أوَّلاً

(1) وذلك على عكس ما تظنه أ. هينو (1983) التي تؤكد أن المجرى التوليدي سيرورة «تحدث فعلاً في كل فعل إنتاج للمعنى»، المرجع نفسه، ص. 146.

وقبل كلِّ شيء «مجرىً منهجيًّا»، «نموذجًا افتراضيًّا». يقول د. برتران: «إنه لا يدَّعي أنه يوضِّح الإواليّات التكوينيّة للنشاط الدّالّ (...)؛ والنُّضُدُ التي يستخرجها هي درجات إعادة البناء، التي تمتدُّ من رصيصة إلى رصيصة، نحو أكبر تجريد ونحو أكبر عمومية، وليست المراحل المتتابعة لإنتاجٍ مَّا» (1984، صص. 31- 32). ويستهدف هذا المجرى شروط انبثاق المعنى في الخطاب، ولو كانت شروطًا افتراضيّة. إنه يتطور- كما نعلم- من الأكثر تجريدًا إلى الأكثر تجسيدًا ومن الأشدّ بساطة (البنى الأوليّة للدلالة) إلى الأشدّ تعقيدًا (البنى النصية)؛

7. وبالرغم من أن المجرى التوليديّ ذو أصول «توليديّة»، فإنه يبتعد عن المدرسة التوليديّة للأسباب التالية:

(I) بما أنه يتأسس على مسلَّمات نظرية الدلالة وقبليّاتها، فإنه يهم - باستنباط منطقيّ بسيط -كلَّ السيميائيات (اللفظية وغير اللفظية) التي لا تشكِّل اللغات الطبيعية سوى جزء ضئيل منها.

(II) إن موضوعه هو الخطاب بكل أشكاله وفي شموليته، وليس جمل الألسن الطبيعية.

(III) وهو ذو طبيعة دلالية أساسًا والتركيب الذي يسلِّم به ليس سوى درجة إضافية في تجريد الدلالة التي يحاول

فهمها؛ إن المرور من مستوى إلى آخر تعمل فيه قواعد تحويل تُدعى عكوسًا(1).

ومن المؤكَّد أن السؤال الأساسي الذي يُطرح على الباحث، بالنظر إلى الأهداف المنسوبة إلى هذا «النموذج القياسيّ» وإلى التبنين الداخليّ لأجهزة تدخُّله (من المبنيّ الدلاليّ إلى المتجلّي النصّيّ)، هو: إلى أين توصِل القدرة الاندماجيّة للنموذج؟ وبعبارة أخرى، يمكن التساؤل: ألا يغيِّر ما ظلّ يطرأ على هذا النموذج من إضافات مهمَّة وما خضع له من تعديلات عديدة في ضوء تطوُّر البحث السيميائي من جهة، وفي ضوء ما أحرزته لسانيَّات الخطاب (أو لسانيّات النص) ومختلف «السرديّات» من تقدُّم أكيد من جهة أخرى ألا يغيِّر هذا كلُّه، على المدى القصير إلى حدٍّ مَّا، ملاءمتَه المنهجيَّةَ الأولى وتماسكَه الخاصَّ؟ لقد أدخل كتاب "موپاسّان" (1976أ) معطيات جديدة وكشف عن أبعاد جديدة، سردية وخطابية، بل نصية. نذكرها بإيجاز:

(I) أخْذ البعدِ النطقيِّ، المُقصَى حتّى الآن، بعين الاعتبار في الاستراتيجيّة «المستقبليّة» والتحليليّة للمقاربة السيميائية،

(1) العكس: مجموع الإجراءات التي تتيح المرور من درجة من التحليل إلى درجة أخرى على البعد المركبي والخطابي. ويحدث هذا العكس على «خلفيَّة تعادل»، حسب غريماص وكورتيس (1979، p. 72) مثال: إن اقتران التركيب الأساسي وافتراقه قابلان للعكس إلى منطوقات سردية اقترانية وافتراقية، وهذان قابلان للعكس إلى برنامج سردي ذي إنجاز اقتراني أو افتراقي يُحدث اكتساب مواضع قيمية موافقة أو فقدانها.

وذلك بإبراز إواليتي الوصل/الفصل على الصعيد الثلاثيّ الذي يتمثل في الفاعليّة والفضائيّة والزمانيّة من جهة، وبإقامة ترابطات دلاليّة بين منطوقات خطابية ومستوى نطقيّ من جهة أخرى. وتذكُرُ المسلّمة التي دافع عنها غريماس أن المضامين التي تنقلها المنطوقات الخطابيَّة «سابقة منطقيًّا وتتحكم في تحوّلات مضامين النطق» (1976أ، ص. 78).

(II) إنّ تخليق المضامين الدلالية، الواقعة في عمق الخطاب السرديّ، واستثمارها المزاجيّ (مَرَح/قلَق) يزيد فعلَ السيميائي استشكالاً. يقول پ. ريكور (1984، ص. 82) ملاحِظًا: إذا «لم تكن فائدة هذا الإيجاد للقيم المرِحة والقلِقة على أعمق مستوى ممكنٍ هي ضمان استقرار الحكاية في جريانها فقط، بل هي إلحاق الخِلاقيّ بالمنطقيّ وتيسير تسريد النموذج الأساسيّ»، فإن المشكلة الحقيقية تكمُن مع ذلك في تحديد موقع هذه البنية الدلاليّة الخِلاقية داخل المجرى التوليديّ، ولاسيما أن الجهيَّة تضاعف حتمَ هذه البنية. ويطرح التوافقُ بين الصعيد المنطقيّ (اللازمنيّ) والصعيد الخطابيّ (المُزْمَن والمُوجَه؛ لأنه يتعلق بالسيرورة) من المشاكل أكثر مما يحُلّ. فالعكس، بصفته مسلّمة عامّة، لا يمكن أن يفسِّر كل شيء. والجهيّة لا تُقْبَلُ، في نظرنا، إلا في إطار التحليل الأصغر الدقيق والمتجانس للمنطوقات اللسانية. ويمكن أن تمارس من منظور نطقيّ للخطاب، ليس في شكل عمليّات نطقية أو

إسنادية أو هما معًا، أو في شكل أوصاف السيرورة الخطابية (راجع سِّ. فوش، 1978))، فحسب، بل أيضًا في حركيّة نصية سيتضافر فيها السرديُّ والخطابيُّ ليؤكِّدا تكاملهما الضروري وينتجا الدلالة (راجع پ. شارودو (1983)؛ ج. م. آدم (1985)).

(III) تفوُّق الوضع العامليّ البدئي لمقولة «المرسِل» وخصوصًا انشطار الفعل إلى فعل تداوليّ وفعل معرفيّ (إقناعيّ أو تأويليّ). هذا الانشطار، المبرَّر تمامَ التَّبرير، نجح جزئيًّا بفضل إدخال البنية التّحقيقيّة (كينونة/ ظهور). إذ إنَّ هذه الإضافات مكَّنت غريماس كما يقرُّ پ. ريكور من إدراك أفضل لأصالة «وضع دراميّ جسيم كوضع البحث الوهميّ، المحوَّل إلى انتصار سِرّيّ»، في أقصوصة «الصّديقان» لـموپّاسّان (المرجع نفسه، ص. 85).

(IV) إن تمفصل المنطقيّ الدلاليّ والسردي الخطابيّ والنُّطقيّ النصّيّ ضمنته حسب غريماس الإجراءاتُ الدلاليَّةُ للتعادل بين المضامين، والموازاة بين بعدي الحكاية التداوليّ والمعرفيّ ومردوديَّة عمليَّتي الفصل/ الوصل المشهَّرة تمامًا؛ غير أن تلك المقاربة المبدوءة ظلت استقرائية تأويلية، وذلك لانعدام نحوٍ خطابيٍّ قويّ واستنباطيّ.

ومع كتاب "في المعنى ف، يُبلَغ طورٌ جديدٌ مع التأمل الغريماسي في التصييغات السيميائية التي تؤثر سواء في فعل الذوات والمواضيع المتنافسة أو في كينونتها. ويتمثل الهدف المعلَن في القدرة

على «أن يحدِّد، بعد تحليل سيميّ وتركيبيّ في الوقت نفسه، نسقًا صيغيًّا يحدّد ذاتـه بذاته ويكفي نفسه بنفسه» (1983، ص. 77)، فيفتح الطريقَ لتطورِ سيميائيات صيغيَّةٍ خاصَّة كالسيميائيات الوجوبيَّة، (وجوب الفعل) والسيميائيات اللُّزوميّة (وجوب الكينونة) والسيميائيات الرغبية أو الإرادية (إرادة الفعل وإرادة الكينونة)[1]، والسيميائيات الصيغية للاستطاعة (استطاعة الفعل واستطاعة الكينونة) والسيميائيات الصيغية للدراية (دراية الفعل ودراية الكينونة). ويسلِّم غريماس بأن «السيميائيات هي في الواقع أبنية ليس لها سوى وجود تقديريّ وتتعلق بكون الخطاب، ولو وقعت في عالية مقام النطق: فالخطاب يغرف منها كما يُغْرَفُ من خزَّان ليشكّل لنفسه نماذج نحويّة معقّدة ثم ليتفرغ لمشاغل مختلفة» يحاول السيميائي أن يعرضها بواسطة إجراءات وأجهزة مناسبة (المرجع نفسه، ص. 17). ويمكن تلخيص المراحل المنهجيّة للمجرى الصيغيّ الذي يسلكه السيميائي فيما يلي:

(I) إقامة ترابط وثيق بين المزاجيّ والصيغيّ تبعًا للمسلّمة الإبستمولوجية لعكس القيم المزاجيّة على الصعيد السيميائي السرديّ، إلى قيم صيغيّة على صعيد البنى الخطابية التي توافقه. ويسلّم غريماس بطريقة افتراضية استنباطية بأن «الفضاء الدالّ

(1) على الصيغتين الوجوبية واللزومية اللتين تبدوان «متجذرتين» فعلاً في الفعل السيميائي، تقدم الصيغة الرغبية (أو الإرادية)، التي لا تزال افتراضية، تمظهر مشروع لم يحدد جيّدًا. راجع:
Greimas- Courtès (1979, p.422

الذي يتمفصل، بواسطة المقولة المزاجيّة، على مستوى البنى العميقة، يجب اعتباره فضاءً مثليَّ الموقع وغيريّ الشكل بالقياس إلى كل التمفصلات الصيغية التي تتحكم، على مستوى البنى السيميائية السطحيّة، في العلاقات بين الذوات والمواضيع»(٦) (المرجع نفسه، ص. 95).

وتترتب على هذه المسلَّمة نتيجتان عامَّتان هما:

- أن التصييغ يُتصوَّر بأنه سيرورة معمَّمة تؤثّر تباعًا في كل «المحطات» المنهجيّة للمجرى التّوليديّ.

- إن التمظهرات الصيغية المحصَّل عليها تُعتبرُ كونيَّة ومبنيَّة، بما أنها لا تتوقف على التعجيبات ولا على معرفة المحلِّل اللغوية الواصفة.

(II) إن التصييغات المعنيّة- أي التصييغات القصديّة التي تعمل في الفعل والتصييغات الوجودية التي تهم الكينونة - يُفترض أنها سابقة لعمليّات المربع السيميائي التركيبيّة؛ ويؤكد غريماس أن «الفعل» يقتضي أوّلاً «استطاعة الفعل»؛ وتفترض عمليتا الإثبات والنفي إرادة الإثبات أو النفي واستطاعة هذا الإثبات أو النفي؛ كذلك «يُراد» موضوع القيمة بمعزل عن عمليتي الاقتران والافتراق، وقبلهما» (المرجع نفسه، ص. 96). ومن

---

(٦) قولة شدَّد عليها المؤلف في الأصل.

Greimas, (1983, Ibid

المؤكَّد أن تصييغات الفعل تؤثر في وضع ذات الفعل، وذلك في شكل كفاءة صيغية مكْتَسَبَة، تامة أو غير تامَّة، بينما تميل تصييغات الكينونة إلى تعديل وضع موضوع القيمة المقرَّر. إنها تساهم في التَّعريف المشكِّل لذات الحال (أو الوجود الصيغيِّ)[1].

(III) ادِّعاء خصوصية السيميائيات الصيغية بالقياس إلى المناطق الصيغيّة، بما أن السيميائيات الصيغية تهتم بالبعد السيميائي لَمجاري الذوات «التركيبية» (الكفاءة الصيغية للذوات المُحْدِثة والوجود الصيغيّ لمواضيع القيمة) بينما ترتبط المناطق الصيغية بالوصف المنطقيّ لمضمون الأقضية في الألسن الطبيعية[2].

(ةض) إبراز البنية الصيغية التي تتضمن الصيغة المختارة كما

---

(1) يقول غريماس: «تتبدى ذات الفعل كأنها فاعل، كأنها عنصر فعّال، يجمع في نفسه كل إمكانات الفعل؛ أما ذات الحال، فتبدو كأنها قابلٌ منفعل يتلقى كل إثارات العالم، المندرجة فيما يحيط به من مواضع» (1983، p. 97).

(2) انظر تناول مقولتي / وجوب الفعل / و/ وجوب الكينونة / الصيغتين في المنطق والسيميائيات. ولا تبدو لنا المضاهاة بينهما مقنعة في هذا المثال. ويقر غريماس بأن «المقاربتين شرعيتان، مهما اختلفتا: فهما متمايزتان بوضوح مادام الزمر يتعلق بمنطوقات حال، ولكنهما توشكان أن تلتبسا فيما بينهما أثناء التناول الصيغي لمنطوقات الفعل، ولو أن المسعى السيميائي يبدو فيهما، من أول وهلة، وكأنه أكثر "اصطناعًا" (I bid, p. 98)

ينبغي والعلاقة الوجودية التي سبق أن حوّلتها هذه الصيغة. ويشفُّ تدوينها عن الثابتات التالية:

ق = ص هـ (س)

حيث تـدل ق على القيمة المصيَّغة (بينما ستصلح ق عادية – فيما بعد– للدلالة على القيمة الخِلاقيّة)، وتدل ص هـ على البنية الصيغيّة (ص للدلالة على الصيغة المُحْدثة وهـ للدلالة على علاقة التحوُّل الصيغيّ)، وتدلّ س على كيان سيميّ معيّن.

وتستطيع القيمة المصيَّغة، باندراجها في المنطوق السرديّ، أن تتأثر بعمليات الصلة التي تقوم بها كل ذات محدثة. ويقول غريماس ملاحظًا: «يمكن القول، بهذا المعنى، إن ذاتًا (ذات حال) تملك وجودًا صيغيًا من شأنه في أي لحظة أن يُشَوَّش، ويخضع لتحوّلات إمَّا تُحْدِثُها بنفسها بما هي فاعل (ذات الفعل) وإما يُحْدِثُهَا فاعلون آخرون (ذوات فعل) للإخراج نفسه (المرجع نفسه، ص. 100).

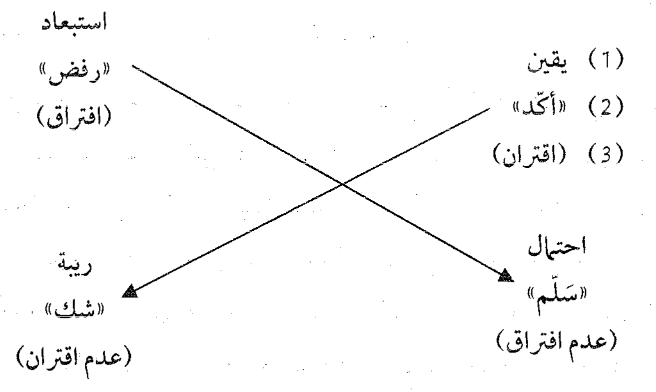
(IV) ضرورة التفكير في الصيغ والتصييغات ليس بلغة منطقية أو سردية فحسب، بل بلغة خطابية أيضًا[1]. فمشكلة تسلسل التناظرات الصيغيّة المهيمنة أو الملحَقة وتمفصلها هي محور الجدل الشائك حول «التخطيب» (راجع ج. كلود كوكي (1984)).

(1) طبعًا، إن المشكلة الاصطلاحية موجودة في كل تسمية؛ لأنها تنشأ من عمل تأويل، ولأنها تتضمن بالضرورة جانبًا من الاعتباطية، كما يبرز غريماس ذلك بنفسه (المرجع السابق).

(V) بروز تمظهر صيغيّ جديد في الحقل الإشكاليّ للسيميائيات، هو: الدراية والاعتقاد المتعلقان بالفعل الإپستيميّ. وهذا الفعل الإپستيمي هو بالذات موضع إنتاج الصيغ الإپستيمية وتحولاتها واستثماراتها «الدلالية» بواسطة عمليّات الصِّلة.

ويمكن رسمُ هذا المجرى ذي العناصر المتماثلة هكذا:

الخطاطة 6



(غريماس، 983، ص. 121)

حيث يشير (1) إلى المقولات الدلالية، بل إلى الصيغ.

ويشير(2) إلى السيرورات التي تضاعف حتم المنطوقات السردية أو التصييغ.

ويشير(3) إلى العمليّات التركيبيّة العميقة (عمليات الصلة).

والحاصل أن الأمر يتعلّق بتعرّف أكوان معرفيّة مرجعية، وتقويم المنطوقات السردية الناجمة عن هذا التعرّف بالتوافق مع

الأكوان المعنية وكشف العقلانية المركبيّة المضمرة في الخطاب حسب أوضاع المنطوقات بلغة صُورِيَّة أو منطقيَّة. ويقول غريماس مؤكِّدًا إن كون الخطاب «ليس موسوعةً تملؤها صور العالَم، بل هو شبكة من العلاقات السيميائية الشكليّة التي تنتقي منها الذات الإپستيميّة التعادلات التي تحتاج إليها لتقبُّل الخطاب التحقيقيّ». لذلك يجوز استنتاج أن «الاعتقاد» والدراية يتعلقان إذن بكون معرفيّ واحد ليس غير» (المرجع نفسه، ص. 133).

2. اقتراحات ج. كلود كوكي:

يقترح علينا ج. كلود كوكي (1982 و1984)، الذي ينخرط في هذا الإطار الفكريّ، النتائج الأولى لتفكير ينصبُّ على بناء نحو صيغيّ. ومبادؤه المنهجيّة هي:

- إعادة تنظيم الصيغ في متواليات ثنائية وثلاثية (ففي المتوالية الثنائية تعمل صيغة في الأخرى؛ وفي المتوالية الثلاثية تدخل علاقة افتراض في التعريف الصيغيّ للمتوالية).

أي: (1) المتوالية الثنائية: / إرادة — الدراية.

(2) المتوالية الثلاثية: / استطاعة - إرادة الدراية/).

ويقول ج. كلود كوكي ملاحِظًا: «إنه سيقال، مثلاً، إن التقسيم الثنائيّ للكون الدلاليّ تبعًا لنمط العلاقة المشكِّلة، هل هي ثنائية أو ثلاثية، يُدْخِل صيغة مميِّزة، هي الوجوب. وهذه الصيغة هي التي سيُلجَأُ إليها لتوضيح العلاقة التي تجمع الزوج ذات—موضوع بالمرسِل» (1982، ص. 55).

- إسقاط بعدٍ وتناظرٍ صيغيَّين على المتواليات الإسنادية. يقول هذا المؤلِّف: «لنفترض عامل استطاعة، فسنحدِّد - ونحن نختار أن نتموضع، مثلاً، في العلاقة الثنائية (التي تقضي الوجوب بطبعها)- ذاتًا أو موضوعًا للاستطاعة "العلميَّة" (واقعين في تناظر الدراية)، للاستطاعة "السياسية" (واقعين في تناظر الاستطاعة)، للاستطاعة «الفلسفيّة» (واقعين في تناظر الإرادة). وسنكرّر العملية من غير مشقة مع عامل للدراية أو عامل للإرادة» (المرجع نفسه).

- مباشَرةُ توليفةٍ صيغيَّةٍ ذات مداخل (أو تحديدات عامليّة) ثلاثة هي: البعد والتناظر والعلاقة البدائيَّة. ويوضح الجدول أدناه هذه التوليفة:

الجدول 10

البعد / التناظر	د	س	إ
(و)	د د (و)	س د (و)	إ د (و)
س (و)	د س (و)	س س (و)	إ س (و)
(و)	د إ (و)	س إ (و)	إ إ (و)

(المرجع نفسه)

حيث تشير الحروف البسيطة إلى الصيغة المستتبَعة، ويشير و(بين قوسين) إلى إمكان العلاقة الثلاثية (تناظر الوجوب)

والحروف المزدوجة إلى تفعيل البعد والتناظر الموافقين على مستوى صيغة من الصيغ.

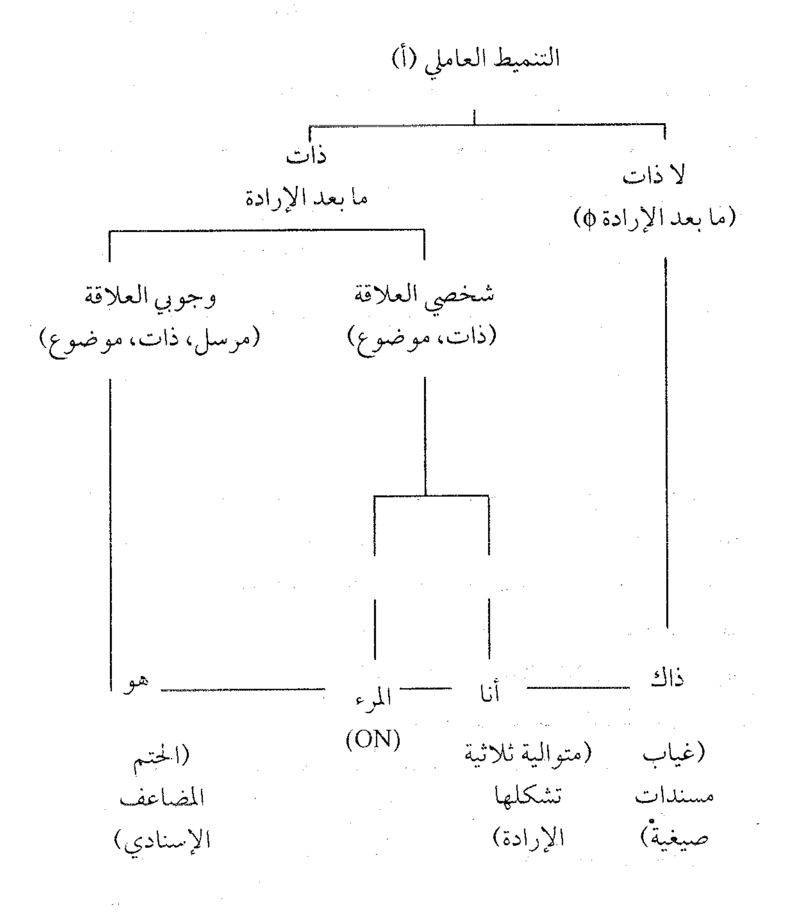
غير أن ج. كلود كوكي ينبِّه إلى أنه لا يكفي بناء توليفة من هذا النمط، غنية بما فيه الكفاية مع ذلك، بل لابدّ أيضًا من تنظيم الأبعاد بعضها بالقياس إلى البعض الآخر تبعًا لأهميتها الخِلاقيّة، المتغيرة بتغير النصوص» (1984، ص. 197).

بعد هذا التنبيه، نضيف أن التحديد الصيغيّ للعامل يمكن أن يتم على أساس بنية صيغية ثنائية (أو متوالية إسناديّة منظَّمة بطرفين) أو ثلاثية (مع صيغ الإرادة والدراية والاستطاعة التي هي صيغ معروفة) أو رباعيّة (إدخال العامل الوجوبيّ، الذي هو الوجوب). والوضع الصيغي للعامل تابع للمتوالية المنظَّمة من التخصيصات الصيغية التي تميّزه[1].

(1) يضرب كوكي مثلاً فيقول: «سيختلف وضع عامل للاستطاعة إذا حددته المتوالية استطاعة ـ دراية أو حددته المتوالية دراية ـ استطاعة ـ إرادة. ففي الحالة الأولى، يكون التأكيد مستقبليًّا والوضع بحاجة إلى أن يكتسب (الإرادة الانتهائية)، وفي الحالة الثانية، يكون التأكيد استعاديًّا والوضع مكتسبا (الإرادة الانتهائية)، في الحالة الأولى، يتوقف وضع العامل على الترتيب استطاعة ـ دراية (حيث تتحكم الاستطاعة في المعرفة: كالاستطاعة التجريبية، مثلاً، أو المحاولة بكيفية أعم)؛ وفي الحالة الثانية، يتوقف وضع العامل على الترتيب دراية ـ استطاعة (حيث تتأتى الاستطاعة من الدراية الابتدائية. كالاستطاعة التقنية أو التكنوقراطية مثلاً)» (1982، p. 56).

- البلورة الافتراضيَّة لتنميط عامليّ يؤلِّف بين التمظهر الصيغيّ للعوامل (على الصعيد السيميائي - السرديّ) وإدراج المعيِّنيّة الموافقة (معيِّنيّة الشخص على الصعيد النطقي الخطابيّ). وإليكم التنظيم المقترَح (كوكي، 1984، ص. 63):

الخطاطة 7



ملاحظات:

1. إن مقولة الذات ومقولة اللا-ذات، ولو أنهما تقديريّتان، يسلَّم بأنهما مقولتان منهجيّتان، ذواتا قيمة استكشافية أكيدة (استطاعة التعميم).

2. في أكوان الخطاب، من اليسير بيان المرور من إحدى المقولتين إلى الأخرى. لاكي لاك أو زورو أو طرزان الذين يتَّحدون مع وظيفتهم الابتدائية، وظيفة «القاضي» أو «الإنسان - الحيوان» (مقولة اللا-ذات). والخطاب السياسيّ بليغ في هذا الصدد، لأنه يميل إلى تجميد فاعلي القصة في أدوار ووظائف نمطيَّة، فضلاً عن أنها مخلَّقة جدًّا!

3. يمكن بعض أكوان الخطاب ("كازانوڤا" لفيديريكو فلّيني، مثلاً) أن تقدم مقولة اللا-ذات بصفتها محدَّدة صيغيًّا قليلاً أو كثيرًا. وحين يأخذ المحلّل هذه المقولة بعين الاعتبار، ستُدعَى شكلاً - ذاتًا. ومن ثَمَّ فإن السِّمة المميِّزة في التعريف الصيغيّ للعامل ستقوم على معاينة كشف الصيغيَّة المستنبطة من المركَّبات السرديَّة (مسند صفر، مسندان، ثلاثة مسندات وحتم مضاعَف بواسطة الوجوب أو الاستطاعة).

4. إن التنميط العامليّ (ب) يدمج الثابتات المعنيّة (انظر الرسم البيانيّ 2 عند كوكي (1984، ص. 67)).

والحاصل أن «العامل إذن هو موضع توليفة صيغيّة. بل ليس سوى هذا من منظور منتخبيّ. أما هويته، التي يمكن تشبيهها عند بكليشيه مؤقّت، فيُظَنُّ أنها ثابتةٌ. لكن إذا تبنَّى المحلِّلُ المنظورَ

المركَّبيَّ المكمِّلَ، فإنه سيَتَمَسَّكُ بوصف العامل في تحقيق مجراه السيميائي: برامج التحقُّق من الهوية، مثلاً، إذا كان العامل في موقف "ذات التحرّي"؛ برامج ناجمة عن كون هذا العامل "ذات حقٍّ"، وبالعكس، عندما تُكتَسَبُ الهوية. وتنطبق وجهتا النظر، المنتخبيَّة والمركبيّة، فيما يبدو لنا - كما يبرهن كوكي - العرض التمهيديّ لمصمِّم الرقص: فالراقص مرْكز (منتخبيٌّ) يتنقَّل في الفضاء؛ ولنضف الآن: وفي الزَّمن (مركّبيٌّ)» (المرجع نفسه، ص. 11). وميزة هذه المقاربة أنها تتيح إدراك التوزيعات الصيغية بصفتها متواليات «مسبوكة سبكًا مركَّبيًّا»، وبالتالي قابلة للتأليف والتأويل انطلاقًا من نظام تجلِّيها. وتحت هذا التأويل نجد مبدأ الإعمال مضمَرًا في شكل علاقة حتم أو افتراض مسبَّق أو استتباع بين صيغ مؤلَّف بينها. ومع ذلك، لا يأخذ هذا التأويل بعين الاعتبار سوى ذوات لا يثير تماسُكُها الصيغيُّ أيَّ شك، وهو ما يُتَرْجَم، على الصعيد الشكليّ، بمتواليات صيغية غير متنافرة (فهي إما إيجابيّة وإما سلبية). أما التركيب الذي يشكل أساسها، فهو قائم على محدِثات منطقيَّة، ذات وضع تحويليّ وتتوسط للمرور من متوالية صيغية إلى أخرى وليس أبدًا من عنصر في متوالية إلى عنصر آخر في المتوالية الموافقة[9].

(9) أضف إلى ذلك أن توليفات غريماس وكوكي الصيغية لا تكاد تستطيع ـ في نظر ج. فونطانيّ (1986)، الذي ردّدنا مآخذه الرئيسية ـ أن تتولى التنظيمات الصيغيّة للأهواء. راجع:

J. Fontanille (1986), «Le tumulte modal de la micro- syntaxe à la macro- syntaxe passionnelle», in *Actes Sémiotiques / Bulletin*, XI, 39, pp. 12-31.

3. مناقشة أسس الجهاز التوليدي:

بعد أن أجملنا الخطوط العريضة للفرضيَّات الأساسيَّة التي تتحكَّم في تكوُّن المجرى التوليديّ ومبادئ الاشتغال وسجَّلنا الإضافات الرئيسية، آن لنا أن ننكبّ على المشاكل التي يطرحها هذا الجهازُ المنهجيّ وعلى الآفاق المنهجيَّة والنظرية التي لا يني يوحي بها. وسيدور النقاش الذي نفتحه حول النقاط التالية: التمفصل الداخليّ للمجرى التوليديّ، فتعميق أطروحات المجرى التوليديّ واختياراته، ثمّ جناح الاقتراحات المقدَّمة، والتي لها طابع برنامجيّ في أغلب الأحيان.

3.1. التمفصل الداخليّ لمكوِّنات المجرى التوليديّ ومكوِّناته الفرعيَّة:

يهمُّ هذا التمفصل إعادةَ توجيه الجهاز التوليديّ، والتعديلَ «التوزيعيّ» للمستويات، والمناقشةَ المتعلّقة بأهمية السيميائيات الصيغيَّة وموقعها ودورها.

(I) إعادة توجيه الجهاز التوليديّ: لنذكِّر بأن المجرى التوليديّ يرصد صعيدين متمايزين لتبنيُن الدلالة، هما الصعيد السيميائي - السرديّ والصعيد الخطابيّ ودرجاتِ عمقٍ أو سطحيّةٍ خاصّة بكلّ صعيد؛ ذلك بأنّ القراءة التأويليَّة تنبع من المستوى المفهوميّ (التجريديّ) لتصبّ في المستوى النّصّيّ (المتجلّي). وبذلك تُدرِجُ خطاطة قراءة من أعلى إلى أسفل. وتباشِر أ. هينو - لأسباب تعليميَّة - النظامَ الإيقونيَّ، المقلوبَ أي من أسفل إلى أعلى بغية «تصوير الصعود من أعمق أعماق المحايثة إلى

البنى السطحيّة القريبة من التجلِّي، وفقًا للحركة الصاعدة لكل التَّشجُّرات الأرضيَّة» على حدِّ تعبيرها (1983، ص. 124).

وإليكم نموذج هذا النظام:

الجدول 11

التجلي ———— فضاء التجلي

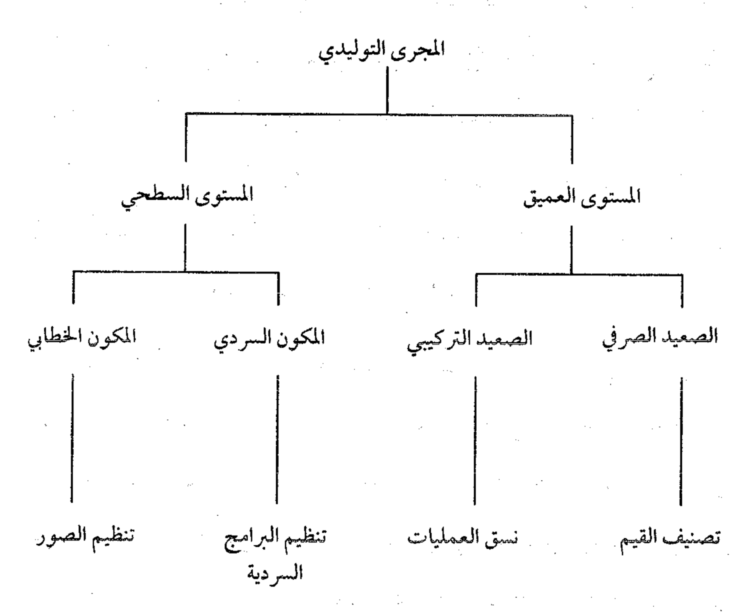
التنصيص ———— اللغوي

البنى الخطابية		التركيب الخطابي إفعال أفراد تحقق من الهوية إزمان موضعة زمنية برمجة زمنية تمظهر تفضية موضعة فضائية برمجة فضائية ترتيب جواري	الدلالة الخطابية تصوير إيضاع	النهاية الختمية
بنى سيميائية – سردية	مستوى سطحي	التركيب السردي السطحي	الدلالة السردية	فضاء المحايثة الدلالية
	مستوى عميق	التركيب الأساسي	الدلالة الأساسية	
		المكون التركيبي	المكون الدلالي	النهاية البدئية

وتتبدَّى إعادة التوجيه هذه مفيدة، في نظرنا؛ وذلك لسببين على الأقل: الأول ذو طابع منهجيّ، ويتمثَّل في التقيُّد بالنموذج المشجَّر القياسيّ؛ والثاني ذو طابع تطبيقيّ، من حيث إنّه يسهِّل بطريقة شبه متلازِمة القراءتين «السيميائيتين» الممكنتين، تبعًا للزاوية المختارة: زاوية المنظِّر الذي يَرْكَبُ تيّارَ الدلالة الذي يحمله نحو تخوم التجريد أو زاوية الممارِس أمام النصّ، موضوعِ التحليل.

هذا الاهتمام الأخير، وأعني الهدف التربويّ الذي يرمي إليه السيميائي «الميدانيُّ»، أبرزه بوضوح عمل جماعة أنتروڤيرن (1979)، وهو عمل يقوم على تبسيط الإجراءات السيميائية وإعادة صياغة معطيات الفعل السيميائي الرئيسية بلغة تربوية في المتناول، وعلى الاختيار المناسب لنصوص الإيضاح. ولذلك سيُرى المجرى التوليديّ وهو يتخذ تمظهرًا أكثر بساطة وأحسن تكيُّفًا مع متطلبات المقاربة التعليمية للنصــوص. ونعطيه الرَّسم المشجَّر الآتي:

الخطاطة 8



ملاحظات:

1. لقد احتُفظ، كما يمكن ملاحظة ذلك عيانًا، بمستويين لفهم الموضوع النصيّ هما: المستوى العميق (أو المحايث) والمستوى السطحيّ، الذي لا يتوافق مع المتجلّي اللغويّ. وينشطر كل مستوى إلى صعيدين هما: الصعيد «الصرفيّ» (وهو مصطلح لا يستعمله المؤلِّفون) والصعيد التركيبيّ من جهة، والصعيد السرديّ والصعيد الخطابيّ من جهة أخرى.

2. تُعقد ترابطات بين صعيدي المستوى الواحد وصعيدي المستوى الموافق. وهكذا يُفترض ركامٌ من السّيمات؛ وتتفعَّل هذه

السيمات، على الصعيد المفرداتيّ، في سَمامات (على أساس نوويّ أو سيميّ سياقيّ) يمكنها أن تولِّد بنى دلالية على الصعيد الخطابيّ (أو تناظرات). وسيؤدي التفاعل بين التناظريّ والسرديّ (بمعنى الخطاطة التجريديّة المحفِّزة لقصصٍ متعدّدةٍ ولا نهائيّة) إلى انبثاق، شبه متواقت، للمجاري التصويريّة لفاعلي الحكاية أو للمتخيَّل الجاري.

3. يُتصوَّر تنظيم المستوى العميق بلغة كتاب "الدلاليات البنيوية" (1966أ)؛ وهو يتم بهذه الطريقة:

الجدول 12

المستوى السطحي	«الآثار المعنوية» سمامات منظمة في مجرى تصويري	
المستوى العميق	تفكيك إلى سمات تمييزية	
	سيمات نووية نقل سيمات نووية = تناظر سيميائي	سيمات سياقية نقل سيمات سياقية = تناظر دلالي
	مستوى أو صعيد سيميائي صعيد سيميائي	مستوى أو صعيد دلالي صعيد دلالي

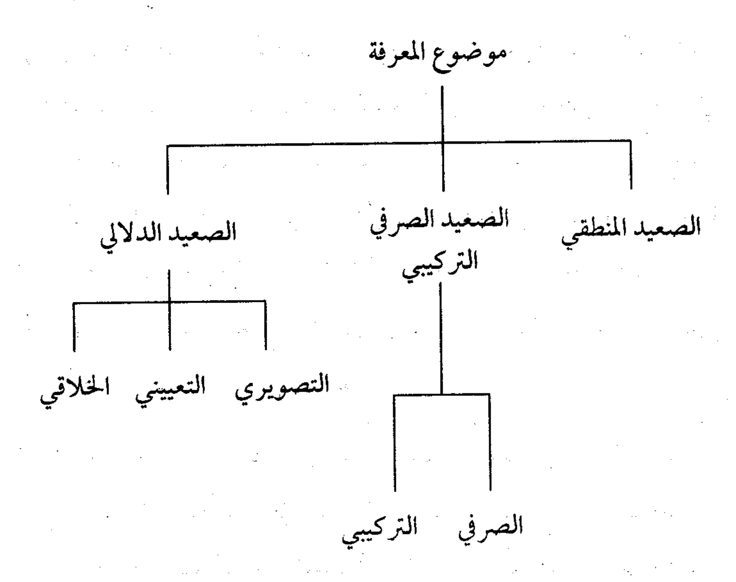
(**جماعو أنتروفيرن** 1979، ص. 126)

4. هكذا ستبدو النصوص «قابلة لأن تطوِّر أصعدة متعددة هي القدر نفسه من التناظرات السيميائية التي تمنح التماسك

للمجاري التصويريَّة المستعمَلة». وسيؤدّي تسييق الصّور إلى كشف «السيمات السياقية التي تتحكم نوعًا ما في حساب الصّور والتي يحدّد ثباتُها التناظرَ الدلاليّ. كذلك، فإن الربط بين عدة مجازٍ داخل نص والتلاحم الـذي تتخذه في هذا النص يبدوان - حسب تفسير جماعة أنتروفيرن - مونَيْن على صعيدٍ مُناظِرٍ، بواسطة تناظر دلاليّ يتأسَّس عليه نقل بعض المقولات السّيميَّة السّياقيّة» (المرجع نفسه، ص.127).

وعلاوة على ذلك، يقترح ج. كلود كوكي (1984) - من المنظور نفسه، الذي هو منظور إعادة صياغة المجرى التوليديّ (بمعنى التوجيه أو التخفيف أو التعقيد) - إدراكًا ثلاثيَّ الأبعاد لموضوع المعرفة، وهو موضوع مبنيّ بالضرورة، على أصعدة متضافرة هي: الصّعيد المنطقيّ والصّعيد الصرفيّ - التركيبيّ والصّعيد الدلاليّ. فعلى الصعيد المنطقيّ، ستكون لدينا التحوُّلات ومحدِثاتها. وعلى الصعيد الصرفيّ -التركيبيّ، يُتعرَّف «الجهاز الشكليّ الذي يُحدِثُه الخطاب» (برنامج عامليّ وصيغيّ على المستوى الصرفيّ؛ وبرنامج نطقيّ وسرديّ على المستوى التركيبيّ). وعلى الصعيد الدلاليّ، أخيرًا، يتولّى المستوى التصويريُّ (التمثيل الموضوعاتيّ والرمزيّ لكون الخطاب) والمستوى التّعيينيّ (التمثيل الفضائيّ - الزمانيّ) والمستوى الخلاقي (استثمار القيم) «إخراجَ العالم» (1984، صص. 18-19)). ويمكن تخطيط هذا الإطار العام لإدراك الدلالة داخل الخطاب، كما يلي:

الخطاطة 9



ملاحظات:

1. هذا التصوُّر التراتبيّ الذي يتصوّر به التقصِّي السيميائي التحليلَ ينسجم تمام الانسجام مع تصوُّر المدرسة التوليدية للمجرى التوليديّ. إنه يتطابق مع النموذج القياسيّ. فالصعيد المنطقيّ يوافق المستوى العميق، والصعيد الصرفيّ - التركيبيّ يوافق المستوى السطحيّ، والصعيد الدلاليّ يوافق المستوى الخطابيّ.

2. تنصبّ الاختلافات الأكثر دلالة على التركيب (الأكثر انحصارًا؛ لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار سوى الممارسة الصيغيّة) وعلى النسق الصيغيّ المضمَر في الفعل الخطابيّ وعلى الدلالة (مع إبراز النطقيّ).

3. وتأتي فرضيَّتان قويّتان في عالية المجرى النظري - المنهجيّ للسيميائي، هما: أ) ملاءمة المحايثة، بصفتها موضعًا واستراتيجية معرفيّة؛ لأن «موضوع السيميائيات -كما يؤكد كوكي مرة أخرى- هو توضيح البنى الدالة التي تندمج في الخطاب وتشكّل دعامته الثابتة. ومن ثم فمجالها كمجال اللسانيات تحتيّ البنية» (المرجع نفسه، ص. 21)؛ ب) التعريف الصيغيّ لذات الخطاب (السرديّ أو غير السرديّ)، من وجهة نظر الموقع المنتخبيّ ومن وجهة نظر الوضع المركَّبيّ (على مستوى السيرورة) معًا.

4. إضاءة سيرورة التصييغ (في الخطاب) بسيرورة الإسناد (في اللسان). هذا التفاعل بين المضمون المسنَد والمضمون المصيَّغ يتيح تعريف الذات المنطوقة والذات النَّاطقة في آن واحد، وذلك بمعزل عن كلِّ إرجاع سياقيّ، من النمط غير الخطابيّ.

(**II**) التعديل «التوزيعيّ» للمستويات: يُقترح علينا نموذجان (بالمعنى الضعيف للفظة)، أحدهما يقترحه ن. إيفرايرت - ديسميت (1984أ، و1984ب)؛ والآخر يقترحه سٍّ. تِّ. بايس (1985). فعند ن. إيفرايرت - ديسميت (1984)، «تملأ» ثلاثة مكوّنات الفضاء المفهومي والتّموقعيّ للمجرى التوليديّ، هي: المكوِّن الدلاليّ في مُدْخَل نموذج توليديّ، والمكوِّن السرديّ في وسطه، والمكوِّن الخطابيّ في مُخْرَجِه. وإليكم التوضيح الأول:

الجدول 13 : النموذج 1

المستوى	المكون	المنظور / المستوى	
	المكون الدلالي	المنظور المنتخبي	القيم الخلاقية — العوامل — العلاقات
		المنظور المركبي	العمليات
المحايث للمضمون	المكون السردي		الأدوار العاملية — الحال — الفعل — المنطوق السردي
	المكون الخطابي	المستوى العميق	الدور الموضوعاتي
		المستوى السطحي	الفعل — الفاعل — تصوير الفعل — المنطوق الخطابي
المستوى الظاهر			التجليّ النصيّ (المضمون + التعبير)

(1984أ، ص. 87)

ملاحظات:

1. عند مؤلّفنا أن هذا الجدول يجب اعتباره «وسيلةً تذكُّريّة» وليس «بناء نظريًّا» (المرجع نفسه، ص. 83).

2. وكان سيكون أكثر «تعقيدًا» لو أُدخِلت قواعد تأويلية أو اشتقاقية[1] تتيح المرور من النصّ إلى القارئ المحتمَل ومن الباث (أو مقامه الذي ينوب عنه) إلى النص، مع الإشارة إلى علاقات جانبية ومع إمكان وأمكن توقع «عوْدات إلى الوراء».

3. التسليم بدرجات وسطى على الصعيد الخطابيّ بغية عرض التمظهرات الخطابية.

ويبدو لنا التصور الثاني أكثر مناسبةً؛ لأنه يلبّي، على الصعيد الشكليّ، شرطي البساطة والرَّشاقة. وهو يستعيد، اعتمادًا على مثال مختلف بعضَ الاختلاف، المكوِّنات الرئيسية للنموذج الابتدائي. ويمكن رسم هذا التَّصوُّر كما يلي:

(1) وذلك على غرار:

P. Ricœur (1980), «la grammaire narrative de Greimas», in *Actes Sémiotiques/* Documents, vol. II, 15.

الجدول 14: النموذج 2

النطق					
المنظور المركبي	المنظور المنتخبي				
المجاري الموضوعاتية	الأدوار الموضوعاتية	الموضوعاتي السردي	المستوى العميق		
المجاري السردية	الأدوار العاملية		↓	ا ل م ض م و ن	ا ل م ن ط و ق
المجاري التصويرية	الأدوار التصويرية	التصوير	المستوى السطحي		
		التعبير			

(1984ب، ص. 125)

أما سِّ. تِّ. پايس (1985)، فيقترح توزيعًا جديدًا لمكوِّنات المجرى التوليديِّ الذي يريده أن يكون متوافقًا مع نموذج التركيب-الدلالة عند ب. پوتيي (1974). ويمكن تلخيص الأسس الإبستمولوجية والنظرية في:

(أ) ضرورة تجاوز البنيانية التقليديّة مع القول بـ«تصوُّر حركيٍّ للنسق والبنية "يستدرج المحلّلَ والباحثَ" إلى التفكير في الأنساق السيميائية وخطابها، منظورًا إليها في مجموعها وفي

تفاعلها، بصفتها سيرورات إنتاجيّة» (المرجع نفسه، ص. 484)؛

(ب) مجهود بناء نماذج واصفة تبعًا للمبدأ اليالمسليفيّ القائل بتشاكلية صعيدي التعبير والمضمون؛ (ج) محاولة المماثلة الإبستمولوجية بين النموذج السيميائي عند غريماس والنّموذج اللِّسانيّ للتركيب - الدلالة عند پوتيي. وهكذا يُشَيَّد مجرىً جدليٌّ، ناشئ من توتُّر إبستمولوجي، بين النموذجين. وتسفر لعبة التوافقات عن الجدول التركيبيّ الآتي:

الجدول 15 : النموذج 3

مستوى البنى	تجلي البني السيميائية	التجلي الفونولوجي الصوتياتي
مستوى البنى	البنى المتجاوزة للجُمَل	البنى الجُمَلِيَّة
	التصوير الإيضاع	
السطحية	الفاعلون، المفردات	الوحدات المعجمية، الوحدات التركيبية
الوسيطة	الإزمـــان التفـــضية الإيجاه	
	العوامل العلاقات العاملية الخطاطة الأصولية البرامج	العاملية خطاطة الفهم
العميقة	السيمات التنظيم الدلالي البنى الأولية للدلالة التوقعية التركيبية	السمات السمامات المضاعفة حالات التوقعية الدلالية - التركيبية
	نماذج التنظيم وعمليات الأنساق السيميائية	المستوى المفهومي أنوية معجمية نوئيمات

مستوى الإدراك

(1985، ص. 491)

وبتقليب النَّظر في المسألة، فإن هذه النماذج الثلاثة لا تشوِّش المرتكزات الأساسيَّة للمجرى التوليديّ، ولا تشكك في مبادئ اشتغاله، وأعني الـ«ـتوليد» من مقام بدئيّ إلى مقام ختميّ والـ«ـتحويل» الذي يضبط المرور من مستوى إلى آخر. ويصدر النموذج، أي نموذج إيفرايرت - ديسميت (1984أ)، عن التبسيط فلا يحتفظ إلاّ بثلاثة مكوِّنات أساسية، هي المكوِّن الدلاليّ (الذي يشمل الفعل التركيبيّ) والمكوِّن السرديّ والمكوِّن الخطابيّ (الذي يتضمّن درْجتين عميقتين هما: الدّرْجة الموضوعاتيّة والدّرْجة التصويريّة). ولا يستبقي النموذج 2 (1984ب) إلا الدّرْجة الموضوعاتيّة والدّرجة السرديّة والدرجة التصويريّة موحيًا في الوقت نفسه بدرجة «عليا» مخصَّصة للنطق. والحاصل أن ليس في هذين النّموذجين ما يلفت الانتباه سوى أنّهما عدَّلا تعديلاً داخليًّا المعطياتِ السرديَّةَ والخطابيَّةَ التي تندرج في منظور تعليميّ للسيميائيات الغريماسيّة. وبالمقابل، فإن النموذج 3، الذي هو نموذج سِّ. تّ. بايس (1985)، يختلف اختلافًا جذريًّا عن النموذجين1 و2 في افتراضاته المسبقة وغاياته. وهو يرمي، في نهاية المطاف، إلى بناء نموذج سيميائي واصف، يتوفر على كفاءة مفهوميَّة ومدلوليّة في الوقت نفسه ويملك نسقًا متماسكًا لتوقُّعيّة السيناريوهات (على طريقة أُمبرتو إيكو (1984)). والهدف من ذلك هو القدرة على عرض إنتاج «الخبر الثقافيّ داخل السيرورة الخطابيّة» (1985، ص. 497).

(III) موقع الجهاز الصيغيّ: ننطلق من واقعة: (أ) أنّ مختلف

السيميائيات الصيغيّة، التي وصفنا خطوطها العريضة حتى الآن، تتعلق بالمبنيّ السيميائي الواصف؛ (ب) وأن وجودها تابع لأكوان خطابات مستتبَعة؛ (ج) وأن وظيفتها في اقتصاد المجرى التوليديّ صعبةُ الإدراك إلى حدٍّ ما وهي توافق - حسب ج. بوتيتو- اجتياحًا كبيرًا للنظرية السرديَّة. ويضيف قائلاً: «إنه [أي التصييغ] يقوم، فعلاً، على الموازاة (بل على المعادلة) بين «امتلاء» الذوات امتلاءً سيميائيًا تدريجيًّا بالقيم (الرواسخ اللادلالية المخَلَّقَة) التي تقترن بها هذه الذوات مع التطوُّر الصِّيغيّ لفعلها التَّقديريّ» (1985، ص.250).

هذه المناقشة حول أهمية البنى الصيغية ودورها ومكانتها ضمن المجرى التوليديّ، كنا قد بدأناها مع غريماس (1983) وكوكي (1982 و1984) ونواصلها مع فونتانيّ (1982و1984) وبوتيتو (1985) وبات (1986).

ولنلاحظ بادئ ذي بدء أن تأمل ج. فونتانيّ (1982) ينصبُّ على «الاعتقاد» و«الدِّراية» اللذين يُفترَض أنهما النّسقان الصيغيّان، بامتياز، للمناسبة المعرفيّة. وبما أن الهدف المرسوم هو «المبايَنة الصيغيَّة للمواضيع المعرفيَّة» (المرجع نفسه، ص. 13) في إطار تعارض النَّسقين اللزوميّ/ وجوب الكينونة/ و/ استطاعة الكينونة/ والإبستيميّ/ اعتقادُ وجوب الكينونة/ و/ دراية استطاعة الكينونة/. هذا العمل المنهجيّ الدقيق الذي يتمثل في مباينة الفعل الصيغيّ تُرْجِمَ بسلسلة من المماثَلات من جهة، وببلورة

تنميطات اختباريّة تهمُّ تصييغات الموضوع المعرفيِّ المنتقَى والعمليّات المعرفيَّة والذوات التأويليّة من جهة أخرى.

ويخلُص مؤلِّف هذا المقال[1] إلى القول: «قد يمكن القول، فَرَضًا، إن الـ«دراية» المبنيّة حول / استطاعة الكينونة/ ، تغلب عليها الصيغتان المفعِّلتان / دراية المعرفة / و/ استطاعة المعرفة/ ؛ وإن الـ«اعتقاد»، المبنيّ حول/ وجوب الكينونة/ ، تغلب عليه الصيغتان المقدِّرتان / وجوب المعرفة و/ إرادة المعرفة/ » (المرجع نفسه، ص. 30).

ثانيًا، بالنظر إلى التعقد الدلاليّ للمستوى السرديّ، يدافع ج. فونتانيّ (1984) عن «موقعيّة سرديّة مشخَّصة» تدمج البعد التداوليّ والبعد المعرفيّ والبعد المزاجيّ. فأما التداوليّ، فيؤثر في علاقة الصلة بين ذوات ومواضيع «تُدَّخَر» أو «تُستهلَك»؛ وأما المزاجيّ، فيهمُّ ذوات ومواضيع «علائقيّة» أو «انفعاليّة»؛ وأما المعرفيّ، فيستتبع ذوات ومواضيعَ تُدعى «معرفيّة»؛ وبعبارة أخرى، أكوانًا من القيم إمّا إپستيميّة وإمّا تحقيقيّة. يقول: «يتبدّى التقسيم الثلاثيّ للسرديّ ذا فعالية خاصة في وصف اختبارَي العَقد والجزاء مثلاً. وسيُفترَض، قبل كل برنامج سرديّ مشخَّص، ثلاثةُ أنماط من الافتراقات هي:

(1) J. Fontanille (1982), «Un point de vue sur "croire" et "savoir", in Actes *Sémiotiques/Documents*, vol. IV, 33, pp. 5-31.

انظر أيضًا تساؤلات ج. كلود كوكي في «المقدمة» التي تغذي النقاش.

(I) الافتراق التداوليّ، أو غياب موضوع القيمة؛

(II) الافتراق المعرفيّ، أو جهل القيمة؛

(III) الافتراق المزاجيّ، أو اللاَّمبالاة بالقيمة» (المرجع نفسه، ص. 11).

وفيما يخُصُّ الجزاء، فإنّ الحضورَ الفعليَّ لموضوع القيمة وتداركَ النقص وما ينجم عن ذلك من رضىً، تفعّل في الواقع أبعادَ هذا المركَّب السرديّ: الذريعيّ والمعرفيّ والمزاجيّ. وسيكمِّل تدخُّل الصيغ (المقولات الصيغيّة) والتصييغات (السيرورة) جهازَ الموقعيّة السرديَّة الأساسيّة.

وعلى الصعيد النطقيّ، يقترح ج. فونتانيّ استثمارَ الأبعاد الثلاثة المذكورة، وأعني البعد التداوليّ للنطق الذي يجسِّد الفعلَ النطقيّ مع عوامل تداولية ووضع تواصليّ خطابيّ، والبعد المزاجيّ الذي يترجم الكون الخاص للذات الناطقة (سلّم التقويم، علاقات بالعالم وبالخطاب)، وأخيرًا البعد المعرفيّ في شكل استراتيجيّة خطابيّة (وجهة النظر والمنظورات، تبادل الدّراية، إلخ.).

ومهما يكن من أمر– وكما يفسِّر لنا مؤلِّف هذه الدراسة المهمَّة –، «فإنَّ هذا التفسير، ولو أنَّه يمكن أن يتلقّى صياغة حدسيّة من نمط نفساني فهو سيميائي حصرًا، مادام لا يستمدّ المعطيات إلاّ من الفرضيَّات التي تُفترَض عن السرديّة وعن البنى المنطقيّة – الدلاليَّة المُوجَدَة (...)؛ ومن ثم لا يتعلق الأمر بـ"علم الطّباع"؛ لأنه لا يُفكَّر

هنا في الفاعلين، بل في العوامل- الذوات بصفتهم يستثمرون أدوارًا موضوعاتيّة وتناظرات سرديّة مؤلَّفًا بينها؛ لكن كلّما أحدثت هذه الاستثمارات آثارًا هَوويَّة (...)، أمكن توقُّع إفضائها إلى سيميائيات للأهواء» (المرجع نفسه، ص. 30).

ثالثًا، يسجّل ج. پوتيتو (1985) الصعوبات الملازمة للمشروع الصيغيّ للسيميائيات الغريماسيّة من حيث موقَعَتُه (فمازلنا لا ندري أين «ننزل» البنى الصيغيّة، وعلى أيّ مستوى من العمق يجب وضعها، وداخل أيّ تمفصل؟) والتوازن بين المقامات (غياب المنطق الإراديّ بالقياس إلى صيغ الوجوب والاستطاعة والدراية) والحتم التعريفيّ (فالعامل يكون محتَّمًا بموقعه التركيبيّ وتعريفه الصيغيّ). ويعلق پوتيتو إنه مستخلصًا لهذا السبب، يُشَدَّدُ على «اللّبس الذي أدخله التصييغ في تعريف الـ"كينونة السيميائيات" للذوات»، نظرًا «لأن هذه الكينونة السيميائية تتشكل، في مرحلة أولى، من اكتساب قيم يحتّمها الصرفُ الأساسيُّ(...). ولكنها تتشكل أيضًا، في مرحلة ثانية، من قيم صيغية تحلُّ، في التصوُّر التّموقعيّ للتركيب الذي يُفرغ العواملَ من وجودها السيميائي ومن إرادتها وهو يختزلها في حالة معيِّنات خالصة، محلّ القيم الأولى (استرجاع الوجود السيميائي والقصديّة بتصييغ الفعل التقديريّ للعوامل-الأزواج). وفي ذلك صعوبة لا شكّ في أنّها ستعترض مشروع تخطيط» (المرجع نفسه، ص. 251). ولحلِّ هذه المشكلة، يقترح پوتيتو، على غرار پ. ريكور، إدخال الزمنيّة بصفتها ثابتة تميز للمجاري السرديَّة الخاصة باكتساب

الكفاءة الصيغية من جهة وإعادة صياغة الأزواج العامليّة من وجهة نظر شكلية من جهة أخرى.

رابعًا، يتبنى د. پّات (1986) مسعىً تحليليًّا يقوم على اتِّباع السيرورة الصّيغيّة منذ توليدها في المجرى السرديّ. ومن شأن مواطن قوّة هذا المسعى أن تُشْرَحَ كما يلي:

(I) لا يمكن الدلالة الأساسية أن تكون الموضع المناسب لانبثاق الصيغ ولو أن هناك المقولتين التحقيقية والمزاجيّة اللتين تتصرفان مع ذلك بما هما مقولتان حسِّيّتان ذاتيَّتان.

(II) إن الدلالة السردية حسِّيَّةٌ ذاتيّةٌ أيضًا.

(III) إن التركيب الأساسيّ يبرز، بواسطة اللعبة الصنافيّة، منطوقات تقديريّة. «إن ممارسة عمليتي النفي والإثبات على منطوقات الحال التقديرية حكم لزومي يولّد الصيغ اللزومية (مربّع/ إرادة - الكينونة/) (...). كذلك، فإن التحويلات التقديريّة (أو منطوقات الفعل التقديريّة) يحوّلها حكم وجوبيٌّ إلى صيغ تقديريّة؛ هي الصيغ الوجوبيّة (مربّع/ وجوب الفعل/)».

(IV) إن التركيب السرديّ الأساسيّ سيشهد بروز الصيغ المفعِّلة، الناشئة من المواجهة بين الصيغ التقديريّة اللزومية والصيغ التقديرية الوجوبيّة، على المستوى الأدنى. ويقول پات ملاحِظًا: «إن التطبيق المتكرِّر للصيغ التقديرية والمفعّلة على

كون دلاليّ أصغر يحوّل هذا الكون إلى بنى تصديقيّة مفعلة من جهة (...)، وإلى بنى وجوبيّة مفعّلة من جهة أخرى» (1986، ص. 142).

(V) إن التركيب السرديّ الوسيط يعكس تلك البنى إلى بنى جديدة، من نمط إبستيميّ وأخلاقيّ، هي / اعتقاد وجوب- الكينونة استطاعة - الكينونة/ في الحـالة الأولى، و/ اعتقاد وجوب - الفعل/ و/ ظنّ استطاعة الفعل/ في الحالة الثانية.

(VI) إن التركيب السرديّ السطحيّ يفعّل سيرورة تشخيصِ الصيغ؛ وأخيرًا، إن التركيب الخطابيّ والدلالة الخطابيّة يحتلاّن الموضع النهائيّ الذي تنجَز فيه الصيغ فعلاً. ويفترض هذا الإنجاز مسبّقًا تنفيذ استثمار ثنائيّ، سرديّ ونطقيّ[1].

---

(1) D. Patte (1986), article « Modalité», in *Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*. 2, sous la dir. de A. Greimas et J. Courtès (1986), pp. 141-144.

بخصوص اللعبة الصيغية بين الناطق - المنطوق من جهة، والناطق - المنطوق له من جهة أخرى، انظر بوتيتو (1985) في تعليقه على التحقيق والتطويع (I bid, pp. 252-253) وأيضًا:

P. A. Brandt (1982) «Quelques remarques sur la véridiction», pp. 5-19, J. Petitot (1982), «Sur la décidabilité de la véridiction», *in Actes Sémiotiques / Documents*, vol. IV, 31, (respectivement pp. 5 - 19 et 21- 40).

3.2. تعميق أطروحات المجرى التوليديّ واختياراته:

المساهمات عديدة في هذا الاتجاه. فهي باندراجها ضمن الإشكاليّة السيميائية العامة، تثير التأمل في الأصعدة المتضافرة: الإبستمولوجيات والنظرية والمنهجيّة. وهي تتناول كل النقاط وفي كل «قطاعات» المجرى التوليديّ (التركيب والدلالة والسردية والخطابيّة والنصيّة). وهي تذهب من مناقشة المستويات والأجهزة الاستكشافية الموجودة إلى التسليم بمستويات وسطى وأجهزة جديدة وتجريبيّة. ونذكر منها بعض الأعمال: ل. پاني (1982 و1983) وأ. داڤيدسن (1984) وج. فونتانيّ (1982 و1984) ود. برتران (1982 و1984) ثمَّ پ. ستوكينكر (1985) في المجالات العامّة للسرديّة والخطاب(1). ونحتفظ، فيما يخصُّ

(1) L. Panier (1982), «Remarques de grammaire narrative». *in Actes Sémiotiques/ Bulletin: La sanction*, vol. V, 21, 1982, pp. 12-24; L. Panier (1983), «La vie éternelle»: une figure», in Actes Sémiotiques / Documents vol. V, 45 1983, pp. 5-33; O. Davidson (1983)» Le contrat réalisable», in Actes Sémiotiques / Documents, vol. V, 46, 1983, pp. 5-40; J. Fontanille (1982), op.cit; J. Fontanille (1984), «Pour une topique narrative anthropomorphe», in Actes séùiotiques / Documents, vol VI, 57 1984, pp. 7-30, D. Bertrand (1984), «Narrativité et Discursivité»; in Acttes Sémiotiques / Documents, vol. VI, 59 1984, pp. 5-38; P. Stockinger (1985), «rolégomènes à une théorie de l'action», *in Actes Sémiotiques / Doccuments*, vol. VII, 62, 1985, pp. 5-32.

موضوع حديثنا، بالأطروحات التي طرحها ج. پوتيتو (1985) وكلود زلبربر كـ(1986) وج. جنيناسكا (1986 و1987).

ومن المؤكّد أن عمق وسعة التأمل العلومي-الفلسفيّ عند ج. پوتيتو والمتعلّق بـتخطيطيّة البنية[1] في إطار نظرية الكوارث أفضيا به طبعًا إلى إعادة فحص السيميائيات الغريماسيّة من زاوية العُلوميّات الفلسفيّة (كانط والظواهريّات الكلاسيّة على الخصوص) ورياضيّات رونيه توم. ولذلك، فإن المشاكل التي يناقشها في أطروحته لها علاقة بالتخطيط والشكلنة والتمثيل «الفكَريّ» للمربَّع السيميائي، وبالبون الذي يفصـل بين مختـلف تراكيب المجرى التوليديّ، وبإدراج البرنامج الفضائيّ - الزمانيّ في الخطاطة السرديّة الأُصوليّة.

وهو ينطلق بادئ ذي بدء من ملاحظة مفادها أن الإبستمولوجيات الغريماسيّة «مختلطة»؛ لأنها تتأتّى من تصوُّرين متباعدين: أولهما «ميتافيزيقيّ»، يدرج النظرية في إطار وصفيّ - مفهوميّ؛ والثاني «فيزيقيّ» يستعمل أوليات لا معرَّفة ومقولات قبليّة ويرمي إلى بناء أنساق افتراضية ومنمذجة. وهذا الصراع بين

(1) Petitot - Cocorda (1982), *Pour un Schématisme de la structure. De quelques* implications sémiotiques de la théorie des catastrophes. Thèse de doctorat d'Etat, 4 vol. EHESS, Paris.

راجع:

J. Petito et R. Thom (1983), « Sémiotique et théorie des catastrophes», in *Actes Sémiotiques / Documents*, vol. V, 47 -48, pp. 5-58.

«أساس» بنيوي -عقلاني و«فعل» منطِقاني - شكلانيّ هو الذي يميِّز المسعى السيميائي. وهو يظهر بالملموس في الجهد النظريّ الذي تبذله السيميائيات للقيام بتخطيطٍ وشكلنةٍ مناسبيْن، أي لتحديد مشروعها العلميّ تحديدًا موضوعيًّا.

ويؤكد بوتيتو في هذا الصّدد:

(I) إن الشكلنة لا يمكن أن تُخْتَزَلَ في بديهيات نظرية تعتمد، في آخر المطاف، على ترجمة رمزية للمعطيات السردية أو الخطابية.

(II) إن التركيب السرديّ يشتغل وكأنه «توليفة بسيطة» من المنطوقات السردية والعوامل.

(III) إن التخطيط الغريماسيّ لا يزال يحيل إلى «إناسيّات للتخييل» محاولاً الاضطلاع بالـ« رواسخ اللادلاليّة» التي تنشأ من كلِّ بلورة ثقافية[1].

---

(1) يقول ج. بوتيتو: «سيقال إن بنية رياضية تشتغل خطاطة عندما ترتبط بمفاهيم نظرية وإنها تشتغل نموذجًا عندما ترتبط بالظواهر المشمولة بهذه المفاهيم»؛ راجع أيضًا:

J. Petitot (1986, p. 196) article) «shématisation», in *Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage* (2 sous la direction de A. J. Greimas et J. Courtès (1986), pp. 194-196.

ويرى هذا المؤلف في كتابه «التكوّن الصرفي للمعنى» أن الحل يقوم على إسناد مضمون رياضي إلى أولية الشكل حتى يمكن بلورة توليفة من نمط جبري لكون الأشكال السيميائية J. Petitot, 1985, p. 236 et .suiv

ويناقش پوتيتو التماسك المنطقيّ للمربَّع السيميائي وتمفصل مكوِّناته، فيخلص من ذلك إلى:

(I) إن هذا المربع السيميائي ليس بجوهر منطقيّ. بل هو تأليف «جدليّ» لعلاقات داخلية.

(II) «إنّ المشكلة التي يطرحها المربّع السيميائي، المتصوَّر بأنه نمط أصليٌّ لتمفصل الماهية الدلالية، ربّما هي أقرب ما تكون إلى مشكلة عبور من طور إلى طَوْر (وإلى مشكلة مبايَنَةٍ بكيفيَّة أعمّ) منها إلى مشكلة منطق» (المرجع نفسه، ص. 230).

(III) إن أفضل وسيلة لحل هذا التهافت المنطقيّ للمربَّع السيميائي هي إعادة بنائه على أساس رياضيّ، هو في حالتنا هذه نظرية الكوارث. ويرى مؤلِّف هذه الدراسة، بالطريقة نفسها، «أن سدّ الثغرة الفاصلة بين التركيب الأساسيّ والتركيب المشخَّص يقتضي إسقاط الطوبولوجي والحدثيّ في بنية عميقة وإعادة صياغة المربّع السيميائي في شكل أنماط أصليّة للمبايَنَة ولأنساق الانقطاعات» (المرجع نفسه، ص. 250).

وفيما يخص التمثيل الفضائيّ - الزّمانيّ، يعبِّر پوتيتو مرارًا وتكرارًا عن عدم اتفاقه مع غريماس؛ لأنه مقتنع بضرورة إدخال منطق عيني، خاصٍّ بتبويبٍ مقوليّ مضمَرٍ للفعل الخطابيّ الذي تمارسه الفضائية والزمانيّة، المتخيليتان. ويؤكِّد أن التنظيم الفضائي - الزّمانيّ ينمّ، على المستوى العميق، عن وظيفة تركيبيَّة محضة (المرجع نفسه، ص. 258).

وفي الأخير، نحتفظ بالوقائع التالية بصفتها وقائع أساسية:

(I) إن النقد الملائم الذي وجهه ج. پوتيتو للنظرية السيميائية الغريماسية وبرهن عليه بنباهة قد تم من وجهة نظر ثلاثية، إپستمولوجية ومنطقية مفهومية وإجرائية، تتصرّف بذلك بالذات بمجموعة مناسبة وهائلة المعارف المناسبة والهائلة التي تخصُّ الفلسفة والرياضيات والدلاليات ومقاربات الخطاب مثالاً لا حصرًا.

(II) إن تأمل المؤلِّف في «شروط إمكان "فيزياء" للمعنى تَطوَّر في إطار بحث عامٍّ عن الجوهرية والموضوعية الصَّرفيَّة - البنيويَّة» (المرجع نفسه، ص. 279).

(III) إن النماذج الكارثّية تُقترح بدائلَ قابلةً للحياة عن نقائص النظرية الغريماسية للمعنى وعن «أحروجات» هذه النظرية.

فماذا الآن عن اقتراحات كلود زلبربر (1986) وج. جنيناسكا (1986 و1987)؟

عند كلود زلبربرك[1] أن المجرى التوليديّ نموذج موحَّد يصدر عن مسلّمةٍ محايثةٍ ثقافويّة تُفسر:

(1) يشترك زلبربرك ود. پات (1986) في تحرير مادة "Génératif" ضمن: Sémiotique
Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, 2, op. cit. pp 97-104.
وبخصوص المشاكل المتنوعة، التي أثارها هذا العمل ـ المناقشة، لابد من الرجوع إلى:
Actes sémiotiques / Bulletin : Autour du dictionnaire (sous la plume de J. Geninasca, A. J. Greimas, I. Pezzini, H. Parret et H. Quéré), vol. IX, 38, 1986, 64 p.

(I) عن ثنائيّة المكوِّنات، التركيب والدلالة بالضبط.

(II) وعمّا يتيحه العكس من دعم للمستويات.

(III) وعن اختيار مستوى أساسيّ تتموقع المستويات الأخرى نسبةً إليه.

ويقول ملاحِظًا: «إن الاختيار المنطقيّ - الدلاليّ يبقى قائمًا إذن بمقتضى مبدأ الإقصاء» (1986، ص. 97). لذلك يقترح إدخال ثلاثة مبادئ تضمن مرونة الآلة التوليدية هي: مبدأ تطوير يؤثر كميًّا في المستويات التي يحتفظ بها السيميائي، وذلك تبعًا لمقياس الإختباروِيّة عند يالمسليف، أي الشمول والبساطة وعدم التناقض (وفي هذا الصدد، يلاحَظ أن الصعيد الصيغيّ لا يتوقعه المجرى التوليديّ، بما هو صعيد مستقلٌّ ودالٌّ وقابلٌ للتمفصل مع الأصعدة والمستويات الأخرى الموجودة)؛ ومبدأ انفلاق «يشطر كل مستوى متلقّىً إلى مستويين مترابطين، أحدهما إلى -فٌ، مفترَضٍ مسبّقًا، والآخر إلى-ين، مفترِض مسبقًا» (المرجع نفسه، ص. 98). وميزة هذا المبدأ أنه يضعُ حدًّا للتفرُّع الثنائيّ حضور/ غياب الذي يؤثر، بطريقة اختزاليَّة، في كل مفهمة ويستطيع أن يعرض الاشتغال السيميائي لأيّ بُعد تبعًا لـ« نمطين، نظامين متمايزين، ولكنهما متجاوبان» (المرجع نفسه)؛ وأخيرًا، مبدأ تناوب يقتضي أن «يبوِّب كلُّ معطىً تركيبيّ تبويبًا مقوليًّا مرة واحدة على الأقلّ» (المرجع نفسه).

وليس المتوخَّى من ذلك هو إقامة تراتب بقدر ما هو تشكيل

شبكة متماسكة، مادام من المفروغ منْه أن مبدأ التطوير تراتُبيّ، بينما يُعتبر مبدأ الانفلاق «شبكيًّا». والمستويات المنظور إليها من وجهة النظر هذه هي: المستوى المزاجي- الدلاليّ والجهيّ والصيغيّ والتركيبيّ السرديّ السطحيّ. يقول معلِّقًا: « هناك إغناء من مستوى إلى آخر؛ ويتأتى هذا الإغناء، من جهة، من مبدأ الحفظ الذي يضمِّن المستوى المفترَض مسبَّقًا في المستوى المفترِض مسبَّقًا: فلا شيء يضيع في مملكة الدّليل؛ ويتأتى من جهة أخرى من أن المستوى المفترِض مسبّقًا أصيلٌ مع ذلك ويُظهِر جِدّةً، صحيح أنها نسبيّة، ولكنها لا يُستهان بها: إذ ينضاف شيءٌ مَّا... هذا الإغناء يجب أن يميَّز عن التعقيد الذي أدخله الإفعال والذي له طابع آخر» (المرجع نفسه، ص. 100).

وفي هذا السياق الفكريّ نفسه، يقترح د. پات (1986ب) لكل مكوِّن: أ) «نمط توليده (الذي يستخدم بنى كونيّة)؛ ب) ونمط وجوده واشتغاله، أي نتيجة سيرورة التوليد التي هي شبكة علائقيّة، بنية تَكُونُ خاصةً بمتنٍ موسَّع إلى حدٍّ ما حسب مستوى المكوِّن» (المرجع نفسه، ص.101). ويستطيع تفاعلُ هذه الدرجات وحتمُها (أو حتمها المضاعَف) الصيغيُّ أن يجعل الجهاز التوليديَّ أكثر «إنجازًا» وبالتالي أكثر مصداقية. ولابدَّ أيضًا من ملاحظة أن هذا التطوير يوافق، إلى حدٍّ كبير، قاعدة المجرى التوليديّ كما اقترحها زلبربرك مع مبادئ التطوير والانفلاق والتناوب.

وعند ج. جنيناسكا (1986 و1987) أن الخطاب الأدبيّ يتموقع، منذ البدء، في الملتقى الصيغيّ لسيميائيتين كُبْرَيَيْن تهمُّ إحداهما الخطاب بما هو طبقةٌ (سيميائيات العالَم الطبيعيّ) وتهمُّه الأخرى بما هو موضوع تحليل (السيميائيات النصيّة). ويفترض هذا الخطاب افتراضًا مسبّقًا فعلَ نُطقٍ وعقلانيّة خطابية فريدة من نوعها ونمذجةً تنتمي إلى فضاء صيغيّ محدَّد (مزاجيّ)، تعمل داخله الذوات التركيبية للبرامج السرديّة وتتشكل القيم الصيغية الأولى، لتنـ«ـعكس»، في نهاية المجرى، إلى بنى خطابيّة ونصيّة. ويقول ملاحِظًا: «من اللائق أن يُفصَل، داخل مجرى سرديٍّ، ما يتعلق بنحوٍ للمواقع (قريبٍ إلى حدٍّ ما من نحوٍ للحالات على كلِّ حال) عما يتحكم في تأويل منطوقات النقل، الاستثمارات الصيغية عن الفاعلين الذين يحتلون مواقعها.

وكلُّ تلفيظ (سواء كان تصويريًا أو تجريديًّا) يستخدم بنيةَ منطوق النقل بالضرورة. ومع ذلك، فهو لا يقبل التأويل إلا بالقياس إلى البعد الصيغيّ المشكِّل للبنى التي يستتبعها كلُّ تواصل وكلُّ خطاب» (1986، ص. 31). ويميلُ هذا التصوُّر إلى إعادة تعريف الفاعل من وجهة نظر ثلاثية: تصويريّة وتركيبيّة (سرديّة) وصيغيّة، وإلى اعتباره بالتالي «موضع تفعيل بنى متنافرة لا مناص من تضافرها لإنتاج الدلالة». ولذلك يستخلص «أنّ البرامج السردية قد تُشبَّه، من مثل هذا المنظور، ببُنىً تُمَفْصِلُ كياناتٍ وعلاقاتٍ، وقد يبدو الفاعلون محدّدين في الوقت نفسه بالمواقع التركيبية (منطوقات) وبعلاقات صيغية لا يزال تنظيمها بحاجة

كبيرة إلى استكشاف» (المرجع نفسه، ص. 32). كيف نميِّز منطوق النقل (الذي يحتوي المصدر والهدف والموضوع المتداول وعامل النقل) عن المنطوق السردي الأُصوليّ، وخصوصًا أين نُنزله من المجرى التوليديّ؟ ذلك هو السؤال المركزيّ الذي يجب مناقشته»[1]. يبقى أن نموذج التحليل المقترَح، والمبنيّ بناءً استقرائيًّا، ينتشر انتشارًا بنيويًّا من البنَى النصية إلى البنى المحايثة: إجراءات المعاينة الإشارية (قرائن ومحدِّدات حدود) فعمليات إعادة البناء الدلالي للنص (من تقطيع ومعادلة للأجزاء النصيّة وإقامة لعلاقات متراتبة من الوحدات أو المقطوعات الخطابية على الصعيدين المنتخبيّ والمركَّبيّ) ثم تحليل التحوُّلات السرديّة المضمَرة.

3.3. عن بعض الاقتراحات:

ترتبط الاقتراحات التي سنعرضها، على قدر ما نستطيع من إيجاز، بمختلف مكوِّنات المجرى التوليديّ، وأعني المكوِّن التركيبيّ (پوتيتو وموران) والمكوِّن الدلاليّ (مانكونو وپوتيي) والمكوِّن

(1) J. Geninasca (1986), « Diverse lingue» *in Actes sémiotiques / Bulletin*, IX,38. *op.cit.* pp. 23-32; J. Geninasca (1987), « Pour une sémiotique littéraire», in *Actes sémiotiques/ Documents*, IX, 83, 1987, pp. 7-26.

وهذه الشروط لا توضح، في نظرنا، الإشكالية المقترحة، وأعني إشكالية تشعيب (منهجي) للمجرى التوليديّ.

السيميائي-الخطابيّ (برتران)[1]. ولذلك نحتفظ بما يلي:

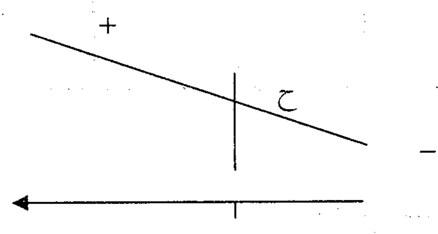
(I) إن استشراف دلاليّات نصية مع د. مانكونو(1982) المهتمّ بـ «ببناء شبكةٍ محدودةٍ جدًّا من القيود التجريدية من شأنها) أن تعرض التعقيد الغزير لسطح» الخطاب، الـجَنْسِينيّ في هذه الحالة (المرجع نفسه، ص.7). والهدف المعلَن هو القدرة على توضيح نحوٍ خطابيّ وتناصّيّ قادر على أن يكشف لا عن البنى السجالية للخطابين الجَنْسِينيّ والإحيائيّ الورع فحسب، بل خصوصًا عن البنى المشترَكة المتضافرة على الصعيد النطقي والصعيد الحِجاجيّ

(1) D. Maingueneau (1982), «Dialogue et analyse textuelle», in *Actes sémiotiques/Documents*, IV, 32, 1982, pp. 54-32; D. Bertrand (1982), «Du figuratif à l'abstrais» *in Actes Sémiotiques / Documents*, IV, 39, 1982, pp. 5-37; D. Bertrand (1985), *L'espace et le sens*; G. Maurand (1984). Un exemple de rapports entre fonctions syntaxiques et sémantiques : «Actant»/ Acteur» en linguistique textuelle», in *De la syntaxe à la pragmatique*, éd. par P. Attal et Cl. Muller (1984), pp. 285-295, G? Maurant (1985), «grammaire des actants et grammaire des cas : un même objectif», in exigences et perspectives de la sémantique, éd. par H. Parret et H. G. Ruprecht (1985), pp.475 -482, B Pottier (1985), «Un mal-aimé de la sémiotique le devenir»: in *Exigencesf et perspectives de la sémiotique, op. cit*, pp 499-503 j. Petito (1985), les deux indicibles ou la sémiotique face à l'imaginaire comme chair», in E*xigences et persepectives de la sémioique, op.cit.*,pp. 283 -305.

والصعيد السرديّ. وفرضية العمل المتبنّاةُ هي الفرضيّة الدلالويَّة البنيوية التي تُوثرُ التحليلَ السيميَّ والتمظهراتِ الدلاليَّة العميقةَ.ويَفترِض المؤلِّف أسبقيَّة التناصّيّ على النصّيّ وأسبقيّة علاقة التناقض على العلاقات الأخرى، فيحدِّد لنفسه مهمَّةَ «بناء نموذجٍ دلاليّ قادر على إسناد تأويل صريح إلى مبدأ بهذه العموميّة» (المرجع نفسه، ص. 32).

(II) فحص ب. پوتيبي (1985) للأحوال وتحوُّلاتها من وجهة نظر المصير الذي تستتبعه بالضرورة. «عندئذٍ قد يكون المصيرُ الأساسَ الضروريَّ لكلِّ برنامج سرديّ؛ وقد يكون الحال اختزالاً اصطناعيًّا تعمّده السيميائي مؤقّتًا» (المرجع نفسه، ص. 501). وعند هذا اللسانيّ أنَّ كلَّ حال (ح) يفترض مسبّقًا قبلاً - فوريًّا (- ح) ويعتزم، بطريقة معيَّنة، بَعْدًا- فوريًّا (+ ح)، يُخطَّطان كما يلي:

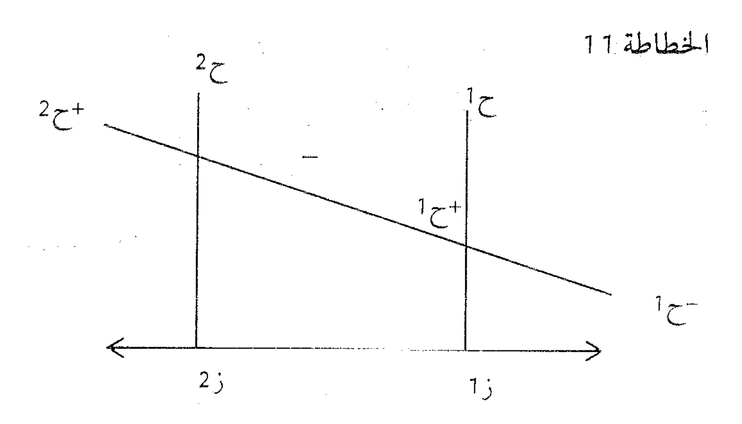
الخطاطة 10



(المرجع نفسه)

هكذا ستستطيع المعطيات المعرفية، والافتراضات المسبقة للمنطوق أو للنطق، والقرائن الأوضاعية والسياقية أن تتصرف لأجل هدف واحد هو «تمييز هذه الفضاءات الحَدَثيَّة : / − ح، ح + ح / / » (المرجع نفسه). ويُنزِل هذا التمييز إلى المرتبة الثانية ذاتَ الفعلِ، التي تُعتبر غيرَ ضروريّة لحركيّة التغيير؛ فهي إنما توضح سبب التغيير الذي يصيب بنية منطوق الفعل. أما المطاوَعة، فيرى ب. يوتيي أنها لا يمكن أن تنطبق إلا على المعلوم-المطاوع وليس على التطوري البسيط من نمط «يتنقّل بطرس»، التي يصعب ترجمتها ببنية «يُنقِّل بطرس نفسَه» (المرجع نفسه). والخطاطة النهائيّة لهذه الحركيّة هي الآتية:

الخطاطة 11



(المرجع نفسه، ص. 502)

ويفسِّر ذلك فيقول: «يفترض حالان متتابعان قابلان للإدراك "توقفات على الصورة – الحركة" في تسلسل يمكن أن يكون كاملاً

إذا توافقت + ح1 مع - ح2 في هذه الخطاطة، أي إذا كان البَعْد - الفوريُّ للحالة1 متطابقًا مع القبل- الفوريّ للحال2» (المرجع نفسه). ومن المؤكَّد أن هذا المصير، الذي يُنعَت بأنه طبيعيٌّ، يمكن أن يحصل بتحريض من محرِّكٍ خارجيّ يحرّكه. ويمكن أن يذهب المصير في «اتجاه الطبيعة» أو «في الاتجاه المعاكس» فيقيم علاقة حرب خفية أو معلَنة. وبحصول ذلك، يمكن التساؤل عن مصير هذا المصير! كيف يُستشكَل؟ أين يُموضَع بالقياس إلى مستويات المجرى التوليديّ ومكوِّناته؟ ما مستوى الملاءمة الذي يكون فيه هو مثمرًا؟ هذه الأسئلة لا يقدّم عنها ب. پوتيي أيَّ جواب[1].

(III) استشكال د. برتران (1982 و1985) للتفضية في الاقتصاد العامّ للنظرية السيميائية. فهو يؤكد، في هذا الصدد، أن الموقع «الطوپولوجيّ» الذي يُسْنَدُ إلى الفضائية، إلى جانب الزمانية والفاعلية، ضمن البنى الخطابية قابل للنقاش. ويلاحظ قائلاً: «على قدر ما تُديرُ الأبنيةُ الفضائيَّةُ الخطابَ؛ بسبب إنتاجيّتها بالذات، بكيفيّة أعمق ممّا توحي به التصويريّة الفضائيّة المُطلَقَة للحكايات، يمكن افتراض أنها عرضانيّة (والتشديد منّا) على مختلف درجات إعادة بناء المعنى» (1982، ص. 11). ومن

(1) إنها - ويالالأسف - ملحوظة مقتضَبَة. وعلى العكس من ذلك، فإن الزمانية الخطابية أو الزمانية السردية أو الزمانية السردية والخطابية معًا متوسع فيها عند ريكور (1983 و 1984). وانظر أيضًا على سبيل المقارنة:

Genette (1983).

ثم لا تُطْرَحُ مشكلة وضع الفضائية (المستقلة أو المتعلّقة، التصويرية أو التجريديّة، العميقة أو السطحية) فحسب، بل تُطرَح مشكلة الشبكة العلائقيّة المضمَرة، بما أن «الفضائيَّة لا تشتغل تناظرًا دلاليًّا في هذا البعد أو ذاك فقط، بل تشتغل بنيةً حركيّة موجَّهة من شأنها أن تتلقى تعريفًا تركيبيًّا خاصًّا يحيل، في آخر المطاف، على الذات التي تبني هذه البنية في نشاطها الخطابيّ» (المرجع نفسه). لذلك سترتبط مقاربة الخطاب التصويريّ، الذي هو رواية "جرمينال" لزولا في حالتنا هذه، بالعلاقة فضاء- ذات وذات- فضاء، من وجهتي النظر السرديّة والنُّطقيّة، وبمختلف أشكال بناء الفضاء وبالوظائف العديدة التي يولّدها هذا الفضاء في الكون الروائيّ(1).

(IV) مضاهاة ج. موران (1985) المُسْتَشْكَلَةُ بين الأنحاء الحاليّة والأنحاء العامليّة التي يجب أن تمكِّن- حسب هذا المؤلّف-من «ضمانٍ أحسَنَ دقّةً للبرمجة السرديّة. ثم إنه قد تمتاز بإقامة علاقة وثيقة بين المكوِّن المعجميّ للخطاب ومكوِّنه السرديّ، وذلك بفضل التحليل الدلاليّ للحجج إلى سمات حاليّة»

(1) نشاطر د. برتران (1985أ) وبوتيتو (1985أ) هذه الأطروحة المتعلقة بفضائية مستقلة تقع في أعماق المجرى التوليديّ. راجع:

E. M. Chadli (1981), «Le traitement de la spécialité dans le conte merveilleux marocains», in Colloque de linguistique et de sémiotique, de l'Université de Rabat, Faculté des lettres.

(المرجع نفسه، ص. 480). وبعبارة أخرى، إن الموازاة، المسوَّغة والمنظَّمة، بين الوظائف الحاليّة والوظائف العامليّة «قد تيسِّر التلاحم بين إجراءين من إجراءات التحليل السيميائي هما: معاينة التناظرات أو، إن شئنا، تجميع الحقول المعجميّة وإيجاد الخطاطة السرديّة» (المرجع نفسه). ويلاحِظ أن د. سلاكتا (1971) أثبت فعلاً ملاءمة مثل هذا المسعى وهو يستخرج من قراءة نص سياسيّ[21] ثلاثة مستويات للإدراك الحاليّ هي:

المستوى 1: المستوى العميق والمجرَّد لبلورة الأدوار الحاليّة: من فاعل وفاعل مضاد وحالة إضافة ومفعول. هذا المستوى قد يوافقه مجموعُ الأدوار العامليّة للسيميائيات.

المستوى 2: السطحي، الذي يضمُّ المشاركين في كون الخطاب المعنيّ. ويمكن أن تنطبق عليه الأدوار الموضوعاتيّة.

المستوى 3: الوسيط، المنعوت بأنّه بلاغيٌّ، يُخرِج مقولات شبه عامليّة والمؤثِّر والمتأثِّر، إلخ. ويمكن أن يحصل توافق بينها وبين أدوار

---

(1) Cf. D. Slakta (1971), «Esquisse d'une théorie lexico-sémantique : Pour une analyse d'un texte politique (Cahiers de doléances)», in Langages, 23, pp. 87- 134.

ذكره أيضًا:

ونستحضر أيضًا نص ج. موران *(G. Maurand (1984), op. cit)* العاملية والفاعلية في اللسانيات النصية.

سرديّة عند كلود بريمون (1973أ) من جهة وبينها وبين الأدوار الصيغيّة في الدلاليات الغريماسية من جهة أخرى. ويقول موران معلِّقًا: «قد يكون على تحليل من نمط سيميّ أن يتيح تهذيب هذه المقولة الأخيرة، وهو يبرز سلسلات القيم وسلالمها المشكِّلة لمختلف الصِّيغ» (المرجع نفسه، ص.481). وفيما يخص غائيَّة هذه النظرية أو تلك - والمبعدَة على كل حالٍ -، يرى المؤلِّف أن هذه الواقعة «ليست عائقًا إبستمولوجيًّا، بل هي عنصر خصوبة، على قدر ما يمكن أن يتجلّى تكاملهما هكذا أفضل التجلّي» (المرجع نفسه).

(V) إحداث ج. پوتيتو (1985ب) لمقام جديد، هو المقام الحسِّيّ الذاتيّ للرّواسخ في المجرى التوليديّ، وذلك بمقتضى المبدأ الذي يفترض فرزًا جليًّا (أو«تضاريًا» حسب اصطلاح المؤلِّف) بين ذات الرغبة وذات الحال وذات الفعل. ويبرهن على ذلك بالقول إنه لابدّ من التسليم بأن «ذات النقص، بما هي ذات "رغبة"، هي ذات فعل تحتمها رواسخ مزاجيّة تخييليّة و"مستلَبة استلابًا استيهاميًّا" في رؤىً مثاليّة. إنها ذاتٌ تردُّ الفعل على رواسخ مصوَّرَة، ذات متأثرة جماليًّا وغير مصيَّغة معرفيًّا كذات الفعل القياسيّة، وباختصار إنها ذات تُوافق عكسيًّا المقام الثالث الذي أدخلناه:

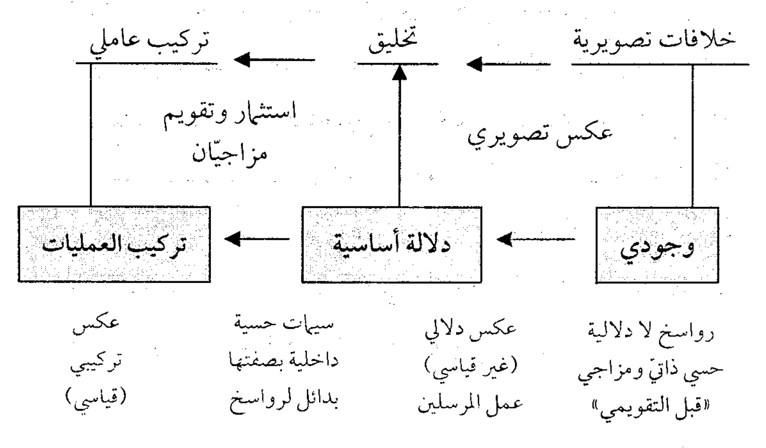
الخطاطة 12:

راسخة مزاجية		دلالة أساسية		تركيب
ذات الرغبة	≈	ذات الحال	≈	ذات الفعل

(المرجع نفسه، ص. 298)

حيث تدل العلامة ≈ على ترابط بين المقولات».

ومن ثم قد يُقرأ تنظيم الدرجة1 من درجات المجرى التوليديّ، أي درجة البُنى السيميائية-السرديّة، كما يلي:



(المرجع نفسه، ص 294)

فما التعاليم التي يمكن استمدادها من ذلك؟

- إن نفي الماهية لصالح الشكل يجب إعادة التفكير فيه. فلابدّ من قبول الكينونة الماهويّة والإقرار بوضعها «المتنافر سيميائيًا مع

المعنى و"فكّ الحصار عن" السيميائيات نتيجة لذلك» (المرجع نفسه، ص. 296)[1].

- إن مساءلة الإرادة باشرها المؤلِّف. فعند پوتيتو أن الإرادة قبل أن تكون صيغة للفعل هي أولاً وقبل كل شيء صيغة للكينونة، تشيِّد الرغبة المحفِّزة والقصديّة السابقة.

- إن تشظِّي تجانس مقام المرسِل في متخيَّلات الحداثة يطرح المشكلة العويصة التي تتمثل في توجيد القيم وتوجيد الاشتغال الفكَريّ لمقولات التحقيق؛ - علاقة الرمزيّ بالتصويريّ التي تتطلب إعادة صياغة الدلاليّ الرمزيّ في شكل رواسخ عميقة ومثل عليا وغرائز نفسيّة حافزة. والحاصل أنه يُعْطانا مُجْمَلُ بحثٍ عن إناسيّات سيميائية للتخييل برنامجُها السرديّ المركزيّ هو التكفُّل بتخييل الإنسان (تخييلاً دون- الدّلاليّ؛ لأنه غير مرمَّز أو غير مذوَّت) وبراجها السرديّة الثانويّة هي تخطيط السيرورات (بالمعنى الرياضيّ للتخطيط) التي يستخدمها السيميائي، وتسويغ ما يُقام به من مساعٍ.

(1) يلاحظ ج. پوتيتو (b. p. 296), op. cit1985) أنه بالرغم من أن «رفض الأصل ثابت من ثوابت العقلانية (...)، فإن ذلك لا يستتبع أن يكون أمرا شرعيًا في حالة السيميائيات».

4. خاتمة:

في الختام، سنعرض ملاحظات پ. ريكور (1980 و1985) المتعلّقة بالمجرى التوليديّ خصوصًا وبالنظرية السيميائية عمومًا (دون مناقشة هذه الملاحظات مناقشة حقيقيّة). ولذلك، لابدَّ من ملاحظة أن نقد مؤلّف كتاب "الزمن والحكاية" يهمُّ ثلاثَ نقط أساسيّة في الجهاز الغريماسيّ هي: العلاقة بين المكوِّن اللسانيّ والمكوِّن السيميائي، ومبدأ التمييز بين مختلف «الأنحاء»، وأخيرًا الاتِّساق المنطقيّ للنموذج المكوِّنِيّ.

(I) إنّ حقّ تصدُّر المكوِّن السيميائي على المكوِّن اللِّسانيِّ انتقده ريكور بوضوح (1980)؛ ويشبه هذا النقدُ نقدَ الحلقة المنهجيّة التي أدانها برانت (1976) والتي تفترض تعادل المحايَثة مع إعادة بناء الدلالة بناء سيميائيًا واصفًا للدلالة. غير أن إعادة بناء الكينونة (السيميائية) هذه انطلاقًا من الظهور (اللسانيّ) ليست خدّاعةً كلّيًّا[1]، بل تستوفي الطابع

(1) يلاحظ ج. پوتيتو أن «هذه الحلقة ليست خاصة بالاستراتيجيات اللسانية، بل هي مشكِّلة لكل عقلانية ولذلك لا ينبغي أن تكون ذات إيحاء سلبي. ففي الفيزياء تحل محل الظهور («المرئي المعقد») تدريجيًا إعادةُ بناء (ليست لسانية واصفة فقط، بل هي أيضًا رياضية على الخصوص) مشتقة من هندسة الفضاء ـ الزمان («المرئي البسيط»). عندئذٍ تماثل إعادة البناء هذه مع محايثة يظن أنها سبب للظهور طبعًا»، 1985أ-261-62 وأيضًا 120.

المختلـط للنموذج، «الخاضع لقيدٍ مزدوجٍ: منطقيّ من جهة، ومـراسيّ - وجداني من جهة أخرى» (1984، ص. 91)[1].

(II) إن مبدأ التعادل الذي يرتكز عليه تَمفصُل مختلف «الأنحاء» شكّك فيه المؤلّف أيضًا. إذ رَكَّزَ تركيزًا خاصًّا على مشكلتين أساسيّتين، فلاحظ:

- إن اختزال الفعل (نفيْم)، أيًّا كان، في فعل (نفيْم) تركيبيٍّ نوعيّ قرارٌ اعتباطيٌّ؛ لأن «إحلال الفعل (نفيْم) محلَّ كل أفعال (مْقمَّ) العمل لا يعني تحويل هذه الأفعال (مْقمَّ) إلى فعل تركيبيّ» (1980، ص. 34).

- إن العلاقة بين المكوِّن المنطقيّ والمكوِّن المراسي (أو السيميائي) علاقة ملبِسة، بما أنه من المفروغ منه أن النظرية السيميائية تسند إلى الفعل المشخَّص موقع وساطة بين الصعيد المنطقيّ - الدلاليّ (أو المفهوميّ) والصعيد

(1) يقول ريكور مفسرًا: «يبدو لي نموذج غريماس خاضعًا لقيدين: منطقي من جهة ومراسي- وجداني من جهة أخرى. ولكنه لا يلبي القيد الأول وهو يبالغ دائمًا في تسجيل مكونات السردية (التي تدخل في كل درجة جديدة) على المربع السيميائي، إلا إذا أثار فهمنا للحكاية والحبكة بالتوازي - إضافات مناسبة ذات طابع مركّبي صراحة، إضافات لولاها لظل النموذج الصنافي مشلولاً عقيمًا. والإقرار بهذا الطابع المختلط الذي يسم نموذج غريماس، ليس رفضًا البتة، بل هو توضيح لشروط معقوليته».
(p. 91 ,1984)

الخطابيّ- الحدثيّ[1].

(III) إن الاتّساق المنطقيّ للنموذج المكوِّنيّ، الذي يُمثِّله المربَّعُ السيميائي، لا ينجو، هو أيضًا، من نباهةِ پ. ريكور النقديّة. يقول: «إن النموذج كما شُكِّل على صعيد البنية الأوّليّة للدلالة، نموذج قويّ. لكن كما يحدُث غالبًا مع التأويل في مجال معيَّن للنماذج المبنيّة قبليًّا، لابد من إضعاف بعض متطلَّبات هذا التأويل حتى يشتغل فعلاً في هذه المجالات» (1984، ص. 86)[2].

---

(1) يرى پ. ريكور أن الإضافات المركبية التي يباشرها السيميائي ليست نتيجة تحول سابق لمستوى التركيب الأساسي، مادامت «القضية الجوهرية التي تطرحها محاولة غريماس هي ـ كما يبرهن على ذلك ريكور- قضية طبيعة توليد درجات عمق النموذج السيميائي بعضها انطلاقًا من بعض. هل وظيفة الجهاز ذي درجات العمق هي أن يَمُدَّ لكل مرحلة جديدة المزايا الابتدائية التي يتحلى بها النموذج الصنافي؟ أو أن إدخال مكونات دلالية ـ تركيبية (التمثيل المشخص، إضافة التصويرية) في كل درجة هو الذي يضفي على الجهاز خصوبته؟» (1980, p.26) ثم إن پوتيتو، الذي يعلق على العلاقة منطقي مراسي، يرى أن «الفعل التركيبي يطابق ـ عند غريماس ـ الفعل النوعي، وعملية الإلحام هذه هي التي يبرز بها العكس ويوصل بها بين المنطقي والمراسي. أما ريكور فينطبق عنده هذا الإلحام على انفلاق يتعلق الأمر بعرضه كما هو». (1985, p. 263)

(2) يقول: «إن إضعاف النموذج المنطقي يتيح وحده جعل المواجهة تُوافق التضاد والتناقض على حدٍّ سواء». ويضيف قائلاً إنه كلما فاتت العلاقات المِراسيَّة المحضة ذات الطابع السجالي التمثيل المنطقي للتناقض ـ بل التضاد ـ، أوشك بناء المربع السيميائي أن يُختزَل في زخرف تمثيلي المراسية يلتزم السيميائي بنماذجه بعد فوات الأوان». (1980, pp. 19-20)

ومجمل القول إن نقد پ. ريكور (1980و 1984) يُرَدُّ إلى أربع قضايا أساسيّة هي:

أ) إن العلاقة السجاليّة، من النمط المشخَّص، ليست مجرد عكس للعمليات الأساسية للتركيب المنطقي (تضادّ / تناقض وإثبات/ نفي)؛

ب) إن ضَخَّ ضمائم تركيبيّة سرديّة حقيقيّة للسرد، غيرِ قابلة للاختزال بالضرورة إلى العكوس، يشكل إغناء واقعيًّا للسيميائيات السرديّة عند غريماس.

ج) إن عدم استغلال الإمكانات السرديّة والخطابيّة للنحو السطحيّ عيبٌ حقيقيٌّ في النموذج؛ لأن «الجواب على هذه القضيّة محكومٌ عليه مسبَّقًا منذ أن نُعت النحو العميق في البداية بأنه صعيد محايثة ونُعت النحو السطحيُّ بأنه صعيد تجلّ» (1984، ص. 85).

د) إنّ البُعد السيميائي للحكاية (أي البعد المِراسيّ – الوجدانيّ) يقتضي دلاليات للعمل وتركيبيّات مختلطة مترابطة معها ومتعلّقة في الوقت نفسه بالمجالين الخطاب الظواهريّ واللِّساني للخطاب.

ويَقْبَلُ ج. پوتيتو هذا النقد، فيقترح نموذجًا ويَقْبَلُ ج. پوتيتو هذا النقد، فيقترح نموذج النظرية الكارثيّة بديلاً قابلاً للحياة يرمي إلى تجاوز ثغرات النظريّة الغريماسيّة في الدلالة وأحروجات هذه

النظرية[1]. ومع ذلك، فإن القضيّة الحاسمة التي يطرحها النموذجُ السيميائي «القياسيّ» (مع أسبقية المنطقي-الدلاليّ على الخطابيّ-النصّيّ، والمردوديّة النموذجيّة للآلة السرديّة وتهميش النحو السطحيّ) هي ذلك الرِّهان المستمر علـى التماسك الداخليّ والذي لا يني يتباهى به بالرغم من الإضافات المهمّة التي خضع لها والمناقشات والتطويرات التي ما انفكّ يثيرها. وسنتناول بالمناقشة بعض التطويرات في الفصل الآتي.

(1) يقول پوتيتو مفسرًا: «إلا أن مشروع تضمين المِنطقة السيميائية مثل هذه الرياضيات البنيوية ومنحها وظيفة حتم موضوعي، ليس مشروعًا يتسم بالطابع نفسه الذي تتسم به بلورة نظرية وصفية ـ مفهومية. إنه يفترض هذه النظرية افتراضًا مسبقًا، ولكنه يرمي إلى تمريرها من طور «ميتافزيقي» إلى طور «فيزيقي»، 1985أ، ص. 269.

الفصل

الثالث

3

الغطاء السيميائي التصويريّ

أو مشاكل الخطاب

سنفحص في هذا الفصل المشاكل المتعلّقة بالمنطق العميق للمربّع السيميائي، وبالتأويل الدلاليّ للخطاب، وبالتنظيم التصويري لأكوان الخطاب، وبالنماذج التأويلية في السيميائيات النصية، مشكلاً مشكلاً. وسينصبُّ هذا الفحص النظري والمنهجي على النموذج المكوِّنيّ لألجيرداس جوليان غريماس (1966 و1970) والنموذج الدلاليّ عند فرانسوا راستيي (1987) والنموذج التصويري عند جوزيف كورتيس (1986) والنماذج التأويلية عند ل. ماران (1971) وبول ريكور(1983 و1984) وفرانسوا راستيي (1986 و1987) وإمبرتو إيكو (1985 و1988).

1 . المنطق العميق للمربّع السيميائي:

عند ف. نيف وآخرين (1976) أن الأطروحة المركزيّة التي طالما نوقشت هي الأطروحة التي تقوم على تبيان هل المربّع

السيميائي الغريماسي وريث بنى مماثلة توجد في المنطق أو الرياضيات أو علم النفس أو اللسانيات (المربع المنطقي عند أپوليوس، المسدَّس المنطقيّ عند بلانشي، البُنى المنطقيّة لمجموعة كلاين أو پياجي والبنى الثنائية عند ياكبسن في الفونولوجيا البنيويّة) أو هو الترجمة المناسبة لنمط خاصّ من البنية.

وعند أ. ده ليبيرا (1976أ) أن المواجهة وقعت بين الفلسفة والسيميائيات، وذلك بواسطة مناقشة «مربّعي» أپوليوس وأرسطو المبرهنِ عليها. ويتأتى من ذلك (I) إن جهاز أپوليوس نَسْخٌ مناسِب للمعطيات وليس بنية توليد؛ (II) إن البنية التصنيفية عند بويس وأرسطو بعيدة جدًا في تصوّرها عن بنى أپوليوس أو غريماس. إنها توليفة قابلة لأن تُؤوّل بأنها جهاز تربويٌّ؛ (III) إن الفكر الإغريقي فضّل دائمًا نشر مسألة من المسائل في تأليف أوَّليّ. وبنى الخيار بصفته مقابلاً للبنية الذهنية، والافتراق بصفته أثرًا للبنية المنطقية، والتضادّ (النسبيّ أو المطلق) بصفته تعبيرًا عن البنية الوجوديّة.

أما الأصول المباشرة للمربَّع السيميائي، فيبحث عنها أ. ده ليبيرا (1976ب) في الثنائية الياكبسونيّة عبر قراءة أ. أوتاكير[1] (1974). ونحتفظ منها:

(I) بأن البنية الأولية للدلالة تُقْرأُ بأنها ترابط نمطين منفصلين من التعارضات الثنائية هما: علاقة التضاد بين عناصر دلاليّة (السيمات) وعلاقة التناقض بين عناصر دلاليّة والنفي الخاص بكلٍّ منها.

(II) وأن الاستثمار المنطقيّ للمربّع السيميائي، حسب أوتاكير، يجب فهمه من المنظور الهيجلي الذي يطرح التناقض، مثلاً، بصفته تعارضًا حرمانيًّا. ويستخلص من ذلك أن المربّع السيميائي نوع من «الآلة المنطقية» لإنتاج تعارضات حرمانية على أساس تعارضات كيفيّة. وهو إذ يتميّز عن البنى المنطقية والفلسفية، يبقى «نموذجًا» مفتوحًا، أي بنيةَ توليدٍ حركيّةً تنتشر من البسيط إلى المعقّد.

وعند ف. نيف (1976) أن التقارب مع سداسي الأضلاع والزوايا بلانشي ومجموعتي كلاين وبياجي تقارُبٌ خصب مادام يتيح مقارنة بنى منطقية مختلفة بالرغم من تشابهاتها الظاهرة، ولكنه

(1) A. De Libéra (1976b), «Note sur "One binary opposition" d'Arild Utaker», in *Structures élémentaires de la signification*, sous la dir. de F. Nef (1976), pp. 49-55. Cf. A. Utaker (1974), *Semiotic square and binary oppostion, Linguistics*.

تقارب غير ملائم من وجهة النظر الإبستمولوجية نظرًا للاختلافات المسجّلة سواء على مستوى البديهيات أو على مستوى الاستثمار. ويذكّر بأن «مجموعة كلاين بنيةٌ جبريّةٌ قابلةٌ لتأويلاتٍ متعدِّدةٍ» أحدها هو بالضبط تأويل مجموعة بياجي في علم النفس التجريبيّ (1976، ص. 11). أمّا سداسي الأضلاع والزوايا بلانشي المنطقيُّ، فَتَبَلْوَرَ انطلاقًا من مربّع أبوليوس بتخطيط العلاقات التقديريّة بين مسنَدات مسنَدٍ إليه واحدٍ. ويلاحِظ أن هذا التخطيط ينصب على أشكال معجَّمَة وليس على سيمات يشتمل عليها المحور الدلاليّ. وعلى النقيض من ذلك، يسلّم بأن «صنافة غريماس (سـ)تنصبُّ على عناصر دلالية وليس على أشكال معجميّة؛ وعلاقة المربَّع هي (ستكون) المحور الدلاليّ» (المرجع نفسه، ص.12). ثانيًا، من المؤكّد أن العلاقة أسبق من الأطراف-المواضيع؛ إذ تنتمي العلاقة إلى الفكرة المنطقيّة البدائيّة، أعني فكرة الصِّلة. فهي إما مفترقة وإما مقترنة ولا تحيل البتّة إلى تحولات تطرأ على موضوعٍ هو معُطىً منذ البداية (حالة مجموعة كلاين).

أما ب أ. برانت (1976)، فيناقش النموذجَ النظريَّ تبعًا لمراحل جريانه الكبرى ليقترح تأويلاً «تحليل نفسي صحي» للمربّع السيميائي انطلاقًا من وضع مشروع «حقيقيّ» ومسؤولٍ عن أفعاله. وسَيَبْرُزُ تمظهر جديد للمواقع الصيغيّة للذّات حول الفعل (verbe) الصيغيّ **رأى**. وسيصير الفعل إراية. ومن ثَمَّ سيُقرأ الظهور بأنه فعل (faire) من أجل الإراية والكينونة بأنها إرايةٌ من

أجل الفعل. وهدف المؤلِّف هو «إضفاء الجدليّة» على العلاقات بين منطوقات وذوات حول دالّ رئيس يُرَدُّ إليه اعتبارُه تمامًا. «إن الفضاء السرديّ المعاد بناؤه بهذه الطريقة يلخِّص على العموم التمثيلَ الذي هو شكل عينيّ ومحدَّد تاريخيًّا من أشكال الإنتاج الدّالّ الذي لا يرتبط بالنص، بل يرتبط بأنماط الإنتاج الأوروپيّة» (المرجع نفسه، ص.155). ولا ينفتح التحليل الذي ينادي به برانت على الذات السيميائية التي تضطلع بـرؤية أعمالها وقول هذه الأعمال فحسب، بل ينفتح أيضًا على الذات «الغريزية» التي تنمذجها الذاتُ المجتمعيّةُ. هكذا يظهر تأمل نقديّ (ذاتيّ) للسيميائيات انطلاقًا من هوامشها، أي انطلاقًا من التحليل النفسيّ ومن المادية التاريخيّة على طريقة ج. كريستيڤا.

ويهاجم برانت (2891) الإشكالية الصيغيّة من زاوية التّحقيق وبواسطة تمفصل الاعتقاد (croire) والدراية (savoir). فيؤكد أن «ما هو معنيٌّ في إشكاليّة التحقيق إنما هو بنيةُ الدليل ومنطقُه، وذلك في علاقة هذا الدليل بالذوات، وهو منطق لم يوضحه المنظّرون الكلاسيُّون جيّدًا قط، وأتاح الفرصة باطرادٍ لانبعاث مشكلة وضع الحقيقة في الـ"تَواصل"، بالضبط». ويصرِّح قائلاً: «إنَّ خلاصتنا المؤقَّتة هنا هي أن الدليل مربَّع (مضاعَف)، يستتبع ثلاث ذوات»، هي المرسِل والذات والمرسَل إليه (1982 ص. 13).

ويشرع برانت (1986) في عودة ملحوظة إلى مشاكل السيميائيات العميقة مباشرًا تعديلات مهمّة في إطار النظريَّة

الكارثيَّة «القياسيَّة» لرونيه توم[1]. والظواهر التي يعادُ فيها النظر هي:

(I) تخطيط المربَّع السيميائي.

(II) تسويغ العلاقات والعمليّات.

(III) التبويب السِّيميّ إلى مقولات (المقولات الموجوديّة والرمزيّة). ويخلُص المؤلِّف إلى القول: «إنما شئنا أن نتناول المشاكل النوويَّة للمقام البدئيّ لتبيان العلاقة الداخليّة، «العضويّة»، للبنى التي يبدو أن التقاليد تقسو في الفصل بينها لأكثر ممّا ينبغي، بينما يتطور بعضها انطلاقًا من البعض الآخر من خلال انتقالات وتعقيدات صغيرة جدًّا فيما يبدو، وفي نوع من الانزلاق البنيويّ الذي تتيح لنا المرونةُ النظريّةُ لمفهوم العكس والقوَّةُ التحليليَّةُ لكارثيَّةٍ محرَّكةٍ إعادةَ بنائه وهما تعطيان معنى جديدًا للمشروع التوليديّ ولفكرة تكوُّنٍ صرفيّ سيميائي يشتغل فعلاً في مادّة المعنى؛ ويبيّنان بالمناسبة نفسها

---

(1) يقول إ. لاندوفسكي: «لا يحق للسيميائيين بصفتهم كذلك أن يناقشوا شرعية التجذيرات الرياضية التي يلجأ إليها المؤلف ليبرر استنباطاته تبريرًا هندسيًا. فهذا المظهر حتى وإن خفف من كل «تعقيداته غير اللازمة» يظل تقنيًا بما يكفي لكي يستحق نقاشًا بين متخصصين، لا شك في أنه سيجد مكانه في موضع آخر» (ضمن:
Avant-propos, 1986, p. 4, in *Actes sémiotiques/ Documents,* VIII, 75).

الشرعيّة السليمة للبحث الذي يُعَدُّ غريماس صاحبَه الرئيسَ، والإمكاناتِ التي يتيحها، ومواردَه التي لم تكد تُبْدَأ والتي تُظهرها اليوم امتداداتُها الطوبولوجية، الصيغيّة، التفاعليّة» (1986 ص. 25)[1].

أضف إلى ذلك أن ف. باستيد (1986) أكبّت على المشكلة الصعبة للتكميم والتدريج بين أطراف قابلة للتدرج منظَّمةٍ في بنية ثنائية أو ثلاثية أو خماسية. وتقول معلِّقةً إنه يبدو أن «أكبر مسافة بين تدرُّجين قد تكون إذن نزوع كل قطب نحو القطب الموافق له. وفي حالة منطق ثلاثي أو خماسي، (...) يمكن المماثلةُ عادةً بين القطبين السلبيَّين، وذلك عن طريق طابعهما القلِقِ المشترَك على كلِّ حال. فإذا كان القطبان متقاربَين، كان التمثيلُ الذي يفرض نفسَه على المقولة دائرةً، وكانت المسافة بين الطرف الإيجابيِّ والطرفين السلبيَّين أقلّ مما لو كانت المقولة خطًّا مستقيمًا لا متناهيًا» (1986، ص. 59). وتريد المؤلّفة أن تبيّن عدم مردوديّة منطقٍ للإفراط والتقصير[2]، فتدافع عن تجريب نماذج بديلة، أكثر توافقًا مع المواضيع الموصوفة وتتبدّى في شكل

---

(1) P. A. Brandt (1986), «Quatre problèmes de sémiotique profonde». in *Actes sémiotiques/ Documents*, VIII, 75, pp. 5-25.

(2) F. Bastide (1986), «Les logiques de l'excès et de l'insuffisance», *in Actes sémiotiques / Documents*, VIII, 79 - 80, pp. 7-57.

مقولات قابلة للتدرُّج أو في شكل حركيّات غير متنافية. يقول ج. فونتانيّ: «إن الطريقة التي تُبرِّر بها المؤلِّفة هنا المرورَ من تمثيل سطريّ لا موجَّه إلى تمثيلٍ خماسيٍّ مغلق، ثم إلى تمثيل مفتوح مستقطب (polarisé)، أو أخيرًا إلى تمثيل أُصوليّ بواسطة أطراف المربّع الواصفة (méta-termes)، ستلفت الانتباه لفتًا أخصّ؛ فهذه المؤلّفةُ المسلَّحة بالصبر، والمدجَّجة بالدقة في التفاصيل التي تدل على ألا شيء متروك هنا للحدس أو للهوى، تكتشف في هذه التحوُّلات نشاط عدة أنماط من الملاحَظات، التي تختلف وتتكامل وتتسلسل أدوار تدخُّلها ومستوياتهُ...» (التقديم، المرجع نفسه، ص. 4).

وعند ج. پوتيتو (1985أ) أخيرًا أنَّ المربَّع السيميائي إذ يتوسَّط للمقامين الرئيسيين للمجرى التوليديّ، أي الدلالة الأساسيّة والتركيب المشخَّص، فإن قضية «كينونته الشكليّة» التي يتسرّع السيميائيون في نعتها بـ«ـالجوهر المنطقيّ» تُطْرَحُ طرحًا حادًّا. وتستدعي هذه القضيّة الملاحظات التالية:

(I) إن المربع السيميائي ليس ذا طبيعة «بُولـيَّة»(*). ولو طبقنا عليه جبر بول، لأفضى بنا الأمر إلى مأزق من الطِّراز الآتي: إمّا نقص

(*) م.ع. - بوليّ: نسبة إلى المنطقي والرياضي البريطاني جورج بول (1815-1864) واضع المنطق الرمزي الحديث (في كتابه "التحليل الرياضي للمنطق" 1847)، الذي أدخل فيه العد الوضعي الرياضي. صاغ نظرية تدعى جبر بول، أي جبر المنطق.

التّجانس بين العلاقات المشكّلة للمربّع وإمّا تجلّيها تجلّيًا «فاسدًا» (بالمعنى المنطقيّ لهذه الصفة).

(II) إن العلاقات التي يرتكز عليها تمفصل المربّع الغريماسيّ لا تُتَرْجَمُ إلى لغة الجبر المنطقيّ، حتى أكثرُ تلك العلاقات أوليّة.

(III) إنّ الإشكاليّة السيميائية مختلفةٌ، من حيث التكوينُ، عن إشكاليّة من نمطٍ منطقيٍّ؛ لأن الوحدات البنيويَّة هي أوَّلاً وقبل كلِّ شيء قيَم موقعيّة، يحكمها مبدأٌ علائقي. والتركيب كالدلالة ليسا ترجمتين شكليَّتين لسيرورة الترميز أو التقرير كما هو الشأن في المنطق بمختلف مذاهبه. بل تتصرفان في السيميائيات السرديّة والخطابيّة وكأنهما جهازا تنظيمٍ أو تَمفصُلٍ للمادة الخطابيَّة.

والأطروحة التي احتفظ بها پوتيتو هي أن التخطيطيَّة (shématisme) الكارثية قادرة على التوحيد النموذج المكوّني والنموذج العاملي، وذلك بإدخال التعديلات التالية، التي تقوم على:

- إعادة بناء التركيب العامليّ في شكل تركيب دون -الحاليّ ينصبّ على الفعل النَّوعيّ ويتناوله من وجهة نظر المحلّيّة الكارِثيّة.

- تحريك الصِّنافة الأساسيّة بتصوّرها بأنها الفضاء الأوّل لتمفصُل راسخةٍ قابلةٍ للتخطيط الرِّياضيّ.

- إعادة تأويل العكس في اتجاه القراءة المزدوجة للبنى الطوبولوجية التي تنتمي إلى النموذج المكوِّني والنموذج العامليّ على حدٍّ سواء (بوتيتو، 1985أ، ص. 263).

امتدادًا لهذه الاقتراحات والمناقشات الإبستمولوجية والنظرية، نجد في تأمل غريماس عناصر مهمة للإجابة. فعند أ. ج. غريماس (1976د) أن الأمر يتعلق بتحديدٍ عقلانيّ لبنيةٍ، أي «شبكة من العلاقات المضمَرة في التجلِّي [والتي] تصير الموضعَ الوحيدَ الذي يمكن أن يقع فيه التأمل في شروط انبثاق الدلالة، كما تصير في الوقت نفسه الجهاز الذي يتيح إدراك المواضيع السيميائية» (1976د، ص.19). فلم يعد يُنظر إلى البنية بصفتها مفهومًا إبستمولوجيًّا فقط، بل أعيد التفكير فيها خصوصًا بصفتها مفهومًا إجرائيًّا، ذا قيمة استكشافيّة، يقتضي أن يُوصف كلُّ كيانٍ سيميائي بلغة الشبكة العلائقيَّة المضمَرة فيه. هذا الجهاز المفضِّل للعلاقات والمواقع بتحوَّل إلى (بنى أوليّة للدلالة) منها «المربَّع السيميائي الذي يسمى الاستعمالُ في فرضه والذي ليس إلا [أحد الـ] إمكانات» (المرجع نفسه). ومن ثَمَّ يجب أن تسمح هذه البنية بالمسعى الاستنباطيّ وتضمن تماسُك النموذج.

وبخصوص الطابع الشكليّ للمربَّع السيميائي (الذي يراه البعض مفرطًا في الشكلنة، ويراه البعض الآخر سابقًا للشّكلنة)، يلاحظ غريماس أنه «على عكس اللغات الشكليّة - الرياضيات أو المنطق بمختلف مذاهبه-، فإن المقصود عند السيميائي هو بناء

سيميائيات، أي نحو ودلاليات في الوقت نفسه. ومن ثَمَّ ليس المقصود بناء لغة شكليّة راضية عن تماسكها الخاصّ، بل المقصود بناء نحو مناسب لنمط معين من الواقع (المرجع نفسه، ص. 26).

وختامًا، يمكن القول:

(I) «إن هذه الخطاطة الثنائية، القويّة غاية القوة، تتيح فهرسَة كل العلاقات الخِلافيّة التي تميِّز كلَّ أثرٍ معنويٍّ» (أ.هينو، 1983، ص. 14).

(II) إنها قابلة للتطبيق على كل مستويات المجرى التوليديّ وإنها «تشكِّل التماسك العميق وتناظرات المستوى الخطابي على حدٍّ سواء» (المرجع نفسه).

(III) إنها تشكل توليفة «منطقيّة» من العلاقات التي تبرِّر هويّة أو غيريّة المقولات الدِّلاليَّة والعوامل السرديَّة والصور المضمونيَّة التي تشتغل في الحكاية أو الخطاب، وذلك بفضل العمليَّتين الموجَّهتين إثبات/ نفي.

(IV) إنها تقبل التأويلات المتعدِّدة وتذعن تمام الإذعان لكلِّ «تطويع» من نمط منطِقانيّ أو شكلانيّ أو غير ذلك (راجع القاموس، II، 1986. 34-38).

2. النموذج الدلاليّ عند فرانسوا راستيي:

إن الهدف الذي يحدِّده ف. راستيي لنفسه في كتابه "الدلاليّات التأويلية" (1987) هو وضع مبادئ وشروط فعاليّة نظرية دلالية

تأويليَّة تنتمي إلى معطيات الاختبار (وقائع لسانيّة أو نصّية، متعرَّفة جيِّدًا، من الناحية السياقيَّة، وتختلف عن المعطيات المبنيَّة في متن اللسانيّ البنيانيّ أو التوليديّ) وتسعى في أن تصف، بطريقة منظَّمة، كل المكوِّنات الدلاليَّة المتدخِّلة في التشكيل الدلاليّ - التداوليّ للمنطوق الجُمَليّ أو النصِّيّ، الذي يبدو دائمًا متعلِّقًا بمجموع أوسع يشمله، هو النص. ويقول مستنتجًا: «إلا أن واقعة ألا يكون نص من النصوص قابلاً للاختزال في متوالية من الجمل واقعةٌ تهم اللسانيات أساسًا، ولا سيما الدلاليات. ودون التسليم بـ«لسانيّات نصِّيّة» مستقلَّة، فإن الأمر يتعلَّق بوصف النص بأنه مِنطقة للموضوع اللسانيّ، مع تحديد عينيَّة علاقاته بدرجات المنطوق والصُّرفة» (1987، ص. 9). والمفهوم الرئيسي في هذه الدلاليّات هو مفهوم التناظر، الذي أعيد النظر إليه من وجهة نظر التأويل الدلاليّ حتى لا يرتبط بعد مباشرة بالبنية التركيبيّة للمنطوق ولا يخضع بعد لحدود هذا المنطوق. ويضيف قائلاً إن «الأساس يبقى هو القدرة على أن يُتناول بواسطة نظريّةٍ موحَّدةٍ الدرجاتُ الدلاليّةُ، من صُرفة ومنطوق ونص؛ بل قضايا تركيبيّة (...) أو مشاكل خلّفتها البلاغة (الاستعارة، المجاز المرسل، الاستعارة التمثيلية)» (المرجع نفسه، ص. 10).

غير أنّ النص يشكِّل، من المنظور الذي اختاره المؤلِّف، الدرجة الأساسية التي ستتبلور النظرية انطلاقًا منها، حتى ولو لم يحتوِ هذا النص بالضرورة كل المعطيات اللاّزمة لتأويله، «ولا سيَّما بناء

التناظرات أو تعرُّفُها». ويتبدّى استدعاء المعارف شبه النصيّة أو المحيطة بالنص وحشد الدراية الموسوعية أمرين لا غنى عنهما بالرغم من المساجلة التي خاضها فلاسفة اللغة أو الدلاليّون أو التداوليُّون أو السيميائيون في هذا الشأن. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بالقدرة على تناول شروط تداولية مضمرة في كل خطاب. إذ يذهب ف. راستيي إلى أن «الشروط التداولية، المعتبَرة عمومًا، هي في أساسها دون البنية الدلاليّة على قدر ما تكون مشكِّلة للطبقات الدلاليّة نفسها؛ وهي فوقها، على قدر ما يكون لها، منظورًا إليها خصوصًا، على المضمون اللسانيّ تأثيرٌ يتعلق بالسيميائيات وليس بذريعيّات مستقلة» (المرجع نفسه، ص.11). أما مشكلة الشكلنة، فإن المؤلِّف، وإن كان لا يشكُّ في ملاءمة مثل هذا الإجراء، يرى أن إدخالها في الطور الرّاهن للدلاليّات، وهو طور يُنعَت بأنه مفهوميٌّ-وصفيٌّ، أمرٌ ينقصه النضج. ومن ثَمَّ فالمقترَح، في هذا الطور من البحث، هو الطابع الوصفيّ المحض لنظريّة الدلاليّات التأويليّة.

ويقوم مسعى فرانسوا راستيي على:

(I) البلورة المنهجيّة لمبادئ وشروط دلاليّات مقوّميّة تدمج المعطيات التداوليّة.

(II) تحريك المفهوم المركزيّ الذي هو مفهوم التناظر.

(III) تحليل المنطوقات النصية الغريبة.

(IV) ومباشرة التأمل في مواضيع التأويل ووسائله.

والافتراضات المسبقة النظرية لهذا المسعى هي:

(I) التعدُّد السيميائي للألسن الطبيعيّة. ويُفهَمُ من ذلك أن مضامين نص «تتحملها» وتشير إليها مختلف أنساق الدلائل التي تتفاعل فيما بينها.

(II) تفاعُل السيميائي اللسانيّ والسيميائي التداوليّ - المجتمعيّ في شكل معايير وتشفيرات.

(III) تأثُّر النّص باستراتيجيّات حقيقية للقول - كما قد يقول ديكرو- توجِّه نمط القراءة الذي يمكن قراءة هذا النص به.

وإلى جانب هذه الافتراضات المسبقة، هناك اعتبارات أخرى تهم هذه المرة قطاعًا آخر من قطاعات العلوم الإنسانيّة، هو - في حالتنا هذه- الذكاء الاصطناعيّ، الذي يهتمُّ عن كثب بمشاكل التمثيل الشكلي للمعارف، ولاسيّما بواسطة بناء شبكات دلالية، والبحث في التناظرات النوعية، ووصف «المضامين» وفقًا للخصائص الجوهرية للطبقات التي تشتمل عليها، وإجراءات الحفظ، إلخ. ولذلك، لا يشكل الذكاء الاصطناعيُّ للدّلاليّ، في الحقيقة، مجالاً للبحث المتوافق مع مجاله فحسب، بل يشكِّل على الخصوص مجالاً لتطبيق الأجهزة التي تصورها وتجريبها واختبارها. كذلك، يمكن الأبحاث المنجزة في مجال علم النفس المعرفيّ أن تلقى صدىً مقنِعًا في مجال الإعلاميّ أو اللساني الدلالويّ.

لنذكّر -في إيجاز- بالنقاط الرئيسية المسجّلة في مساعي راستيي المنهجيّة:

(I) بما أن الأمر يتعلق بمبادئ وشروط الدلاليّات الصغرى أو الدلاليات المقوِّمية، فإن راستيي يُبْرز أولاً وقبل كل شيء الخلط المسجّل بين المستوى النُّوئيميّ والمستوى السيميّ. فالمستوى النوئيميّ يتشكل من النوئيمات، أي من الأوّليّات أو الأفكار اللامعرَّفة في النظريّة السيميائية والتي يمكن أن تشتغل كلّيّاتٍ منهجيةً، ضروريّةً لبناء نماذج. ويستنبط بعض اللسانيين من قيمتها الإجرائية كلّيّةً نسبيّة أو افتراضيّة في مجملها. أما المستوى السّيميّ، فهو غير قابل للانفصال عن الموضوع. والسيمة مكوِّن أساسيٌّ للسمامة ولها أهمية اختبارية، يمكن البرهنة عليها على الصعيد التجريبيّ. وتُعرَّف - على طريقة پوتيي - بأنها «السمة التمييزية الدلالية للسمامة، نسبةً إلى مجموع صغير من الأطراف الجاهزة في الواقع والقابلة للاستعمال على الأرجح عند المتكلِّم في ظرفٍ تواصليٍّ معيّن» (ب. پوتيي، 1980، ص. 169؛ ذكره ف. راستي 1987، ص.33). هذه الشروط اللسانيّة - التداوليّة، والمنظَّمة تراتبيًّا، هي التي تعرِّف السّيمة، مع العلم أنه في «اللسان، تحدَّد الطبقات بشروط تداوليّة عامّة؛ وفي السياق، يمكن أن تُحدَّد بشروط ذريعية محلية» (راستيي 1987، المرجع نفسه، ص. 34). وعلى العموم، فإن المسلّمة الأساسية التي تبنّاها المؤلِّف هي أن مضمون نصٍّ، أيًّا كان، لا يمكن أن يُحَدَّد إلا بتفسير السياق التداوليّ المضمَر فيه.

(II) فيما يخص التفاعل السيميائي للألسن الطبيعيّة التي تفعّل مختلف المعايير المعمول بها في فضاء التواصل (معيار لساني

نموذجيّ، معيار مجتمعيّ، معيار فرديّ)، فمن المؤكَّد أن التفاوتات بين المعيار المؤسَّسيّ والمتغيِّرات السياقية، المجتمعيّة أو الفرديّة، ليست تفاوتاتٍ مطلقةً. هذه المعايير ملائمة ونسبيّة؛ لأن بين أفراد جماعة لسانيّة قاسمًا مشتركًا ثابتًا لا يتغيّر. وهكذا - وكما يلاحظ أ. كوزيريو-، فـ«بين اللهجة المحسوسة والمعيار المجتمعيّ، يمكن أن تندرج كدرجة وسيطة هي المعيار الفرديّ، وهو تجريد لا تُقصَى به إلا عناصر اللهجة، التي هي عناصر مستحدَثة واتّفاقيّة كلّيًّا، ولكن من أجل الحفاظ على كلِّ ما هو تكرارٌ، نموذجٌ ثابتٌ في الأفعال اللِّسانيَّة للفرد المعنيّ» (1976، ص. 250؛ ذكره راستيي، المرجع نفسه، ص. 39).

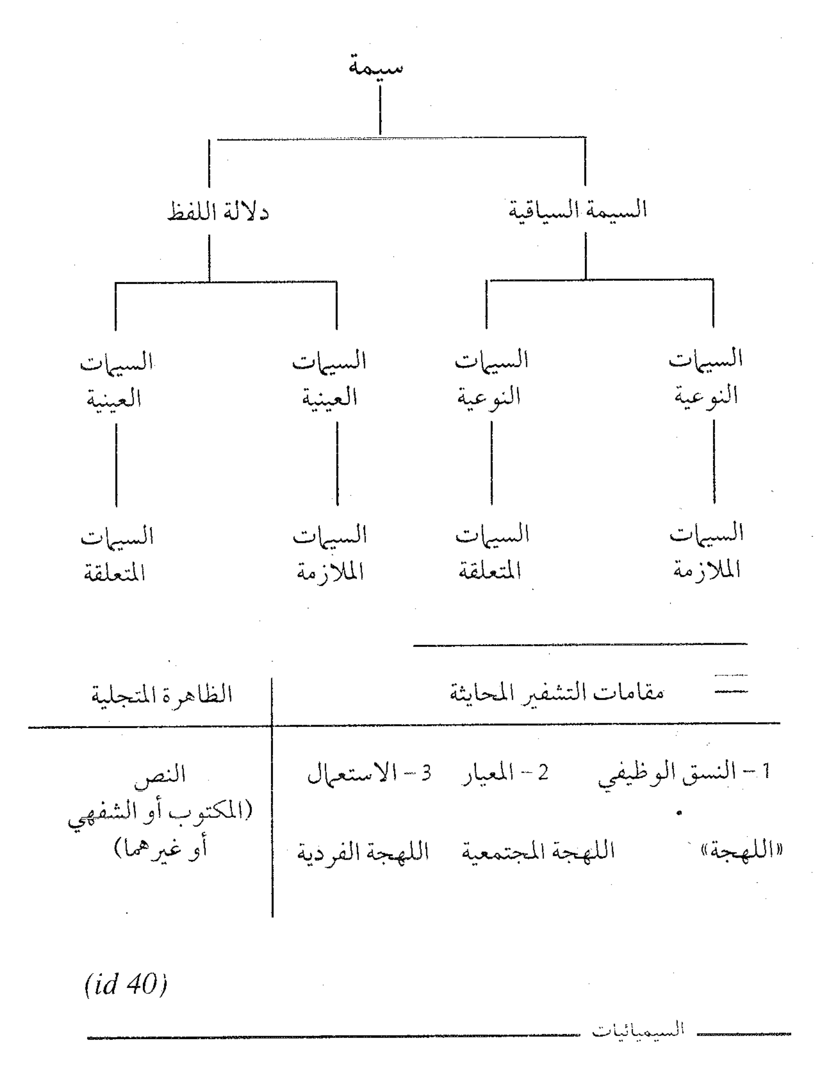
وتداركًا لهذه الصعوبات، يقترح الدِّلاليُّ التأويليُّ تجاوز الإطار الضيِّق لمفهوم اللسان، الذي من الواضح أنه لا يكفي للإحاطة بالتشفيرات المسجَّلة في نصٍّ من النُّصوص؛ كما يقترح تكييف التمييزات التي قدّمها يالمسليف، وأعني الخطاطة والمعيار والاستعمال والفعل[1].

(III) ويضع راستيي تنميطًا «وظيفيًّا» للمكوِّنات الدِّلاليّة، فيميِّز المكوّنات اللسانيَّة الواصفة (أو النوئيمات) عن المكوِّنات اللِّسانيّة المحضة التي تتوزّع إلى سيمات ملازِمة وسيمات

(1) عند راستيي (1987)، تشير فكرة النص إلى طبيعة الفعل وتشير فكرة النسق الوظيفي إلى طبيعة الخطاطة. وتوزيعهما هو التالي:

متعلّقة، وتشتمل كلُّ طبقة على سيمات نوعيَّةً وسيمات عينيّةً. وهذا التمظهر سيرتكز عليه تحديد بنية السَّمامة. وتمثَّل هذه السَّمامة كما يلي (راستيي، المرجع نفسه، ص. 53):

الخطاطة 13



(id 40)

أما اللهجة، فتعني عند المؤلف لسانًا وظيفيًا، ذا طابع تواقعي وتناضدي وتواكبي بالتعارض مع اللسان، ذي الجوهر التاريخي.

ملاحظات:

1. يلاحِظ راستيي أن «تعريف السيمات النوعيّة والسيمات العينيّة متعلّق بطبقةٍ من السّامات. وبعبارة أخرى، لا تُعرَّف السَّامات بأنها مجموعات من السِّيمات، بل تُعرَّف - بعبارة أدق - بأنها مجموعات فرعيّة من السيمات، ضمن مجموعة من التعريفات. فليست السيمات علاقات بين مجموعات، بل هي علاقات بين مجموعات فرعيّة» (المرجع نفسه، ص. 49).

2. سيُجْرَى تحديد السيمات (في سيمات نوعيّة/ عينيّة وملازِمة/ متعلِّقة) تبعًا لانتمائها إلى:

(I) صُنفةٍ (توافق الحقلَ المعجميَّ إجمالاً).

(II) مجال (للاستعمال، يُقْصي فعلاً كلَّ تعدُّد دلاليّ).

(III) بُعد (تقترب سماته الوصفيّة من «السمات الانتقائيّة» في النحو التوليديّ التحويليّ التشومسكيّ).

3. إن التمييز سيمات ملازمة/ سيمات متعلِّقة يردِّد تمييز پوتيي التقليديَّ بين سمات تقريريّة وسمات إيحائية معدِّلاً إيّاه من وجهة نظر المضمون المسنَد إلى تلك السّيمات ومن وجهة نظر التوزيع الذي كُرِّس لها. ومن الواضح أن راستيي يُدخِل

السيمات المعنيّة سواء في مستوى السّيمات النّوعيّة (classèmes) أو في مستوى السّيمات العينيّة، (sémantemes)، بينما عند پوتيي تجمَّعُ هذه السيمات، ولا سيَّما السّيمات المتعلِّقة، في طبقة تُنعت بأنها مناسبة (أو مقدَّرةٌ).

4. تتمُّ العلاقة السيمية بواسطة المؤوِّلة (بمعناها الحصريّ جدًّا والذي هو وحدة سيميائية مَّا تتعلّق بالتعبير أو المضمون. ويتميّز هذا المعنى عن مفهوم پورس ومفهوم إيكو) (1975). «مؤوِّلةَ سيمةٍ نوعيّةٍ تُحتِّم مجموع تعريفات هذه السيمة (...). ويمكن المؤوّلة أن تكون وحدة سيميائية ما، سواء انتمت إلى صعيد المضمون أم انتمت إلى صعيد التعبير. وتُحدد العلاقة بين سيمة ومؤوِّلتها بنسق تشفيريٍّ، سواء أكان هذا النسق نسقًا وظيفيًّا للّسان أم كان معايير أخرى. وتعرُّفه هو من اختصاص الدِّلاليّات التأويليّة» (المرجع نفسه، ص. 55).

5. إن سياق سمامة يحدِّده «مجموعُ السَّمامات التي تدخل معه ضمن نصٍّ معيَّن في علاقة تأثير- أيًّا كان موقع التعابير التي تُجلّي تلك السَّمامات» (المرجع نفسه، ص. 73).

6. من هذا المنظور، يمكن توسيع موضوع الدِّلاليّات ليشمل المعيار الممكن. ومن ثَمَّ، فإن «العلاقة بين النسق والمعيار يمكن أن يفكَّر فيها ضمن الدلاليّات الصغرى بصفتها علاقة بين سمات ملازِمة وسمات متعلِّقة» (المرجع نفسه، ص. 55).

(IV) بما أن راستيي انتقد المفهومَ الأكبرَ، مفهومَ التناظر (المماثِل

لفكرة «التلاحم النصّيّ» في أطر نظريَّة أخرى ولفكرة «الاستمرار الموضُوعاتيّ» عند پوتيبي (1974))، فإنه حاول أن يرسم تاريخه[1]، ويوضِّح ملاءمته ورهانه قبل إعادة إدراجه في اقتصاد اللّسانيّات الوظيفيّة. وعنده أن التناظر لا يمكن أن يُعرَّف تعريفًا تركيبيًّا؛ لأنه محدَّد على الصعيد المركبيّ فقط. ثم إنه ليس مبَنْيَنًا منطقيّاَ. وهو يتوزّع بما هو مجموعٌ غيرُ منظّم.

هذا التعريف الذي قدّمه راستيي (والذي اقتبسه من كتاب "بحوث في السيميائيات الشعرية" (1972، نشر أ. ج. غريماس)) يستدعي الملاحظات التالية:

- إن دراسة التناظر تنتمي إلى مجال الدّلاليّات الصُّغرى حصرًا، وهي الدِّلاليّات التي تهتمّ بماهية المضمون فـ«ـتشتغل» فيما دون السَّمامة. أما التركيبيات، فتقع على صعيد أعلى وتتناول شكل المضمون.
- إن التناظر يُتَصَوَّر بأنه «متواليةٌ منسَّقة (وليس مجموعًا)»، منظَّمًا منطقيًّا يُغَلِّبُ علاقات تساوُق وتعادل بين مكوِّنات متناظرة.
- إن العلاقات التركيبيَّة لا يجب إهمالُها في «رسم المجرى التأويليّ

---

(1) يرجع إلى أ. ج. غريماس (1966 و1970) وراستيي (1972 و1973) وأ. ج. غريماس وأ. ج. كورتيس (1979) وإلى مؤلفين أمثال س. كربرات ـ أوريكيوني (1976) أو جماعة مو (1977) أو أ. إيكو (1975 و1985).

الذي يتيح تعرُّف تناظر مَّا: فهي تعرض على الخصوص الطابع المتشابِه أو المتبايِن للسياقات» (راستيي، 1987، صص.97-96).

وعند هذا الدِّلاليّ أن فرضيّة ملاءَمة مفهوم التناظر في التحاليل النصية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار: **(I)** «تردُّدَ سمة ملازمة في مقطع من النص؛ **(II)** معطيات عن النص (المؤسَّسة التي صدر عنها، عنوان النّصّ، النّوع الأدبيّ الذي ينتمي إليه، تاريخ نشره، إلخ.)؛ **(III)** معطيات عن السياق المجتمعيّ والتاريخيّ، بدءًا من المؤلِّف» (المرجع نفسه، ص. 108). وسيتمُّ التحقُّق من الفرضيَّة المعنيّة أو تأييدها بأن تُسْتَخْرَجَ من النص السيماتُ المتردِّدةُ (الملازِمةُ أو المتعلِّقةُ)، من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية والتي تنتمي إلى سَيامات، تعجِّمُها إعادةُ كتابتها أو تعيدُ بناءَها. طبعًا، يمكن أن يتغيَّر عددُ التناظُرات المتعرَّفة في نصٍّ وتعرُّفُ المكوِّنات الدِّلاليّة وإعادة تشكيلها، بتغيُّر سيرورات القراءة. والتناظراتُ المستخرَجة قابلةٌ لأن تترابط مع وحدات نصية مختلفة، ذات طابع سرديّ أو خطابيّ.

وفضلاً عن ذلك، فإنّه «إذا أُيِّدت عدَّة فرضيّات [القراءة] في النص الواحد، سُعيَ في تقويم مختلف التناظرات تبعًا للمقاييس التي تخصُّ مدى صلاحيّتها وإنتاجيَّتها السّيميّة (التي تحدّدها العلاقةُ بين السيامات المفهرَسة والأخبار عبر النَّصِّيَّة المطلوبة) ودرجةَ ملازمتها (بما أنّ تناظرًا مشكَّلاً من سيمات متعلِّقة فقط يبدو

أقلَّ احتمالاً من تناظر آخر) والتعقيد النسبيّ للمجاري التأويلية التي تتيح تعرُّفها» (المرجع نفسه).

(V) وبخصوص تنميط التناظرات، يفترض راستيي خمسة أنماط من المقاييس هي:

- المقاييس الكيفية المتعلِّقة بالمكوِّنات الدِّلاليّة المشكِّلة للتناظر، وهي المقاييس التي ستستطيع أن تميّز التناظرات النوعيّة عن التناظرات العينيّة، والتناظرات الملازِمة عن التناظرات المتعلِّقة. ولابدّ من ملاحظة أن التناظرات النوعيّة تتوزّع إلى تناظرات نوعيّة صغرى ونوعيّة وسطى ونوعيّة كبرى تبعًا لانتمائها إلى الصُّنفة أو إلى المجال أو إلى البُعد.

- المقاييس، التي يمكن تسميتها عامّةً، والمتعلِّقة بالقواعد السيميائية لنسقيّةِ اللسان: من قواعد للصرف والتركيب وقواعد للمعجم، إلخ.

- المقاييس الكمِّيَّة التي تحيل، من الناحية الإحصائيَّة، إلى الكثافة السِّيميَّة، وإلى هيمنة نمط من السِّيمة، إلخ.

- المقاييس التوزيعيَّة المحدِّدة لتناظرات تُدعى شاملة أو موضعية تبعًا لمواقعها الخاصة في مركَّب أو في مقطوعة خطابيّة.

- المقاييس «التفاعليّة» التي تصف «أنماط التعالق الأساسيّة

[التي] يمكـــن أن تظهـــر فيها بينها» [أي فيما بين التناظـــرات]» (المرجـــع نفســـه، ص.15). ويمكـــن للعلاقات المؤثِّرة في التناظرات المشترَكة الحضور أن تكون علاقات افتراق (سواء أكان افتراقًا جامعًا أم كان افتراقًا مانعًا) أو تناقض أو تنافر فتُحْدِثَ بذلك تناظرًا متعدِّدًا، بالمعنى الحصريِّ للفظة.

وبموازاة هذه العلاقات، توجد أيضًا علاقاتُ اقتران واستتباع، ستشكل ما يدعوه راستيي حزمةً تناظريّةً أو حزمةَ تناظراتٍ.

وبالمقابل، فإن التعارضات من نمط تناظرات تقريريّة ≠ تناظرات إيحائيّة وتناظرات تصويريّة تناظرات موضوعاتيّة هي تعارضات مرفوضة؛ لأنها:

(I) لا تقوم على نماذج متماسكة وصريحة.

(II) يتغير تعريفها من مؤلِّف إلى آخر ومن إطار نظريٍّ إلى آخر.

(III) تخلط بين أصعدة مختلفة ومستويات متنافرة.

(IV) غالبًا ما تُستنبطُ من استراتيجيّة المحلِّل التأويليَّة أكثر مما يُعاد بناؤها اختباريًّا.

(VI) وبعد أن يفترض راستيي هذه المقاييس، يثير مشكلة التناظر الأدنى ويتناول قضيّة تلاحم المنطوقات الشاذّة أو الغريبة (المنطوقات الحشويّة، المتناقضة، غير القابلة للتحديد أو العبثية

أو «الخاطئة») بلغة درجات التناظر وقيمة الحقيقة والإحساس بالمرجعيّة وشروط قابليّة التأويل.

ملاحظات:

1. عند هذا الدِّلاليّ أن درجات التناظر (توافق / تنافر، تطابق/ تنافٍ) أو التبدل الموقعيّ ستحدِّد صحة المنطوقات التحليليّة أو خطأها وتحلّ نهائيًّا محلَّ درجات الحقيقة عند المنطقيِّ.

2. يُلجأ إلى تسويرات (hedges) ج. ليكوف، التي تُعرَّف بأنها «محدِثات تعدِّل درجة تناظر المنطوقات وتبدُّلها الموقعي»، ومن ثم تميل إلى تحويل القيمة التحقيقية للتعارضات الموافقة (المرجع نفسه، ص.161).

3. إن تناول التناظر داخل المنطوقات التحليلية انصبّ خصوصًا على المنطوقات أو المركَّبات الحَمْليَّة كالمنطوقات الحشْويّة أو المتناقضة.

4. فيما يخص الشروط الدنيا لقابليّة التأويل، يصوغ المؤلِّف منطوقين «قويَّين» هما:

أ) «لكي يكون منطوقٌ أو مركَّبٌ ذا تبدُّل موقعي قابلاً للتأويل، لابدّ للسَّمات التي بينها علاقة حمل من أن تختلف بسيمة واحدةٍ على الأقل (حتى ولو كانت هذه السيمة متعلّقة)».

ب) «لكي يكون منطوق أو مركّب ذا تبدُّل موقعيّ قويٍّ قابلاً للتأويل، لابد من أن تتضمن السمات التي بينها علاقةُ إسناد سيمةً متطابقةً واحدة على الأقل» (المرجع نفسه، ص. 164).

وهو يرى أيضًا أنّ قواعد التأويل يجب أن تُدْمَجَ في المكوِّن الدلاليِّ؛ لأن «تطبيقها مقدِّمة لكلِّ تحليل تصديقيٍّ - شَرطيٍّ (...). حتى معنى منطوق وقابلية تلقِّيه، لا يمكنهما أن يحدَّدا خارج السياق اللسانيّ أو خارج المحيط التداوليّ لهذا المنطوق أو خارجهما معًا. لذلك، فالنص ليس "بَعْدَ" المنطوق، بل هو "قبْله"؛ فظواهر التناظر خاصَّةً هي التي يحدِّد بها تلاحُمُ النص تلاحُمَ المنطوق» (المرجع نفسه، ص. 165).

(VII) يستعرض راستيي مختلف وجهات النظر المتعلّقة بالتأويل (التأويل التشومسكيّ للجمل الملبسة؛ والتأويل في المنطق، عند كواين خاصة؛ والتأويل في السيميائيات البورسية والغريماسية؛ والتأويل في تأويليّات ريكور) بغية إبراز ملاءمتها وقصورها أفضل إبراز، فينتهي به المطاف إلى الدلاليات التأويلية كي يرسخ مبادئها وشروط فعاليتها.

ويمكن بسط الأسئلة المطروحة على هذه الدلاليّات فيما يلي:

أ) ماذا تعني قراءة نصّ، أي تأويله؟

ب) ما الذي يجب قراءته في هذا النّصّ؟ (مشاكل التعاليم المسجَّلة في مضمون النص ودراية القارئ الموسوعيّة).

ج) ماذا يعني تعدُّد المعاني في نصّ؟

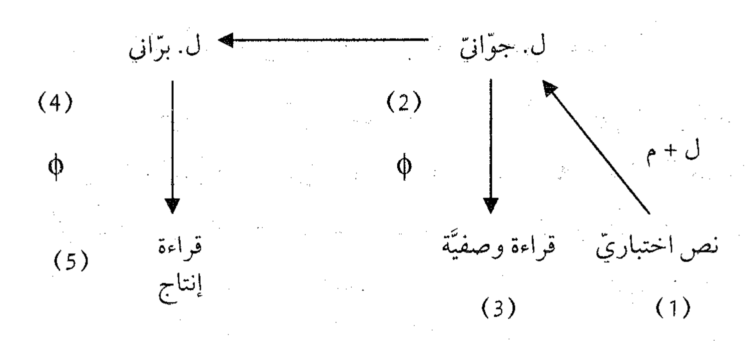
د) كيف يُقرأ نصٌّ- مصدر انطلاقًا من نصٍّ- هدفٍ؟

يُبْرَزُ مَجْرَيَانِ تأويليّان لهذه الغاية هما: تأويل جوّانيّ وتأويل برّانيّ. فأما التأويل الجّوانيّ، فـ«ـيُبرز السيمات (الملازِمة أو المتعلِّقة) التي تُفَعَّلُ في النص» (المرجع نفسه، ص. 221) ويحشُدُ عمليَّات التحليل والمحافظة والتكثيف. وأما التأويل البرّاني، فـ«يبرز مضامين لا تُفَعَّلُ في النص المؤوَّل» (المرجع نفسه) ويستتبع عمليات تحويل واستبدال وحذف وإدراج.

ولابدّ من ملاحظة أن المؤلّف يرى أن هذه الأنماط من التأويل لا تتطابق قبليًّا مع التمييزات التقليديَّة بين المعنى الحقيقيّ/ المعنى المجازيّ؛ المعنى الحرفيّ/ المعنى الرمزيّ؛ المعنى الظاهر/ المعنى الخفيّ، إلخ.

(VIII) والحاصل أن قراءة نص هي النتاج النهائيّ لتأويل جوّانيّ أو برّانيّ، أو جوّاني وبرّاني معًا لهذا النص. وتكون حالتان ممكنتين، وهما: قراءة وصفية لا تصدر إلا عن تأويل جوّانيّ وقراءة إنتاجيّة تتأتى، كلًّا أو بعضًا، من التأويل البرّانيّ. أما مراحل المجرى التأويليّ للدّلالي - المحلِّل، فتُخطَّط بهذه الطريقة:

الرسم البياني 3



(المرجع نفسه، ص. 232)

حيث:

تدلّ لِ على النسق الوظيفيّ للسان.

وتدلّ مِ على المعايير المجتمعيّة- الثقافيّة.

وتدلّ إِ على طرائق إعادة الكتابة.

ويجب أن يُفهَم النّصُّ الاختباريّ بأنه مجموعٌ، صوتيٌّ أو خطيٌّ، منظَّمٌ ومتجانِسٌ.

ملاحظات:

1. إن العلاقتين 1 ← 3 و1 ← 5 غير الممثَّلَتَيْن في الخطاطة، هما

2. إن للمجرى طابعًا تكراريًّا: فكل تأويل قابلٌ للتأويل بدوره.

3. إن التناظر لا ينحصر البتّة في التأويل البرّانيّ.

4. إن هذا التناظر يمكن أن ينحصر في التأويل الذي يجري عليه أو أن يتهادَّ معه.

5. هذا التناظر يستطيع أيضًا أن يكون إنتاجيًّا في إبراز البعد التناصيّ لكلّ ما يُفحَص من نصوص.

أضف إلى ذلك أن التأويل يفترض افتراضًا مسبَّقًا مضمَرًا، نموذجًا لكفاءة تأويلية تكتسبه الذات المؤوِّلة. فهل يوجد نموذج واحد للكفاءة ليس غير أو عدة نماذج؟ لا يجيب راستيي إجابة قاطعة في هذا الشأن، ولكنه يظن أن «أفضل نموذج للكفاءة التأويليّة ربما هو (...) نموذجٌ لتفاعل عدَّة أنماط من الكفاءة. ولعل نظريّات التعقيد حديثة العهد هي وحدها التي ستتيح اقتراح صياغة له» (المرجع نفسه، ص. 260).

أما المجرى العينيّ للتأويل، فلا يفترض مسبَّقًا معرفة النسق الوظيفيّ للسان والتضلّع منه فحسب، بل يفترض افتراضًا مسبّقًا أيضًا المعايير الفرديّة والمجتمعيّة والثقافيّة والمعطيات المباشرة للمحيط التداوليّ على حدٍّ سواء.

وختامًا، يمكن القول إنّ حجاج راستيي الممحَّص يرمي إلى إبراز الأطروحات التّالية[1]:

(I) إعادة الاعتبار للمعنى الحرفيّ المرتبط بالشروط التداوليّة لتكوُّنه

---

(1) انظر عرض م. أرنولد (1987) ضمن:

Actes sémiotiques / Bulletin. X, 42, pp. 57 -60.

وتلقّيه. وعلى العموم، يعتبر المعنى نتاجًا فعّالاً لعدد معيَّن من العمليّات التأويلية التي لها الفضل في تفعيله.

(II) الاستعجاليّة الدلاليّة التأويليّة تعمل فيما دون المفردات والسيمات الموافقة لها. والمهام التي أُسندت إليها هي التالية: «تبيان كيف تنتج استراتيجيَّةٌ قراءةً، وكيف توافق أنماطَ الاستراتيجيّات أنواعٌ من القراءات؛ وتوفير وسائل تقويم نسبيّ للاستراتيجيات، بل (مادامت الحقيقة مُقصاةً) تحديد درجات احتمال الحدوث تبعًا لهذه الفرضيّة أو تلك» (المرجع نفسه، ص. 263). ومع ذلك، فإن مقاييس التقويم العقلانيّ للقراءات الناتجة ليست في متناولها.

(III) تفوُّق الاستراتيجيّة على المنهج والتأويل. فكلُّ تأويل يخضع، في التحليل الأخير، لاستراتيجيّة ويصدر عن نظريّة خاصة. ولذلك، فالتعاليم التأويلية هي أبنية وليست معطيات مباشرة وموضوعيّة للتحليل.

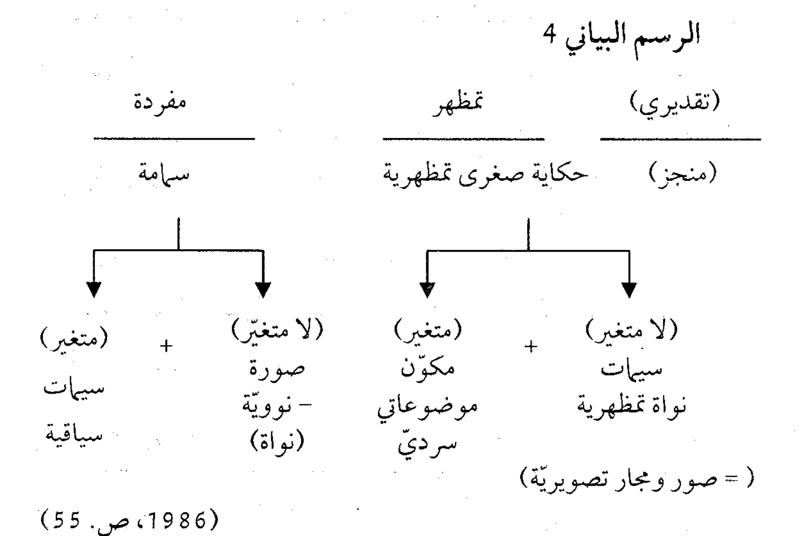
(IV) إن الفهم المثاليّ لنص من النصوص يمرُّ بالضرورة بمعرفة التفاعل الذي تحكَّم في ولادة ذلك النص والذي يجمع اللسان والذات والمجتمع، كما أنّه يمرُّ بالإلمام بهذا التفاعل.

3. النموذج التصويريّ عند جوزيف كورتيس:

بالتوازي مع نموذج دلاليّات راستيي التأويليّة (1987)، يتطور نموذج جوزيف كورتيس «التصويريّ» (1986) انطلاقًا من أساس سَيميٍّ يؤلّف النواة المكروريّة «الصلبة» اللامتغيّرة مع

التمظهرات السّيميّة غير القارة والمتغيِّرة التي تولّد، داخل كون أصغرَ معيَّنٍ، صورًا ومجاريَ تصويريَّة موضعيَّةً ودالّةً. ويمكن رسم هذا التنظيم كما يلي:

الرسم البياني 4



(1986، ص. 55)

ويقول المؤلّف: «من هذا المنظور، سنعرّف الحكاية الصغرى التمظهريَّة بأنها إنجاز، في الخطاب، للتمظهر الذي يُفْهَمُ حينئذٍ بأنه جهازٌ تقديريٌّ، يتَّخذ صورة السمامة التي هي إنجاز وُرُودِيٌّ للمفردة.

وبالموازاة مع السَّمامة التي تتضمن نواة وأساسًا سيميًّا سياقيًّا، قد تُعرَّف الحكاية الصغرى التمظهريّة، بدورها، بأنها جَمْعٌ بين التمظهر بمعناه الحصريِّ (أو النواة التمظهريَّة، التي تتضمن الصور والمَجاري التّصويريَّة) ومكوّنٍ موضوعاتيّ - سرديّ، يتغير بتغيّر السياقات» (المرجع نفسه).

ويتناول كورتيس مثال «motif» (بمعناها التأثيليّ)، أي «مكرورة» «الرسالة» في الخرافة العجيبة الفرنسية، فيعتبر هذه الوحدة تمظهرًا (تقديريًّا). فـ«ـالرِّسالة- الخبر» أو «الرسالة- التعرُّف»، «الرسالة- الحماية» كُلُّها تفعيلات للـ«حكايات الصغرى التمظهريّة» الموافقة التي تتوفر، كلٌّ منها على حدة، على نواة تمظهريَّة مشتركة (هي «الرسالة» في حالتنا هذه) وأسٍّ «موضوعاتي - سرديّ»، عارض أو متغيِّر (نقل دراية أو ضمانة أو سلطة، إلخ.).

وبناء على نمط «الرسالة»، سيكون للتوزيع التصويريّ هذا التمظهرُ الموضوعاتيُّ -السرديُّ أو ذاك. وإليكم توضيحًا، يخص حالة «الرسالة - الحماية»:

الجدول 16

الشكل الموضوعاتي - السردي		التوزيع التصويري	
الأدوار العامليّة	الأدوار الموضوعاتية	الأدوار التصويريّة	الصّور
ذ 1 مرسل	/ حام /	«باعث»	«كتب»
			«سلّم»
ذ 3 ذات موفدة			
ذ 3 مرسل إليه	/ محمي /	«متلقٍّ»	«تلقيّ»
			«قرأ»
م موضوع	/ حماية /		«رسالة»

(المرجع نفسه، ص. 57)

ومن المهم ملاحظة:

(I) أن تحديد الصورة خاضع للموقع الذي تحتلُّه في التسلسل المركَّبيّ للخطاب. ولدينا هنا منطوقُ مبدءٍ طوپولوجيّ كلاسيٍّ في السيميائيات الغريماسيَّة ونقدٌ ضمنيٌّ للاختيار «التصويريّ -المرجعيّ» عند إ. پانوفسكي (1967-1976).

(II) وأن تسجيل الصورة يجب القيام به ليس على الصعيد المركبيّ فقط، بل أيضًا على الصعيد المنتخبيّ؛ لأن «الحقيقيّة الدلالية للخرافة العجيبة، فعلاً، أن تستكشف وتحلّل كلَّ العلاقات، الموجودة في النص والمتجاوِزة له على حدٍّ سواء، والتي تَعْقِدها الصور فيما بينها، في الجسم المختار» (المرجع نفسه).

(III) وأنَّ تَمَفْصُلَ التصـويريّ، في شكل تعارضات أساسيّة إلى حـدٍّ ما، مستقلٌّ عن المركّبيّة الخطية للحكاية. وهناك بُعدٌ آخر يجب تفعيلـه في التحليل النصـيّ للحكايات والذي هو البعد «الشعريّ» التصـويريّ الذي يمكنه أن يَفتح للبحث أفقَ «شبكة جديدة للقراءة التأويليّة» (المرجع نفسه، ص. 58).

ومن ثَمَّ يقترح المؤلّف تنظيم التصويريّة حسب نمطين موافقين لـ«فضاءات» الإيضاع السرديّ ولـ«ـفضاء» الإيضاع الخطابيّ، هما التصويريّة السرديّة والتصويريّة الخطابيّة. وقد يتعلق النمط الأول

بالمفهوميّ التجريديّ، والثاني بالإيقونيّ العينيّ[1]. انطلاقًا من هذا التمفصل، المنهجيّ على كلّ حال، يجوز تمثيل الشفرتين الموضوعاتيّة والتصويريّة المضمَرتين، واللتين ترتبط أولاهما بمفهوم التمظهر والثانية بمفهوم المكرورة. وتتكفّل الشفرة الموضوعاتيّة بالتنظيم المركَّبيّ للمعطيات التصويريّة وبضمان توزيع متماسك لها، داخل تمظهر خاص وبالقياس إلى تمظهرات قريبة أو بعيدة. أما الشفرة التصويريّة، فـ«تهتم» - على النقيض من ذلك - بالعلاقات المنتخبية المتبادلة التي تنشأ بين الصور التي تنتمي إلى شبكات مختلفة. وهي لا تعرض إلا العلاقات التي من هذا النمط، سواء كانت موجودة في النص أو متجاوزة له. ويقول كورتيس معلِّقًا: «عندما نعارض بين التنظيم المنتخبيّ للصور والتنظيم المركَّبيّ، ننتهي إلى اقتراح نوع من التنميط الأوَّليّ للخطابات قد يميّز الخطابات ذات الطابع "الأسطوريّ" والخطابات ذات الطبيعة "العقلانية" (أو "الوظيفيّة")» (1986، ص. 243).

والخلاصة أن المكرورة - وهي مفهوم مركزيٌّ في عمل بحث

(1) توجد المقدّمات المنهجية لهذا التنظيم للتصويري في عمل ج. كورتيس (1983)، الذي يحمل عنوان:
«Figures, code figuratif et symbolisation», *in actes sémiotiques/Bulletin*, VI, 26, pp. 44-47.

ج. كورتيس[1]- تُعرَّف بأنها تردُّد دالٌّ لعدد معيَّن من الصُّور. ويمكن هذه الصور أن تتلقَّى صياغةً أولى، ذاتَ طابع مركَّبيّ، وتتنظم في برامج موضوعاتيّة - سرديّة أو تتنظّم ثانية بواسطة مجموعات منتخبيّة في «تكوينات» ليست نصِّيَّة فحسب بل متجاوِزة للنص على الخصوص. وعلى خلاف الإيضاع التقليديّ، الذي هو تجسيدٌ مركَّبيّ للصُّوَر والتمظهرات، يَبْرُزُ نوعٌ من «السَّبك السيميائي- الشِّعريِّ» الذي يضطلع بالربط بين الصور على الصعيد المنتخبيّ ويفتح الطريق لقراءات من نمط إيحائيّ (راجع رولان بارت (1964)).

وفيما يخصُّ التحليل، يُتوقَّع انتشار ثلاثة أصعدة مترابطة ومتعاضدة هي: التصويريّ والموضوعاتيّ والخِلاقيّ. فالصّعيد التصويريّ يضمّ مستوىً تجريديًّا، هو مستوى المقولات التصويريّة، ومستوى إيقونيًّا، هو «موضع» التمثيلات اللِّسانيّة أو التمظهرات السِّيميّة التي تحيل، بطريقة أو بأخرى، إلى المرجع. أما الصعيد الموضوعاتيّ، فيتفرّع إلى موضوعاتيّ نوعيّ وموضوعاتيّ عينيّ. وأخيرًا، فإن المستوى الخِلاقيّ يُستقطَب مزاجيًّا إلى القطب مرِح/ قلِق.

---

(1) راجع:

J. Courtes (1979, 1980 1983 et1986), in *Actes sémiotiques/ Docuemnts,* I,9 et 10, 1979; II,14, 1980; VIII, 73-74, 1986, Actes sémiotiques / Bulletin, III, 16, 1980; VI, 26. 1983.

وتفرض ملاحظتان نفسهما، وهما: (I) إنّ كلّ الصُّوَر ليست قابلة للاختزال إلى مقولات تصويريّة مُضمَرة؛ (II) وإن مبدأ الكثافة السّيميّة هو المبدأ الرئيسي الذي يجب أن يتيح المرور من مستوى إلى آخر.

وفي الختام، لابدَّ من ملاحظة:

(I) البعد الأسطوريّ للخرافات والخطابات عمومًا ملازم –حسب كورتيس– للترتيب المنتخبيّ للصّور.

(II) المقولات التصويريّة، المبنيَّة في أغلب الأحيان على طريقة الفونولوجيا البنيوية، لا غنى عنها لمعقوليّة أكوان الخطابات.

(III) الانتقال التحليليّ – بدءًا من الفكرة التقليديّة للمكرورة حتى مسألة التبويبات المقوليّة الخاصة بهذا الكون الثقافيّ أو ذاك – لم يرافقه إغناءٌ نظريٌّ فحسب، بل رافقه أيضًا توسيعٌ للموضوع: فالبحث الذي كان محصورًا في البداية في الأدب العرقيّ فسح المجال لمشروع ذي طموح آخر، مادام هذا البحث، في النِّهاية، مجهودًا منهجيًّا لاستخراج التمفصلات الأسطوريّة للكون الدّلاليّ؛ أو–كما لّمح ج. كورتيس إلى ذلك بتواضع –«مساهمةً صغيرة فيما يُجْمَع على تسميته سيميائيات للثقافات» –حسب تعليق ج. ج. ڤنسنزيني ود. برتران (1983، ص. ج. 61)[1].

---

(1) عرض لأطروحة الدولة لجوزيف كورتيس (1983) في موضوع المكرورة في الأدب العرقي بقلم ج. ج. ڤنسنزيني ود. برتران (1983)، ضمن:
Actes sémiotiques / Bulletin, VI, 26, pp. 59-62.

وينجم أيضًا عن مختلف الأبحاث المنجزة في هذا الميدان[1]:

(I) أن التصويريّة لا تُدرَكُ بَعدُ بأنها مجرّد ظاهرة عارضة، بل تشكل في الحقيقة فضاء معقَّدًا للتخطيب يتنظم في عدّة درجات من العمق ويقبل مختلف «ملاءمات» التَّحليل. هكذا «تكون تناظرات تصويريَّة منذئذٍ قابلةً، ليس بعد لإحداث انطباعات مرجعيَّة فحسب، بل تكون قابلة أيضًا، وقد فقدت كل اتصال بالإرجاع، لبنينة الدلالة بطريقة تجريديّة جدًّا ولـ«إنتاج» المستوى العميق للخطاب. على هذه الدرجة، يمكن الحديث عن لغة تصويريّة، من نمط سيميائي واصف، قادرة على بنينة الخطاطات المفهوميّة التي تدعم «رؤية للعالم» أو إيديولوجية وتنظِّمهما» (د. برتران وج. م. فلوك ضمن أ. ج. غريماس وج. كورتيس، 1986، ص. 91).

(II) أن التصويريَّة تمثل الفضاء المعرفيّ لظهور مقام النطق مع استشراف «وجهات النظر» و«الطرق» التي تتحدث وتتقاطع في كل حكاية أو خطاب.

(III) ومن ثَمَّ فـ« ـالخطاب الذي يُسمَّى "تصويريًّا" خطاب يضاعِف إجراءاتِ دمج الصُّوَر فيما بينها؛ ويؤسس فعالية

(1) انظر:

Actes sémiotiques / Bulletin, VI, 26, 1983 : la figurativité, II,

ومادة (ضمن)

التي تحمل توقيع د. برتران وج.

غلوك.

(مصداقيّة) التمثيلات "الملموسة" التي يقترحها على كثافة الوشائج التي يقيمها بين صوره؛ إنه خطابٌ يُكثِرُ من استعمال الإرجاع لإحداث أثر الإيقونيَّة» (المرجع نفسه).

4. مشاكل التأويل:

لا يمكننا الانتهاء من هذه القضية المستشكَلة، قضيّة «عمل» المكوِّن السيميائي - التصويريّ الذي يشتغل في كلِّ مجموع نصِّيّ دون أن نثير، ولو بطريقة ناقصة، مشاكل التأويل أو القراءة. والنّماذج التأويليّة التي نفحصها هي نماذج ل. ماران (1971) وپ. ريكور (1983 و1984) وف. راستيي (1986 و1987) وأ. إيكو (1985-1988).

يطرح ل. ماران (1971)، في تحليله لحكاية آلام المسيح[1](*)، إشكالية الموقعيَّة بما هي نسقٌ يبنين الدِّلالة وإشكاليَّة الصورِ بما هي تجلّيات خطابيّة للـ"ـقاموس" الإراثيّ. وستكون دراسة أسماء الأماكن فرصةً للمحلّل لتفحّص اسم العلم، المنعوت بأنه «شبه فهرس للغة»، وتوضيح الفضائيّة الداخلية للحكاية. يقول: «ترمي هذه الدراسة، بتناولها للوصف التحليليّ لأسماء الأماكن في حكايات آلام المسيح، إلى هدف مزدوج هو: أن تفحص أولاً، على هذه الحالة الخاصّة، المشكلة العامّة لأسماء الأعلام التي نعلم أنها تطرح على النظرية البنيويّة السيميائية مشكلة معقّدة جدًّا؛ وأن تصل

(*) La Passion du Christ.

(1) L. Marin (1971), *Sémiotique de la passion. Topique et figures.* *Dictionnaire*, II, 1986 « Figurativité ».

من هذه الطريق بعد ذلك إلى أحد التنظيمات الممكنة للمعنى في حكايات آلام المسيح» (1971، ص.23). ومن وجهة نظر منهجيّة، يمكن صياغة المبادئ الرئيسية كما يلي:

(I) إن علاقة تضاد، بل تناقض، تعمل في المعمار المواقعيّ (المواضع المتضادّة والمتعارضة تعارضًا لا رجعة فيه).

(II) إن مقام وساطة يتدخّل استجابةً لنداء مرسِل الحكاية (المتعالي أو المحايث).

(III) إنّ التحويل تُباشَر عمليّاته التي ستؤثر في الشخصيات والفضاءات، وأنماط التصويرية والخطاب.

ويقول ل. ماران معلّقًا: «حينئذٍ ستكون الحكاية في منطقها العينيّ تبادلاً محيَّدًا عن طريق العملية الوسيطة للعناصر التي هي منشأ تضادها» (المرجع نفسه، ص. 11). والخلاصة أن الأمر يتعلّق بنموذج تأويليّ مناسِب يتولَّى الحكاية الإنجيليَّة التي تحكي عن آلام المسيح وتندرج ضمن منظور قراءة شارحة للنص الدينيّ.

أما پ. ريكور (1983 و1984)، الذي يفحص مشاكل المكوِّن الزمنيّ في الحكاية (التاريخيّة أو القصصيّة)، فيطوِّر نموذجًا تأويليًّا يتمفصل حول المحاكاة. والأطروحة التي يدافِع عنها هي أن «معنى عملية التمظهر [الزمانيّ] المشكِّل لحبك الحبكة ينجم هو أيضًا عن موقعه الوسيط» بين فِعْلَي المحاكاة I و III، الواقعتين في عالية وسافلة المحاكاة II، التي هي نواة التحليل، 1983، ص.86).

والمحاكاة I هي القدرة على تعرُّف وفهم الأعمال عمومًا انطلاقًا من مكوّناتها البنيوية. ويبدو هذا الفهم التّطبيقيّ مضاعَف الحتم بالفهم السردي الذي تقتضيه كل حكاية. غير أن الحكاية تضيف إلى الشبكة المفهوميّة للعمل تمظهرًا خطابيًّا خاصًّا بها. ويلاحِظ أنه من الممكن «عرض العلاقة بين الشبكة المفهوميّة للعمل وقواعد التأليف السرديّ باللجوء إلى التمييز، المألوف في السيميائيات، بين نظام منتخبيّ ونظام مركّبيّ. فكلُّ الأطراف المتعلّقة بالعمل، بصفتها تنتمي إلى النظام المنتخبيّ، هي تزامنية، من حيث إن علاقات التفاعل الدلاليّ التي توجد بين الغايات والوسائل والمؤثرات والظروف وما إلى ذلك قابلة تمامًا للقلب. وبالمقابل، فإن النظام المركّبيّ للخطاب يستتبع الطابع التزمُّني لكلّ قصة مرويّة استتباعًا لا رجعة فيه (المرجع نفسه، ص. 90). وعلى النقيض من ذلك، تدلُّ المحاكاة II على الوساطة بين مختلف مقامات الحكاية؛ فهي تريد أن تكون «تركيبًا للمتنافر» من وجهة نظر شاملة، بينما هي من وجهة نظر أكثر حصرًا «موضع» تمفصل الزمن والحكاية. أما المحاكاة III، فـ«ـتشير إلى تقاطع عالم النص وعالم المستمع أو القارئ» (المرجع نفسه، ص. 109). وبعبارة أخرى، إن نسق المحاكاة ينشأ من فهم مسبق للعالم (ما يسميه المؤلِّف «دلالة العمل») ليواجَه بالذكاء السرديّ قبل أن يكمل مجراه في خطاطات المعقوليّة التي يتصورها القارئ[1].

(1) يقول ريكور: «إن هذه المواجهة تقتضي بدورها المرور بنظرية في القراءة، وذلك على قدر ما تشكل هذه الأخيرة المـَوْضِع المفصل للتقاطع بين عَالَم تخييلي وعامل فعلي» (1984, p.234)

ومشكلة هذا التصوّر «المتدرِّج» للمحاكاة أنه يضلّل التحليل في حلقة مفرغة يطبعها الخلط بين مستويات الإدراك ونقل الفعل التأويليّ للمحلِّل. وبما أن پ. ريكور واعٍ بالمشكلة، فإنه يظن أن دورانيّة المسعى أمرٌ لا يناقَش وأن المظهر «المفرغ» للحلقة يمكن دحضه. وفي هذا الصدد، يرى أنه يجب «الحديث بدلًا من ذلك عن لولبيّة لا نهاية لها تمرِّر الوساطة عدَّة مراتٍ من النقطة نفسها، ولكن على علوٍّ مختلف» (المرجع نفسه، ص. 111).

ومهما يكن، فإن نموذج ريكور التأويليّ، والمهمّ من نواحٍ عدَّة، يندرج في إطار ظواهريّات للعمل تحاول استخدام استراتيجيّات تأويليّة قادرة على عرض حركيّة التأثير/ التأثر في الخطاب السرديّ.

أما نموذج ف. راستيي التأويليّ (1986 و1987)، فهو نموذجٌ دلالويٌّ يسعى في وصف معنى نص بواسطة وسائل وإجراءات لسانيّة. والمفهوم الرئيسي هو مفهوم التناظر، الذي تُصُوِّر لتجاوز إطار الجملة المختزِل ولعرض التلاحم النصي. وموقف ف. راستيي موقفٌ تداوليّ متعمَّد. وهو يصدر عن الوقائع «النصيّة» ويرفض كلَّ تأمُّل أو قراءة غيرِ مراقَبة. ويعلّق م. أرنولد (1987، ص. 57) قائلاً: «بما أنه [أي راستيي] يلاحظ أن "ذلك" موجودٌ وذو معنًى، فإنه يضع بالتدريج شروط تأويلٍ معقولٍ. ومبدؤه، سواء أكان لتعريف المفاهيم الوصفيّة الضروريّة للتحليل الدلاليّ أم كان لتحديد إجراءات التأويل، هو الارتكاز على ملاحظة مكوِّنات النص الدالّة الدنيا - أي الصُّرْفات - واشتغالِها الفعليّ في سياق قريب أو بعيد».

وعند الدلاليّ أن كلّ استفسار عن المعنى فهو متعلّق باستراتيجية تأويل. فلا ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تأخذ بعين الاعتبار حرفيّة الدلالة وحدها، بل عليها أن تأخذ بعين الاعتبار أيضًا البعدَ غيرَ اللسانيّ للمنطوق الجُمَليّ أو النَّصّيّ. إذ يقوم الفهم الدِّلاليُّ على استدعاء المعارف الموسوعيّة. وعلى هذا الفهم أن يستخدم أيضًا أنساقًا استدلاليّةً مراقَبةً بغية تدبير أنشطة إسناد المعنى أفضل تدبير، وذلك سواء كانت هذه الأنشطةُ شكليّة أو غير شكليّة. ولهذا فإن تحديد شروط تشكيل المعنى وبلورة إجراءات تقويم «قابلية صنع» المعنى هما - في اعتقاده - المهمّتان الرئيسيتان للدِّلاليّات التأويليّة[1]. ومع ذلك، فإن هـذه الدِّلاليّات لا تستطيع أو لا يحقُّ لها أن تصوغ معنى نص، ناهيك عن حقيقته. «ومن ثَمَّ فهي لا تستطيع أن تدَّعيَ عَرْضَ التأويل الذي قد يكون علميًّا فيُبطِل كلَّ التأويلات الأخرى. ولعلّه توجد استراتيجيّاتٌ تأويليّةٌ أكثرُ عقلانيّة من غيرها. لكن نظرية الاستراتيجيّات التأويليّة لا تتعلق مع ذلك بالدِّلاليّات، بل تتعلّق بنظريّة في الإيديولوجيّات،

(1) F. Rastier (1986), « L'hypallage dans les poésies de Borges», in *Premier Colloque international Latino- américain de sémiotique*, tenu à Paris en 1986.

[م.ع. - أشار المؤلّف إلى أن هذا المقال وشيك الصدور].

وراجع عرض م. أرنولد (1987) عن كتاب *sémantique interprétative* ضمن

Actes sémiotiques / Bulletin, X, 42, pp. 57- 60

التي تُعتبر على الخصوص أنساقًا لإنتاج المعنى النّصّيّ وتحويله» (1987 ص. 263).

وأخيرًا، فعند أ. إيكو (1985، 1987، 1988) أنه ما من سيميائيات إلا وتستثمر مشاكل إبستمولوجية داخلية وتحتّم، إلى حدٍّ كبير، بممارستها الوصفيّة - التفسيريّة تأويلَ موضوع تقصِّيها (الذي هو موضوعٌ خارجيٌّ). لذلك يتناول هذا المؤلِّف في بحثه "القارئ في الحكاية"(1985) مشكلة «تداوليَّات النّصّ» أو «جماليّات التلقّي». وهدف هذا البحث هو إبراز «ظاهرة السرديّة المعبَّر عنها لفظيًّا بصفتها ظاهرةً يؤوِّلها قارئٌ متعاونٌ» (1985، ص.9). ومن ثَمَّ فالمقصود هو الكشف، بواسطة استشرافٍ نصّيٍّ، عن مكان القارئ المؤوِّل ودوره، وليس بعد عن صورته. ويُقرأ النصُّ بأنه مجموعٌ منظَّم من التعاليم الموجَّهة صوب المقام الخطابيّ — الواصف للقارئ. ويلاحظ قائلاً: «من هذا المنظور، يبدو مذهب المؤوِّلات مرتبطًا بتصوُّرات أخرى للتداوليّات، كالتصور الذي لا تُفَضَّل فيه البنيةُ الدّلالية للمنطوق، بل تُفَضَّل فيه ظروف النطق وعلاقاته بالنص المصاحِب والافتراضات المسبَّقة التي يُشغِّلها المؤوِّل والعمل المرجعيُّ لتأويل النّصّ» (المرجع نفسه، ص. 57).

ويشرع أ. يكو، في مقاله «ملاحظات عن سيميائيات التلقّي» (1987)، في العودة نحو المعنى الحرفيّ مميِّزًا بعناية (وهو تمييز موجود في كتابه "القارئ في الحكاية") بين استعمال نصٍّ (أي تأويله من الدرجة الأولى، طبقًا لقصد المؤلِّف الاختباريّ ورغبته) وتأويل

قارئ معيَّن لهذا النصّ (بما أنّ كونَ المؤوِّلات غيرُ محدودٍ بطبعه). فيقول: «إنّ الاستعمال والتأويل نموذجان تجريديّان بطبعهما. وكلُّ قراءة معيَّنة فهي دائمًا حصيلةُ تأليف محدَّد بين هذين النمطين من الإجراءات. ففي بعض الأحيان يحدُث أن تفضي مقاربة تباشَر وفقًا لإشكالية الاستعمال إلى إنتاج تأويل واضح خلّاق- والعكس صحيح. وفي بعض الأحيان، يعود ما نسميّه سوء تأويل نص في الواقع إلى تحريره من كل أنواع التأويلات الأُصوليّة السابقة، وإلى كشف مظاهر جديدة له، وأخيرًا إلى منحه، بهذه الطريقة، تأويلاً أفضل وأكثر إنتاجيَّة، وأوفى لقصد العمل الأدبيّ، بينما كان كثير من مقاصد القارئ، المموَّهة في اكتشافات قصد المؤلِّف، قد خنقته وجعلته غامضًا حتى ذلك الحين»، (1987، ص. 26).

ويثير هذا الباحث، في كتابه "السيميائيات وفلسفة اللغة". (1988)، مشاكل إبستمولوجية وفلسفيّة ذات صلة بعلاقات سيميائيات عامة مع النظريات الفلسفية للُّغة والدّليل. وهدف هذا التأمل هو إعادة تركيز النقاش على الدّليل بغية ردِّ الاعتبار له وإدراك أنماط إنتاجه واشتغاله وتلقّيه. يقول مؤكِّدًا: «إنّ علم الدّلائل هو علم الطريقة التي تتشكّل بها الذات تاريخيًّا» (1988، ص. 61). في هذا السياق، الذي هو سياق السيميائيات البورسيّة، يكون التأويل حصيلة الوظيفة التدلاليّة لإنتاج الموضوع النّصّيّ وتلقّيه والتي يمكن أن تذهب من التشفير الأكثر إجبارًا إلى التشفير الأكثر ضعفًا، أي الأكثر إبهامًا. وهكذا يكون «واجب سيميائيات عامة هو تحديد (...) بنية شكليّة تكون مضمَرة في كل هذه الظواهر

[ظواهر التشفير]، هي بنية الاستتباع، المولّدة للتأويل. وسيكون واجب السيميائيات العينيّة، على النقيض من ذلك، هو أن تضع، وفقًا لنسق الدلائل المدروس، قواعدَ للاستتباعات ذاتَ ضرورةٍ سيميائية كبيرة إلى حدٍّ مّا (هي قواعد المؤسَّسِيَّة)» (1988، ص59).

5. خاتمة:

وأخيرًا، إن النّماذج التأويلية، التي أجملنا خطوطها العريضة الرئيسية، تشترك في إشكالية تأويل المواضيع النصية. وهي تستخدم الاستراتيجيّات التحليليّة والمبرهَن عليها، يبرُزُ وينبني (بل يتفكّك) في عمقها الفضاءُ السيميائي الأصليُّ الذي تتمُّ بالقياس إليه التموقُعات العينيَّة للنماذج المعنيَّة، وهي تموقُعات لاشكَّ في أنها تولِّد إشكاليّات جديدة يجب ردُّها إلى محلِّها في إطار سيميائيات عامة «موسَّعة»[1].

(1) هذه السميائيات الموسعة أصبحت تتشكل حول دينامية أعمال مجموعة البحث في السميائيات اللسانية التي تصدر في النشرات السيميائية.

الفصل

الرابع

4

النُّطْقُ: الإشكاليّة العامّة والآفاق النظريّة

لا شكّ في أنّ إشكاليّة النُّطق هي محور كل النظريات المهتمة بالاشتغال السيميائي - الخطابيّ للغة، سواء في اللسانيات أو في السيميائيات أو في تحليل الخطاب، بل في السرديّات أيضًا. هذه الفكرة المركزيّة، ولو أنها مثيرةٌ للجدل بالنظر إلى التيارات والحقول التي تتنافس عليها[1]، تبدّت ذات مناسبة كبيرة، نظريّة ومنهجيّة على السّواء، وذلك من زاوية الإواليات الداخليّة للتخطيب. وبفحص النشاط اللغويّ للذّات الناطقة، أُبرِزَ المفهوم الرئيس الذي هو مفهومُ «وجهة النظر» (المفـردة أو المتعددة)، والذي منه

(1) راجع:

Langages. 17. 1970 : «L'énoonciation», par T. Todorov; *Langages*, 70, 1983: « la mise en discours», par H. parret; *Langages*, 73, 1984: «Les plans d'enonciation», par L. Danon-Boileau; *Communications*, 32, 1980 : « Les actes de discours», par F. Récanati

يبدأ بناءُ الخطاب (بالمعنى الواسع والكامل للفظة) والتوجّهُ المفروضُ على المعنى الإجماليّ لذلك الخطاب. ومن ثَمَّ يبرز النطق وكأنه ترجمة كون خطاب تعمل فيه الصُّوَرُ المتقابلةُ للذات النّاطقة والذات المنطوقة (أو المنطوق لها). ولذلك يبدو مندرجًا في المقولات اللسانية المحضة (مقولات المعيّن والصّيَغ والجهة، إلخ.) وفي المقولات السيميائية العميقة (العامليّة السرديّة، الفضائيّة - الزمانيّة «الأساسيّة»، الجهاز الخطابيّ لتعدُّد الأصوات، إلخ.). ومن ثَمَّ تُقَدَّم للّسانيّ والمنطقيّ والسرديّ والسيميائي آفاقٌ شتّى.

وسنوجز فحصها من وجهة نظر منهجيّة[1].

---

(1) راجع:

C. Fuchs (1981), «Les problématiques énonciatives: esquisse d'une présentation historique et critique», in *DRLAV*, 25, pp. 35-60; E. M. Chadli (1988), « L'énonciation en sémiotique», in *Langues et littératures*, vol. VI -VII, 1987-1988, pp. 105-131.

١. تقديم عام

ففي النظرية اللسانية، يُتَصَوَّر النطق - حسب تعاليم إ. بنفنست (1970) - بأنه «تشغيل اللسان بفعل فرديّ للاستعمال» (المرجع نفسه، ص. 12). هذا الاشتغال الفرديّ يتوسط له تحريكُ الجهاز الشكليّ للنطق من جهة ذات ناطقة تسم الخطاب بـ «أنا-هنا -الآن» التي تقيم علاقة مزدوجة مع المنطوق له الذي يُرسَل إليه الخطابُ من جهة، ومع مضمون منطوقِه - خطابِه من جهة أخرى؛ وهو مع ذلك مضمون «شفَّاف» أو «يفسد»ه اللُّجوءُ إلى الصيغ الخطابية، «مضطَلَعٌ به» أو «مرفوضٌ»؛ منعوت إيجابًا أو سلبًا، إلخ. وباختصار، يبدو الخطاب خاضعًا لسيرورتي التّصييغ والمباعَدة. هكذا سيمكن مختلف مواقف الذات الناطقة من منطوقها والمنطوق له الذي تتوجه له أن تترجَم بمفاهيم المسافة والتصييغ ودرجات الشفافيّة أو الغموض والتوتر. وهكذا يقول د. مانكونو مؤكدًا: «هكذا ليست اللغة مجرَّد وسيط يمّحي أمام الأشياء التي "يمثلـ"ـها: فليس هناك ما يقال فحسب، بل هناك واقعة القول، أي النطق، الذي ينعكس في بنية المنطوق» (1981، ص. 8). ومن ثم يشكّل كلّ منطوق فعلاً تامًّا كاملاً لممارسة اللسان تلك، وذلك بواسطة تنفيذ عدد معيَّن من العمليّات أو الإجراءات كالإيضاع والإرجاع إلى مواضيع العالَم، ولكن أيضًا الإرجاع إلى الفعل النطقيّ والإرجاع المشترَك (السيميائي الداخليّ) والاستتباع وإسناد قيم تداوليَّة أو إنجازيَّة أو حجاجيّة إلى عناصر أو صُرفات خطابيّة، بل مركَّبات، معيَّنة. ومن ثَمَّ، ففيما وراء القواعد التركيبية والدلالية،

بمعناها الدقيق، والتي تساهم في التكوين السّليم للمنطوقات، يُبرِز النشاطُ النطقيّ شبكة كاملة من الأدوار والقيم ترتبط بالسياق التداوليّ ووضع عوامل النطق، ولاسيّما الناطق والمنطوق له، ومؤسسة اللسان، المحدَّدة مجتمعيًّا، واللعبة التفاعليّة التي تميّز كلّ حوار وكلّ تبادل لفظيّ وبكيفية أعم كل تناول للكلمة. ومن المؤكَّد أنَّ كلَّ مباشَرة للّغة هي في الواقع «تملُّك» للّسان والعالَم. وهي تتيح للذات الناطقة أن تؤكّد ذاتها وهي تحدِّد موقعها من مخاطَبها، ومن مضمون منطوقه-خطابه، ومن المنطوقات السابقة واللاحقة، ومن العالَم والنطق نفسه. لذلك يقول أنسكومبر وديكرو إن النطق «في جوهره تاريخيٌّ، حدثيٌّ؛ وهو، بصفته كذلك، لا يتكرر مرتين مطابقًا لنفسه أبدًا» (1976، ص. 18).

وستنشأ نزعتان في اللِّسانيّات، تبعًا للمنظور المختار: هل هو النطق بمعناه الحصريّ عبر نظريّة «الآثار» أو هو النطق الموسَّع الذي يشمَل مجموع الوقائع النطقيَّة التي تُميِّز الخطابَ والوضعَ الأصليَّ للتواصل. وستفرز هاتان النزعتان أجهزة وصفيّة — برهانيّة ترمي إلى اضطلاعٍ أفضلَ بتلك الظاهرة المعقَّدة التي هي النُّطق.

أوّلاً، يحدِّد تيّارُ النطقِ «الضَّيِّق» - الذي ينتمي إلى أعمال الرُّواد أمثال شارل بالي (1923) و-. يُوم (1969) ور. ياكبسن (1963 و1973) وإ. بنفنست (1966 و1970 و1974) وم. باختين (1970)، والذي يستمرّ مع د. مانونو (1976 و1981)-، يحدِّد

هدفه في «البحث عن الطرائق اللسانية (المعيِّنات والمصيِّغات والألفاظ التقويميّة، إلخ.) التي بها يدمغ المتكلِّم سِمَته على المنطوق ويندرج في الرسالة (صراحة أو ضمنًا) ويحدّد موقعه منها (مشكلة الـ«مسافة النطقية»)[1]. تقول كربرات- أوريكيوني: «إنه محاولة معايَنَةٍ ووصف للوحدات، أيًّا كانت طبيعتها ومستواها، والتي تشتغل قرائنَ لاندراج ذات النطق في المنطوق»(1980، ص. 32).

من هذا المنظور المحدَّد بوضوح، سترتبط الإشكاليات المعروضة إما بـ«ـاسترماز» مقام الذات الناطقة، بما هي «ذاتية مستقلة خالصة» أو بما هي موضع مثاليٌّ لتدخّل تعدُّد الأصوات، وإما بالعلاقات العديدة التي تستطيع الذات الناطقة أن تعقدها مع المنطوق له أو غير اللّغوي أو المنطوق الدَّاعم.

وعلى العموم، يرى اللسانيّ أنّ السياق الواقعيّ للتواصل النطقيّ لا يكاد يكون ملائمًا. فيذهب ج. لاينز بحق إلى أن «لا فائدة (...) من التساؤل هل يمكن، في النظرية، اكتشاف كل الترابطات الملائمة بين مقاطع من المنطوقات وسمات وضع من الأوضاع اعتمادًا على الملاحظة وحدها» (1980، ص. 198). وبخصوص السياق في اللسانيات، يذكِّر المؤلِّف بأنّه بناءٌ نظريٌّ محضٌ؛ لأن اللسانيَّ، إذ يسلّم بهذا، «يعمل بالتجريد انطلاقًا من الوضع الواقعيّ ويعتبر كلَّ العناصر التي تحدِّد شكل المنطوقات ومناسبتها ومعناها

(1) قولة مشدد عليها عند س كربرات ـ أوريكيوني في كتابها:
L'énonciation de la subjectivité dans le langage (1980). *op. cit.*

تحديدًا منظّمًا بمقتضى أثرها في المشاركين في حدثٍ لسانيٍّ، عناصر سياقيَّةً» (المرجع نفسه، ص. 199). وهكذا يتميَّز عن تصوُّر كثيرٍ من الفلاسفة -- اللسانيِّين الذين يعادلون بين السياق الدلاليّ والوضع التداوليّ للخطاب. وفي اللِّسانيّات «المحضة»، نجد المواقف المتضاربة لجيرولد ج.كاتز وج. أ. فودور (1963 و1964) ثم لـج. ر. فيرث (1957 و1968) دالّة في هذا الصدد (راجع ج. لاينز، 1980).

وبالمقابل، فإن التيار الثاني، ذو الأصول الأنكلو- سكسونيّة، والذي هو تيار النطق «الموسَّع»، أكثر اهتمامًا بأفعال اللغات المنتَجة، وباندراجها في الخطاب وبتفاعل مكوِّناتها وبآثارها داخل ذلك الخطاب. والأطروحة المركزية لهذا التيار التداوليّ هي أن ممارسة اللغة تهيمن عليها الأفعال الإنجازية (ج. ل. أوستين، 1970). يقول ف. ريكاناتي: «الخطاب بأكمله هو موضع لعبة مماثلة للُّعبة الدبلوماسية، مؤسَّسةٌ تتيح لكلِّ متكلِّم أن يحتلّ، بقوله، موقعًا خطابيًّا معيّنًا يشكّل تعرُّفُ المستمع له أساس تعاونهما التّحدُّثيّ» (1980، ص. 8). وبعبارة أخرى، كلما تكلّم متكلّم، أمكنه أن يزوّد فعله بقيم مضاعِفة للحتم هي، القيمة التأثيرية تبعًا للآثار القورية لفعل القول، والقيمة الإنجازية بمقتضى الحمولة الرمزيّة المفروضة على هذا الفعل (إنذار، توبيخ، تحفّظ، استحسان، موافقة، إلخ.). من هذا المنظور المنطقيّ -، التداوليّ انصب البحث على الأفعال الإنجازية، وعلى السمات الإنجازية (أي العناصر المحدِّدة

للقيمة أو الـ«قوّة» الإنجازية للمنطوقات)، وعلى الضِّمنيِّ والمضمَر (انظر استتباعات هـ. پ. كرايس التحدثية)، وعلى الخطاب غير المباشر، وعلى فعل الحِجاج (أعمال أ. ديكر وخاصة)، إلخ. وعند ديكرو وأنسكومبر، مثلاً، أن وصف منطوق يُرَدّ إلى تأويل نطقه. فجان كلود أنسكومبر يلاحظ أن «كلَّ منطوق يتبدّى مرصودًا للحصول على بعض النتائج ذات الطبيعة الخطابية؛ ومن ثَمَّ يتحدث كلُّ منطوق عن حوافز نطقه الخاصِّ به، أي عن المقاصد التي يقدِّمها بأنّها المقاصد التي نُطِق به من أجلها. عندئذٍ يكون وصف معنى منطوقٍ وصفًا للصورة التي يعطيها عن نطقه الخاصِّ به» (1980، ص.63)، وهذا الوصف يتم في إطار دلاليّات للنطق[1]. أما أ. ديكرو، فيرى أن النطق مقام «محْدِثٌ لآثار قانونية، أي كأنه يُحْدِث للمتكلّمين حقوقًا وواجبات» (1980، ص.30). والمقصود هو أن يؤخذ بعين الاعتبار البعدُ الحجاجيّ المضمَر في الخطاب، وهو بُعدٌ يتعدّى الإطار التقليديّ للنظرية الأوستينيّة.

إن تيار «التداوليّات اللسانية» هذا، الذي يريد أن يغطّي الحقل اللسانيّ كلّه، «يتميز عن المنطق الصوري بألوانه من حيث إنه يرمي إلى إخضاع الدلاليات التداوليّات. وهو ينمُّ بوضوح-حسب كاترين. فوكس- عن ميل إلى تفضيل «أنماط القول»، بُعد الضمنيّ والمضمَر والمشتق والمفترَض مسبّقًا والتلميحيّ والمكشوف، على بُعد

(1) J. Cl. Anscombre (1980). «Voulez-vous dériver avec moi?», in *Communications*, 32, pp. 61-124.

الصريح والمثبت والمَقُول والمطروح، وتفضيل دراسة صور النطق على دراسة مضمون المنطوق» (1981، ص. 46). والواقع أنه يميل إلى الاندراج في نظرية عامّة، في العمل تفضي إلى نوع من اللسانيات النفسانيَّة الاجتماعيَّة للسلوك اللفظيّ، بما أن مختلف الإنتاجات الخطابية شديدة التعلُّق بالسياق، وتنقل صورًا ومعتقدات، ومن ثَمَّ تقبل الوصف في إطار إناسيّات لسانية. هكذا يرى ج. فِرْشُويِرْنْ أن التداوليَّات التي يعرِّفها بأنها «دراسة شروط المناسبة السياقية للمنطوقات اللسانيّة»، شبيهة إلى حدٍّ ما بالمنهجيَّة العرقية، التي هي فرع من فروع علم الاجتماع؛ لأن «موضوعها هو عالم المعتقدات الذي يقوم عليه السلوك المجتمعيّ» (1980، ص. 283).

في هذا القطاع نفسه من النطق «الموسّع»، يهدف منظور أ. كيليولي إلى ربط الكونيّ بالفرديّ (أي التمثيلات اللغوية الواصفة بالمعطيات الاختبارية للألسن الطبيعيّة)، واللغوي بالخارج اللغوي (عن طريق أخذ السياق التداوليّ بعين الاعتبار)، ويهدف أخيرًا إلى ربط النظرية اللسانية بالنظريات في العلوم الإنسانية (علم النفس، التحليل النفسيّ، علم الاجتماع، نظريّة الإيديولوجيات، إلخ.). وعند هذا المؤلّف أن الذاتين الناطقتين (الباث/ المتلقي) تُعتبران طرفين بدائيّين في إطار بديهيات موحّدة تشتغل على أساس خطاطات وعمليَّات كونيَّة. ويُتصَوّر النطق بأنه «متواليةٌ من عمليات الحتم التدريجيّة التي تُنْتَجُ بها المنطوقات (أو تُتَعرّف). وبعبارة أدق، إن المنطوقات الممكنة - كما تفسِّر لنا كـ. فوكس وپيير

لهُ كوفيك - تتخذ قيمًا مرجعية من خلال أنساق معايَنة بالقياس إلى نقاط التثبيت التي يشكّلها وضعُ النطق (الذوات الناطقة، لحظة النطق،...)» (1975، ص.21). وعند أ. كيليولي أن الأمر يتعلق بإيجاد نظرية دلالية شكلية تقرِّر شروط النطق وتطوّر أنساقًا مشكلنة من الاشتقاق الشرحيّ؛ لأنَّ «تطور مسعىً نظريٍّ مرتبطٌ - كما يقول - بتطور مسعى تمثيلات» (1985، ص. 8). وستتكفّل هذه الدلاليات بتأويل أفعال اللغة عبر بعض ظواهر التواصل من التباسات واستعارات وتوريات وفلتات لسان، إلخ. من هذا المنظور، يُعتبر كلُّ منطوقٍ فضاءَ «تفاوضٍ» بين ذوات ناطقة ما دامت هذه الذوات لا تملك بالضرورة نقاط المعاينة نفسها، ولا قواعد «تعديل» الخطاب نفسها (انزلاقات دلالية؛ ابتكارات استعارية؛ تغييرات في البناء أو في المعنى أو في النبرة؛ سلالم تقويم، إلخ.)، ولا القيم الذريعية - المرجعيّة نفسها كما لا تملك مواضيع الاعتقاد أو أنماطه نفسها (راجع ش. تراڤيس، 1984). لهذا يقترح أ. كيليولي نموذجًا «وصفيًّا - واصفًا» ذا مستويات ثلاثة:

* يجمع المستوى1 (**الإيقام**) الأفكار البدائية، التي ستعدّل بناءً على خطاطة عبارة (أي بنية ذات مواقع ثلاثة أحدها خبر والموقعان الآخران حُجتان).

* ويقضي المستوى 2 (**النطق**) بإيجاد خطاطة اشتقاقية قوامها شروح عبارة (بسيطة أو معقّدة) وسلالم تقويم ذاتي؛ لأنه - كما يرى - «إذا أمتلك الناطقان قواعد الاشتقاق الشرحيّ نفسها، لم يمتلكا بالضرورة قواعد التعديل نفسها» (1973، ص. 87).

* ويباشِر المستوى 3 (الخطية) تجميع المقطوعة قبل النهائية (مقطوعة المستوى السابق) في مقطوعة نهائية تبعًا لقوانين اللسان الطبيعي المستعمَل وقواعده. وأهم شيء عند كيليولي هو تجاوز لسانيات سكونية للـ«أحوال» إلى لسانيات للـ«عمليات» والتمثيلات الخطابية الواصفة؛ لأن «اللغة - كما يلاحظ بذكاء- إقامة مستمرة للعلاقات (إسناد، نطق)، ينتج بفضلها ناطقون فائضًا من المنطوقات ويصوغون العديد من الدلالات فيما هم ينسجون لعبةَ إرجاعاتٍ مبنْيَنَةً» (المرجع نفسه).

ومن ثَمَّ فالمشروع النظريُّ للمؤلّف(1) هو بناء نموذجٍ وصفيٍّ قويّ لا يقدر فقط على أن يصف خطاطاتٍ لسانيَّةً واصفةً لا متغيرةً وقابلةً للتعرُّف من لسان إلى آخر وقابلة تمامًا للشكلنة أيضًا، بل يقدر أيضًا على أن يتنبَّأ بهذه الخطاطات(2). ولأجل ذلك، سيلجأ اللسانيُّ إلى الرياضيّات والمنطق والطرائق النفسية الواصفة التي تستطيع أن «تثير» بطريقة مُرْضِيَة سيرورات معرفة الذوات الناطقة (راجع كيليولي، 1985). ومن ثَمَّ فمن الواضح تأكيد أن وقائع

---

(1) راجع:

A. Culioli (1973), «Sur quelques contradictions en linguistiques», in *Communications*, 20, pp. 83-91.

- وهو عدد يتناول تفاعل اللساني والاجتماعي.

(2) مع أن الشكلنة ليست ترياقًا مناسبًا، فإنها إجراء جوهري في النموذج اللساني، الذي ينادي به كيليولي.

اللسان أو الخطاب (ومنها واقعة النطق) لا تُدْرَك إلا لتكشف للمحلّل الخطاطات اللسانية الواصفة العليا أفضل ما يكون الكشف[1].

ومجمَل القول إنَّ البحث، في الفضاء الإبستمولوجي للسانيات، لا يعاني من مشكلة الاصطلاحات وحدها التي هي مشكلة راهنة دائمًا وملازمة لهذه المدرسة أو تلك أو لهذه النزعة أو تلك، بل لهذا المؤلّف أو ذاك، بل يعجُّ أيضًا بإشكالات شتى، ولو أنها متضافرة؛ وإليكم توجهاتها الكبرى:

(I) مساءلة التعارض السوسيريّ لسان/ كلام أو متغيّره التشومسكيّ كفاءة/ إنجاز. وتُقترح علينا تفرعات ثنائية جديدة هي: لسان/ خطاب (يوم، بنڤنست، ڤاينريخ)؛ نطق/ منطوق أو خطاب / منطوق (يسپان)؛ منطوق- نمط/ منطوق- ورود (ديكرو، ريكاناتي)؛ لسان/ نتاجات نصية (پوتيي، كيليولي)؛ إلخ.

(II) تصور الدلاليات الذي يختلف باختلاف المؤلِّفين، من پوتيي إلى كيليولي ومن ديكرو- أنسكومبر إلى فلاسفة أكسفورد، فضلاً عن المناطقة (راجع هـ. أ. بريكلي، 1974؛ پ. ف. ستراوسن، 1977؛ ج. لاينز، 1980).

(1) نوافق، في هذه النقطة، على نقد د. برتران (1984) ضمن:
Les Actes sémiotiques / Documents, VI. 59, pp. 5-38.

(III) دور ذات النطق الذي يمر من تصور أحاديّ البعد إلى تصوُّر متعدد الأبعاد (نظرية تعدّد الأصوات) والغموض الذي يطبع درجات إدراك هذا المقام الرئيسي. يقول عبد الله المدغري العلوي: «عرَفَتْ معظم النظريات النطقية (ر. ياكبسن وك. كيوم وم. باختين وإ. بنفنست) مستويي النطق (أي بالمعنى الواسع والمعنى الضيق) بطريقة عامة، ولكنها لم توضِّح بما فيه الكفاية وضعَ ذات النطق، الداخلية في الخطاب، بالقياس إلى الذات المتكلِّمة، الخارجيَّة عنه في هذه النظريات» (1988، ص. 93)؛

(IV) مكانة أفعال الخطاب في إطار تداوليَّات نصية موحَّدة (راجع أ. ديكرو وآخرين، 1980).

2. النطق في مجال السرديّات:

أضف إلى ذلك أن فكرة النطق أدَّت، في السرديَّات، دور المحفِّز على البحث في عدد من أعمال منظِّري الحكاية: م. باختين (1970، 1978، 1979)، و. سّ. بوت (1977)، ل. دولجيل (1967)، جيرارجنيت (1972، 1979، 1982، 1983، 1987)، ف. هامون (1981، 1983) جاپلنتڤلت (1981)، پ. ريكور (1980، 1983، 1984)، تزڤيتان تودوروف (1970، 1977، 1981)، پ. ڤان دِنْ هوڤل (1985)، ت. أ. ڤان دايك (1972، 1984)، م. زنك (1985).

ونذكّر بإيجازٍ بأهم مقترحات منظّري الحكاية الرئيسيين ومكتسباتهم. هكذا يدمج نموذجُ جنيت السرديُّ فعلاً البعدَ النطقيَّ (داخل الخطابي)، ولاسيما مع مقولات الزمن والصيغة، والصوت بالأخص. ويقول عبد الله المدغري العلوي (1987، ص. 89) منتقدًا: «غير أن السرديّات الجنيتية، الخاضعة لتأثير لسانيات بنيوية ذات نزعة سوسيرية إلى حدٍّ كبير، تظل "متحفظة بشأن" تصوُّرها لمكانة النطق في الحكاية». وبما أن هذا الأخير غير محدّد بوضوح، فإنه يظل مرتبطًا أساسًا بتحديدات الصوت. ثم إن وضع ذات النطق لم يُحدّد بما فيه الكفاية في اتجاه «حوار» حقيقيّ بين المقامات الخطابيّة للحكاية.

وفي هذا الإطار الفكريّ نفسه، يُقرأ نموذج ج. لنتفلت بأنه عمل تعميق وإعادة بَنْيَنَة للمقولات السردية انطلاقًا من فكرة وجهة النظر. وذلك بهدف اقتراح تنميط سرديّاتيّ يعتمد على تعريف المقامات السرديَّة (مؤلّف محسوس/ قارئ محسوس؛ مؤلّف مجرَّد/ قارئ مجرَّد؛ سارد متخيَّلي/ مسرود له متخيَّليّ؛ فاعلو الحكاية) ومفصلتها. أما النطق، فينطبق على مجال «التواصل التداوليّ» ومجال «التواصل المتخيَّليّ» بين الفاعلين في الوقت نفسه.

والأساس في هذا التنميط يكمن في اختيار المقياس المصنِّف والذي هو مقياس علاقة السارد بكون الخطاب الذي يضطلع به والذي يتيح هكذا استخراج أربعة أصعدة، مستقلة إلى حدٍّ مّا هي: النفسيّ- الإدراكيّ والزمنيّ والفضائيّ واللَّفظيّ. ومع ذلك يقول

المدغري العلوي معلِّقًا: «إن لنتقلت لا يفسر لنا كيف أفضى به الأمر إلى الاحتفاظ بهذه الأصعدة الأربعة وسماتها المشكِّلة. ونحن إذ ننظر إليها عن كثب، نلاحظ أنها لا تقع في الحقل نفسه ولا في المستوى نفسه» (المرجع نفسه، ص. 109).

أما هـ ڤاينريخ (1973)، فيباشر دراسة زمنية الأفعال من منظور نطقيٍّ خالص. فتوزيع الأزمنة حسب محورين، هما التعليقيُّ والسرديُّ، يتمُّ انطلاقًا من وجهة نظر نطقية. وتستند مفاهيم هيئة العبارة ومنظور العبارة والإبراز صراحة إلى مسعى نطقيٍّ وإلى الأخذ بعين الاعتبار لكيانات ماهويّة كالنص والاشتغال الخطابي الذي يمكن أن يشفّ عنه هذا النصّ. ومن ثَمَّ فمقاربة ڤاينريخ تندرج فعلاً في منظور نطقي ـ نصّي مع تحفُّظ مفاده أن «النتائج المستخلصة انطلاقًا من الاشتغال النطقيّ لهذه المقولة اللسانية يجب مماثلتها؛ لأن ڤاينريخ ـ كما لاحظ المدغري العلوي اكتفى بدراسة العلاقات الزمنية بين الأفعال، دون أن يربطها ربطًا منظِّما بسياقها» (المرجع نفسه، ص. 137).

أما م. باختين وأ. ديكرو، فقد ساهما، كلٌّ في مجاله، في تعميق فكرة تعدُّد الأصوات وفي إغنائها. فعند باختين أن المبدأ الرئيسي هو مبدأ الحوارية الذي ترجمه تودوروف (1981) بالتناصّ. يسجل باختين: «إن التوجُّه الحواريَّ ظاهرةٌ مميِّزةٌ لكلّ خطاب طبعًا. فهو الهدف الطبيعيُّ لكلّ خطاب حيّ. إذ يلتقي الخطاب بخطاب الغير في الطرق التي تؤدي إلى موضوعه، فلا يسعه إلا أن

يدخل معه في تفاعل حيٍّ كثيفٍ» (ص. 21، 92، ضمن: تودوروف، 1981 ص.98). وهكذا سيقترح باختين، في كتابه "شعريّات دستويفسكي" (1970)، تنميطًا خطابيًّا على أساس درجة غيريّة الخطاب الذي تتولاه الشخصيّة في الحكاية:

الخطاطة 14

الخطاب الممثَّل
- أحادي الصوت (أسلوب مباشر)
- منفعل
  - متضافر (أسلبة)
  - متنافر (هدم)
- قلق
  - فعّال (مساجلة خفيّة أو جليّة)

(ضمن: تودوروف، المرجع نفسه، ص. 110).

ويعود المؤلف، في كتابه "مشكلة النص" (1976)، إلى مشاكل تأويل الأشكال الحواريّة. فيلاحظ أن المجادلة أو المساجلة أو الهدم هي أكثر حالات الحوارية نمطيّةً وجاذبيّةً؛ وأنَّه توجد حالاتٌ بلاغيّة أخرى تذهب من التلميح إلى التقويم المنصبّ على خطاب الذات أو الغير، وهي حالاتٌ مفيدةٌ لبلورة تنميط أكثر دقة وتنظيمًا. وينبّه إلى أنه لابد أيضًا من تبيّن الأشكال القصدية من الأشكال غير القصدية، وثبات المسافة القائمة بين مختلف المقامات السردية.

وبالجملة، فإن الهدف الذي يميل إليه تفكير باختين هو الوصول إلى لسانيات تجاوزيّة تحتضن أنواع التفاعل الخطابي أو النصي ومقولاته وأشكاله وتفسّرها.

ويعتبر أ. ديكرو (1983) مفهوم تعدُّد الأصوات، في مقال «الحيوانات المريضة بالطاعون»[1]، مفهومًا مركزيًا في كل منظور نطقيٍّ للحكاية أو للخطاب عمومًا - وكأنه بذلك يردّد صدى باختين. ومن هذا المنظور، ستُدرَس خرافةُ الحيوانات من حيث هي تفاعُل أصواتٍ أو مقاماتٍ يوجِّه القراءة: فالعنوان والحكاية بمعناها الحصري والمغزى والأقسام الحوارية تتفاعل فتحدث آثارَ تفاوتٍ دالّةً. ويخلص ج. دكلرك وأ. ديكرو (1983، ص. 33) إلى القول إنها «لعبة مُسيِّرها هو بالضبط السارد الذي ليس صوتًا خاصًّا بقدر ما هو مُخْرِجُ الأصوات؛ فهو مقامٌ يُبْرِزُ تعارضاتها أو توجُّهاتها المتناقضة أو نفاقها أو براعتها أو سذاجتها الخرقاء. ويوضح هذا التباين مرة أخرى الموقع الانتقاليّ لخرافة الحيوانات في تطور الأدب السياسيّ».

ودون الدخول في التفاصيل[2]، يمكننا أن نؤكِّد مع المدغري

(1) O. Ducrot et G. Declercq (G) (1983), «Les animaux malades de la peste, approche pragmatique et rhétorique», in *Colloque d'Albi* (1983), tome 2, pp. 3-38.

(2) انظر في هذا الشأن أطروحة دكتوراه الدولة التي دافع عنها عبد الله المدغري العلوي (1987) والتي بعنوان:

L'Approche théorique et analytique du discours narratif

(وبالضبط المجلد 1)، جامعة تولوز ـ له ميراي، 1986 - 1987.

العلوي أن «مسألة تعدُّد الأصوات ومفهوم النطق الذي يشملها، ليست مسألة حصر أشكال لسانية وخطابية محدّدة بقدر ما هي مسألة وجهة نظر في اشتغال اللغة» (1987، 159).

وأخيرًا، يرى المدغري العلوي أن مقاربة نطقية للخطاب السرديّ قد تجعل أفق عملها هو دراسة الصوت، الذي هو السَّند اللازم لكلّ تكوُّنٍ لوجهات نظر داخلية في الحكاية. ومن ثَمَّ قد يكون الصوت هو «نطق المقامات السردية في الحكاية» (المرجع نفسه، ص. 314)؛ وقد يشمل مجموع الإواليّات الخطابية التي تتكوّن منها كلّ سيرورة سردية (أعمال، تعليقات، فضاء، زمن). أما النطق، فيُفهم بأنه:

(I) «مجموع وجهات النظر المبنيّة داخل الحكاية والتي يبنيها "السارد" في نشاطه الخطابيّ» (المرجع نفسه).

(II) «إنتاج المنطوقات الخطابيّة» (المرجع نفسه) التي بواسطتها ترتسم صورة السارد.

(III) «السيرورة التي توجّه معنى المنطوق السرديّ» (المرجع نفسه)، بما أنه من المفروغ منه أن القيمة السيميائية (بالمعنى الغريماسيّ للفظة) مشروطة من تلقاء نفسها بمنظور المقام الذي يشملها. إنها تبدو «محدَّدة بمختلف أشكال وجهات النظر المؤسَّسة في الخطاب السرديّ» (المرجع نفسه، ص. 315).

لذلك سيحلّل هذا المؤلِّف الاشتغال المتعدد الأصوات

الداخليّ في النصوص المغربية ذات التعبير الفرنسيّ بإبراز الكون الخطابي للحكاية (خطاب قصصيّ/ خطاب خارج القصة؛ انظر الخطاطة التحليلية لهذا الجهاز (المرجع نفسه، ص. 319*))؛ وسيحدِّد المقامَ المصدرَ أو وجهة نظر السارد، كما سيحدِّد المقامات الثانوية والمختلطة؛ وسيتعرّف صورة المنطوق له أو القارئ، وسيحرِّك المسافةَ السرديَّةَ (مختلف المنظورات المستخدَمة في الحكاية)؛ وأخيرًا سيضطلع بأكثر أشكال الخطاب الممثَّل تبايُنًا (خطاب مسرّد، محوَّل، منقول، تناصّي (انظر الخطاطة الموافقة (المرجع نفسه، ص. 360)).

وفي هذا التحليل كلّه، كانت اهتمامات الباحث هي القدرة على:

(I) «تعرُّف الحقل النظريّ للنطق في ضوء اللسانيات والسرديات» (المرجع نفسه، ص. 568).

(II) «تأمُّل هذا الحقل من منظور حقيقة الحكاية» (المرجع نفسه).

(III) «تعريفه من منظور مقاربة خطابية» (المرجع نفسه). ويبدو أن الباحث التزم بعقده إذا نظرنا إليه من زاوية الإشكالية التي طرحها وناقشها، والحجاج المضمَر فيها، وما حصل عليه من نتائج في أثناء بسطه للمقاربة الخطابية. غير أنّ ما يؤسف له عند هذا الباحث إقصاؤه للنظرية السيميائية التي لا جدال في ملاءمتها النظريّة والمنهجيّة في كل مقاربة للخطاب.

وفي الختام، يمكن القول إن مفهومي المسافة ووجهة النظر

أدَّيا، في مجال السرديَّات، دورًا حاسمًا في مختلف النماذج السردية المهتَمة بدمج البعد النطقيّ في آفاق عملها (بوث، دولجيل، جنيت، هامون، لنتفلت، ريكور، تودوروف، ڤان دن هوڤل، ڤان دايك، ڤاينريخ، زنك).

وبموازاة ذلك، أتاحت نظريات تعدد الأصوات، سواء عند باختين أو عند ديكرو أو عند المدغري العلوي، تعميق الأفكار والمساعي وساهمت مساهمة كبيرة في فهم الإواليَّات الخطابيَّة - نطقيَّة الداخليَّة لكل خطاب وفي معقوليَّتها.

3 . النطق في الممارسة السيميائية :

ماذا عن النطق في السيميائيات؟ لا مراء في أن إشكالية النطق لم يهتمَّ بها السيميائيون قطّ؛ كما لم تظهر في الجهاز السرديّ - الخطابيّ للنظرية «القياسيّة». ويمكن التساؤل عن أسباب مثل هذا الإقصاء.

في البداية، عندما كان أ. ج. غريماس (1966) يفكر في إجراءات وصف النموذج الدلالي (النموذج البنيويّ وما قبل السيميائي)، تطرق بكيفية غير مباشرة لمشكلة النطق تحت عنوان «التوحيد»، أي استخدام الوسائل المناسبة التي ترمي إلى ضمان فعاليّة إجراء التحليل وتماسكه. وتتلخّص هذه الوسائل في:

(I) توضيع النص، الذي يقصي المقولات اللسانية التي هي: «الشخص» و«المعيّن» الفضائيّ - الزمانيّ والعناصر أو القرائن التي تُرجع إلى المقام النطقيّ أو إلى الوضع التداوليّ للخطاب.

(II) بلورة «تركيب أوّليّ للوصف» (1966، ص. 153)، مقدِّمة للنظرية السرديّة.

(III) «تأسيس مفرداتيّة للوصف» (المرجع نفسه) أو لغة واصفة وصفية يجب أن تفضي إلى بناء نموذج مناسِب. يقول د.برتران: «إن السيميائيات لا تسعى في تحليل الفرق بين المَقُول والقول، ولا الإواليّات المنطقية - المعرفيّة للتنفيذ اللغوي، بل تتبنّى، في تناولها للنطق، مقاربة تقوم طبعًا على المسلّمات الإبستمولوجية التي حدّدتها لنفسها توخيًا لهدفين هما: التماسك الداخلي والفعالية المنهجية، ويتعلق الأمر أوّلاً باستبعاد كلِّ اعتبار غير لسانيّ، وبالتالي غير خطابيّ، يُحكم بأنهما متنافران مع حقل دراستها» (1984، ص.29).

ويبدو أن مثل هذا الاستبعاد كان مشروعًا لأن السيميائي كان يحدّد لنفسه هدفًا مزدوجًا، هو: 1) بناء نموذج نظريّ ذي مطمح خطابي- واصف، وحصر موضوعه، الذي هو الدلالة كما تبدو مندرجة في الخطاب؛ ثم كان على هذا النموذج أن يخضع لمبادئ البساطة والمناسبة وعدم التناقض. ومع ذلك، فإن الأعمال المنجزة في تحليل الخطاب وفي السرديّات (راجع أعلاه) أثبتت فعلاً ملاءمة مثل هذا المنظور في الفحص المنهجيّ للنصوص سواء كانت نصوصًا أدبية أو نصوصًا شبه أدبية أو حول الأدبية أو غير أدبية وأحاطت تمام الإحاطة بمجال تدخُّل مثل هذه الإشكاليَّة.

أما مشاكل المؤثِّرات الخارجة عن اشتغال الفعل الخطابيّ -

الذي يتوسط له النص- والثابتات التداوليّة لوضع التواصل، فتُرِكتْ لتقدير قطاعات ومباحث أخرى كالتداوليّات «الميدانيّة» واللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسانية[1].

وبما أن البعد التداوليّ - الوضعيّ مقصىً، فمن المؤكد أن ظاهرة الإرجاع، التي هي إجراء معرفيّ ولسانيّ (تعيد) به الذات الناطقة بناء كونها الخطابيّ أو مرجعها الداخليّ (راجع كيليولي، 1978)، تبدو مرتبطة بمشاكل التخطيب وبذلك يجب أن تتلقى إجابة مُرْضِيَةً في إطار تمفصل المجرى التوليديّ للمعنى.

ويستنتج د. برتران بتهوُّر قائلاً: «هي الحقيقة التي بسببها لا يبدو النطق، في السيميائيات، "طريقةً أخرى" في النظر إلى الخطاب، ولكنه يجد على النقيض من ذلك معناه وفعاليته التحليلية في علاقة وثيقة بالأفكار والإجراءات الأخرى التي سبق إيجادها في الجسم النظريّ الإجماليّ». (1984، ص. 30).

أما نحن، فنرى أن وجهة نظر النطق يمكن النظر إليها بجِدِّيّة واعتبارها «طريقة أخرى» في مباشرة مشاكل الخطاب، بالنظر إلى ما

(1) راجع:

Langages, 5, 1967 : *Pathologie du langage*

(انظر مقال ل. إيريكاري الذي يتناول النطق عند الهستيري والمهووس)، وأيضًا:

W. Labov (1978), *Le parler ordinaire*, H. Parret, éd. (1980), *Le langage en contexte. Etudes philosophiques et linguistiques de pragmatique.*

حصل من تقدُّم في هذا المجال، وفي إعادة فحص التمفصل العامّ للمجرى التوليديّ انطلاقًا من الملاءمة السيميائية لتعريف المفاهيم بعضها ببعض ولمراتبة مستويات التحليل ولـ«توليديّة» المسعى.

فماذا يقول **"قاموس السيميائيات"** في ذلك؟

(I) «إذا تُصُوِّرَ النطق بأنه مقامُ وساطة مُنتجٌ للخطاب، فمن اللازم التساؤل عما توسَّط له هذا المقام، وعن البنى التقديريّة التي تشكِّل عالية النُّطق» (1979، ص. 126).

(II) من المسلّم به أن «فضاء التقديريّات السيميائية التي يتحتَّم على النطق تفعيلها هو موضع إقامة البنى السيميائية - السرديّة، وهي أشكال تتفعَّل بصفتها عمليات، فتشكِّل الكفاءةَ السيميائيةَ لذات النطق» (المرجع نفسه، ص. 127).

(III) إلا أنه «إذا كان النطق موضع ممارسة الكفاءة السيميائية، فإنه في الوقت نفسه مقام تشييد الذات (ذات النطق)» (المرجع نفسه). وإقامة الذات النطقية يُتيحه نتاج تفاعل إجراءي إسقاط افتراض الإواليّات الخطابية للنطق، المعروفة في السيميائيات باسم «الفصل»/ «الوصل»؛

(IV) لابدّ من إضافة أن «مجموع الإجراءات التي من شأنها أن تؤسّس الخطاب بصفته فضاءً وزمانًا، عامرًا بذوات أخرى غير الناطق، تشكل (...) [عند السيميائي] الكفاءة الخطابية بمعناها الحصريّ» (المرجع نفسه)؛

(V) إذا قُبل بأن تُضاف درجةٌ أخرى من التعقيد مع تدخُّل «خزّان صُوَر العالَم والتمظهرات الخطابية، الذي يتيح لذات النطق أن تمارِس درايتها للفعل التصويريّ، فإن مضامين الكفاءة الخطابية - بالمعنى الواسع لهذه اللفظة - تبدو مجمَلَةً مؤقّتًا» (المرجع نفسه)؛

(VI) يبقى تحديد واجبِ - إرادةِ - فعلِ الناطق أو القصديَّة، المؤوَّلة «بأنها رؤيةٌ للعالم»، علاقةٌ موجَّهةٌ، متعدِّيةٌ، تبني الذاتُ بفضلها العالَمَ بما هو موضوعٌ فيما هي تبني نفسها بنفسها» (المرجع نفسه)؛

(VII) الملاحظةُ الأخيرةُ تهمُّ إجراءاتِ التنصيص، التي تقع في سافلة فعل النطق والتي تُدْخِل قواعد اللسان (بما هو نسق) والخطاب (بما هو سيرورة) وقيودهما؛

(VIII) لا بد أيضًا من توضيح أن اهتمام السيميائي ينصبُّ على النطق المنطوق بما هو ظاهرٌ دالٌّ يفعل داخل الخطاب ويعيد إنتاج الفعل الأصليّ للنطق على طريقته الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النطق يجب تصوّره - حسب غريماس وكورتيس دائمًا - «بأنه يشكل طبقة فرعيّة من المنطوقات التي تُعْطى بصفتها اللغة الواصفة الوصفيّة (ولكن غير العلمية) للنطق» (المرجع نفسه، ص. 128).

ومن ثَمَّ يجوز، عند قراءة مادة «النطق» في "القاموس I"، لغريماس وكورتيس، إبداء الملاحظات التالية:

(I) إن النطق يفكَّر فيه بصفته إجراء، لا شك في أنه معقد، لعكس البنى المحايثة إلى بنى خطابية. وهكذا، فإن الذات الناطقة التي تحشُد تلك البنى و«تغرف من ذلك "الخزّان البنيويّ" التقديريّ الجاهز - نواة كفاءتها السيميائية -، قد تضمن استخدامها في نشاطها الخطابي» (راجع د. برتران، 1984، ص. 30) - بواسطة عمليّتين هما: تملّك «المظهر الشكليّ للنطق» (كما ينادي به إ.بنڤنست) والتخطيب (أو التصوير).

(II) إن ذاتِ النّطق في هذا التصوُّر لا تكاد تؤدي أيَّ دور بارز؛ لأنها «تظل ضمنيّة ومفترَضة مسبَّقًا»، حسب ج. كلود كوكي (1982، ص. 57).

(III) وبالنظر إلى النُّطق من هذه الزاوية، فإنه، ولو أنه يُعْتبَر مقامًا نظريًّا مهمًّا في المجرى التوليديّ، يُرَدُّ إلى افتراض مسبق مُطْلَق. ثم إنّ موقعه «الاستراتيجيّ» في المجرى التوليديّ ليس محدَّدًا بوضوح (فخطاطة المجرى التوليديّ لا تذكره البتّة؛ راجع غريماس وكورتيس1979، ص. 160).

(IV) تجدر الإشارة إلى أن النطق لا يُدرَك، في أيّ لحظة، بصفته نشاطًا معرفيًّا يضاعف حتم مجموع إجراءات ومستويات «نحو» غريماس (بمعنى نموذجه الوصفيّ العام)، الأكثر شهرة عادة بتسميته العالمة التي هي: **المجرى التوليديّ للمعنى أو للدلالة**. ومن الواضح أن وجهة النظر النطقية موجودة في كل «طبقات» الجهاز التوليديّ وأنها تشكّل كلَّ النماذج الصغرى المضمَرة،

وأعني «نماذج» التركيب - الدلالة العميقة أو **النموذج المكوّنيّ** (الذي يُعبَّر عنه بالمربّع السيميائي)، و«نماذج» السرديَّة السطحيَّة التي تحتوي العامليّة والبرمجة السيميائية -- السرديَّة و«نماذج» الخطابيَّة السطحيَّة التي تؤلِّف بين إجراءات الإيضاع والتصوير والتخطيب. وعلى أيِّ صعيد كان، لا يتدخل النطق في بناء السرديَّة أو في التخطيب أو في توجيه «المبنيّات» الدلاليَّة أو في سيرورة تأويل القراءة.

لننظر، خارج "**القاموس**" (1979)، كيف تُنوول النطق أو نُظِّر له في نصوص السيميائيين الباحثين. في بداية البحث، أي من سنة 1966 حتى سنة 1973 [1]، أقصي النطق بكل بساطة. وفي سنة 1973، قدّم ج. كلود كوكي باحتراسٍ فكرة «صيغة النطق» في تحليل رواية "**الطاعون**" لألبير كامي، ولكن دون أن يجني منها كبير فائدة. وفي سنة 1976 لم يتحدَّث ج. كورتيس عن مشكلة النطق إلا ليرفضها أحسن الرفض. وفي الوقت نفسه تقريبًا، ردّ أ. ج. غريماس الاعتبار لظاهرة النطق في كتابه "موپاسان" (1976أ) وهو يدمجها في البنى الدلالية العميقة (الترابط بين المضامين المرِحة والمضامين القلِقة على صعيدي المنطوق والنطق) وفي البنى الخطابيَّة

(1) نحيل على الكتابات السيميائية الأولى، أي على:

Sémiotique structurale (1966), *Du sens* (1970), *Essais de sémiotique poétique* (1972), *Essais de sémiotique discursive* (1973) *et Sémiotique narrative et textuelle* (1973).

(كالتمثيل الفضائيّ الذي يُجريه الناطق). على العموم، فإن النطق يُرَى عبر إجراءي الوصل والفصل الخطابيَّين، من وجهة النظر الثلاثية: الفاعلية، والفضائية والزمنية. ومع ذلك، يقع التحليل، بل المفهَمة، فيما دون مقاربة نطقيَّة محض.

وفي سنة 1982 يثير د. برتران مشكلة النطق عبر المبنيّ الفضائيّ[1]. يقول مفسِّرًا: «يتعلق الأمر بإثبات أن الفضائية لا تشتغل تناظرًا دلاليًّا في هذا البعد أو ذاك فحسب، بل تشتغل كبنيةً حركيّةً موجَّهة من شأنها أن تتلقّى تعريفًا تركيبيًّا وتحيل، في آخر المطاف، إلى الذات التي تبنيها في نشاطها الخطابيّ» (1982، ص.11). وبما أن هذا المؤلِّف يتبنَّى منظور ف. هامون (1981)، فإنه يتناول العلاقة فضاء/ ذات، والترتيب التصويريّ للفضاء في رواية "جرمينال" لزولا، والتحويلات المركَّبيّة التي تؤثر في الفضائية الروائية، وإمكان قراءة الفضائيَّة بصفتها «مشكلاً من مشكلات خطابٍ تأويليٍّ» (المرجع نفسه، ص27). في هذا السياق، يدرَك النطق بأنَّه جهازٌ خصبٌ نظريًّا وذو قيمة وصفيَّة وتفسيريَّة في الوقت نفسه. ومن ثمَّ تصير ذات النطق (التي يخلط برتران بينها وبين الذات التداوليَّة) «قابلة للتمظهر» بصفتها «حزمة مواقف من مواضيع المعرفة التي توجدها [هذه الذات] وترتّبها حسب انفتاحات وقيود نظام درايةٍ معيَّن. مثل هذه الذات لا يمكن أن

(1) D. Bertrand (1982), «Du figuratif à l'abstrait», in *Actes sémiotiques/ Documents*, IV, 39, pp. 5-37

يُنظر إليها بعد بصفتها المقام البدئيّ للخطاب الذي تَنْطِقُه، بل بصفتها المقام الختميّ الذي يبنيه النصُّ رويدًا رويدًا في شبكات لُحْمَتِه، والذي تتمثل مهمة تحليله في رسم صورته الجانبيّة» (المرجع نفسه، صص. 34-35).

ومن ثَمَّ فنحن بصدد مجمَل إشكاليَّة جديدة للنطق، دشّنها عمل كلود كالام (1982) عن **العُرْف الأدبيّ**. يقول: «في سرد رؤيةٍ بطلُها ناطق النص المتأمَّل (أي المؤلِّف)، هناك طبعًا توافقٌ جزئيّ بين ذات المنطوقات السرديَّة التي تصف التجربة الرؤيوية وذات نطق هذه المنطوقات. وإذ يُنظَر إلى مشكلة أصالة رؤية نسبةً إلى نمط من أنماط التعبير الأدبيّ، فإن هذه المشكلة تُطرح بالتالي في إطار العلاقات الموجودة بين ناطق النص، بطل التجربة الرؤيوية، والسارد، الذي هو التجلِّي اللِّسانيّ للناطق (بواسطة الشكل **(أنا)**) وذات المنطوقات السردية (هو) التي تحكي عن التجربة. إن طابع المتخيَّل الأدبيّ أو- على النقيض من ذلك -حقيقية سرد تجربة تخضع لها الأنا يتشكّل في إطار هذه العلاقات» (1982، ص. 10). الفرضية المحتفَظ بها هي أن المعطيات اللسانية، المعادة إلى مكانها في المنظور النطقيّ، ملائمةٌ في مجهود إعادة بناء التأويل. وعند المؤلّف أن «تسريد النطق» يشكِّل مفتاح فهم كتاب **"أصل الآلهة"**[1].

(1) يتعلق الأمر بكتاب «أصل الآلهة» لهزيودس، وبالضبط بالافتتاحية المخصصة لربّات الفن. انظر:

Cl. Calame (1982), «Enonciation: véracité ou convention littéraire», *in Actes sémiotiques / Documents*, IV, 34, pp. 5-24.

ثم إنه من الظاهر الإقرار بأن إشكاليّة النطق تنبعث - ولو أنها تُتَجَنَّبُ عمدًا- وتفرض نفسها على الباحث حتى في الأعمال التي قلّما تأخذ هذه الإشكالية بعين الاعتبار. وهكذا تندرج دراسة ج. فونتانيّ (1982) عن أنساق المناسَبة المعرفيَّة، فعلاً، في الاختيار النطقيّ للخطاب. إن «الاعتقاد» و«الدراية»، وهما صيغتان معرفيَّتان، ولكنهما أيضًا صيغتان إپستميّتان؛ لأنهما تحشدان الكفاءات «الإپستميّة» لعاملَيِ النطق، وأعني الناطق والمنطوق له، يَستتبعان في مصيرهما النّصّيّ تداخل الذاتي وفعلاً تقويميًّا لهذا وذاك. لذلك لا يمكن للاستراتيجيّات المتعلِّقة بنمطي الدراية والاعتقاد أن تتلقى، في نظرنا، إجابة قابلة للحياة إلا في إطار استراتيجيّة سيميائية إجماليّة للنطق قد تُفعِّل مختلف الكفاءات المستخدَمة، وقد تكشف إواليّات التّطويع والإقناع والتأويل المضمَرة عند ذوات المعرفة، سواء كانت ذوات معرفية أو خطابية أو خطابية واصفة.

وعند ج. ديلورم (1982) أن مشكلة التواصل التمثيليّ الرمزيّ تُتناول من زاوية تفاعل ظاهرة البث/ التلقي وتمفصل الصيغ، وخاصة صيغتي «الدراية» و«الاعتقاد» البارزتين. وإذ يتحدث عن التواصل التمثيليّ الرمزيّ المنطوق، وعن الإخراج، ينتهي إلى إثارة خفيّة لفكرة تعدُّد الأصوات. فيقول معلِّقًا: «يبدو النَّصُّ، بتنظيم مقطوعاته، ممارَسَةً **لتجسيم الصوت** تقريبًا (والتّشديد منّا). وهو يُسْمِع قناتي التواصل واحدةً تلو الأخرى قبل

جمعها (...). ويبين كيف يُنْتَقَلُ من حكاية البذرة إلى حكاية الكلام، عن طريق هبة سرّ «ملكوت الله»، قبل أن يربط مباشرة بين "ملكوت الله" ونمو البذرة» (1982، ص. 20). وتقع إشكالية التبادل التمثيليّ الرمزيّ هذه، وقوعًا تامًّا في إطار النطق الخطابيّ. والملاحَظات الملائمة التي أبداها المؤلِّف والتي تتعلّق بأدوار الباث والمتلقي وبعلاقة التخاطب وبتعرّف كون القيم، تثبت ذلك فعلاً. غير أن إطار التواصل المتبنَّى (حتى ولو كان مصطَنَعًا) «يبتسر» - في نظرنا - هذه الإشكاليّة مختزِلاً إيّاها في جهاز تركيبيّ لعامليَّة سرديّة أو «خطابيّة».

أما هـ. كيري (1983)، فيتناول مشكلة الرمزيّة ويربطها بالنطق في الوقت نفسه. وتتلخص الميول النظريَّة في:

(I) إن الإنتاج الرمزيّ يُفسَّر ضمن استراتيجيَّة نطقيَّة.

(II) إن سيرورة الترميز تندمج اندماجًا مناسبًا في مقامات المجرى التوليديّ.

(III) إن ظاهرة التَّشبُّع تمرّ بـ«رمزيّة» الدليل[1]. هكذا يتماهى النطق- منظورًا إليه في مجموعه - مع نموذج المجرى

(1) يرى هـ. كيري أن «ظواهر التشبع، المؤولة إن شئنا بلغة المفهوم أو المدلول، تجعل من الدال النصي شيئًا «متقنًا» ومن الدليل كيانًا منشطرًا، وليس ذا وجهين فحسب» (1983, p. 13). راجع:

H. Quéré (1983), «Symbolisme et énonciation», in *Actes sémiotiques / Documents*, V, 43, pp. 5-24.

التوليديّ؛ وبما أنه ينتج رموزًا أو يعيد إنتاجها، فإنه يولّدها عبر وحدات التركيب المضمَر وعمليّاته» (1982، ص. 19).

عندئذٍ نكون بصدد انبثاثٍ للرمز عبر المجرى التوليديّ كلِّه؛ لأنه «إذ يوافق مختلف درجات النموذج ويُحدَّد بلغة المواقع والعكوس، يدخل في صميم اقتصاد الدلالة كما تُتَصَوَّر سيميائيًا» (المرجع نفسه).

فما صِيَغُهُ «التداوليَّة»؟ إن المؤلِّف الذي قد تتعلق الرمزية عنده بـ« ـتداولياتٍ للسرد» يقترح بعض قواعد التنفيذ البرنامجيّة :

ق1 : التّفعيل (أي استغلال التقديريّ والمفهرَس).

ق2 : الإيقام(انتقاء الصور والفضاءات، ظهور الفاعلين والزمانية).

ق3 : التّدليل (تلبيس التصويريّ).

ق4 : التخصيص (الأيقَنة، والتَّعجيم، إلخ.).

ق5 : التنصيص (تدخُّل الكتابة والمؤوِّل والبلاغيّ، إلخ.).

ومجمَل القول إن هـ. كيري يرى أن الترميز النّصّي له أساس طوبولوجي هو بنية عاملية وصيغية في الوقت نفسه، وله قوة كامنة هي المقولات الجِهيّة الذاهبة من التقديريّ إلى المنجَز عبر الموجود بالفعل، وله مرجعيات هي مختلف أنماط الدِّراية التي تستتبعها اللعبة الحركيّة للنطق[1].

---

(1) إذا كان الدليل إحالة في نظر ر. ياكبسن، فإن الرمزية لقاء في نظر هـ. كيري والنطق هو «أن تعتقد ذلك» على حد تعبيره (1983, 24-23 .pp).

وعند د. ت. م. دا كوستا (1984) أن الهدف هو دراسة صِيَغِ العَقْد الذي يربط بين الناطق والمنطوق له أثناء فِعْل الإبداع الشعريّ. والفرضيَّة هي أن الناطق يقيم بواسطة القراءة منطوقًا له واجبَ الإرادة ينخرط في العالَم الذي يُقترَح عليه أو يُفرَض عليه. هذه الموافقة بين إرادتين ودرايتين تضاديَّتين تصير ممكنة بفضل فعل القراءة. يقول المؤلِّف ملاحظًا: «إن فعلَ الناطقِ الإقناعيَّ لا يخاطب منطوقًا له سلبيًّا، بل يثير لديه فعلاً مسبوقًا بصيغة واحدة على الأقل، ألا وهي: صيغة الإرادة، التي تفضي به إلى الاقتران بدراية. وبمجرد ما تُمتلكُ هذه الدراية، فإن درجة الحقيقة التي يسندها إليها المنطوق له تبدو مختلفة باختلاف درجة توافقها مع كفاءة المتلقّي الإپستميّة ونجاح فعل الباثّ الإقناعيّ» (1984، ص. 18). ولابدّ أيضًا من توقع فشل الإقناع، وبالتالي عدم استجابة الذات المنطوق لها لهذا الإقناع، وهو- كما يقول داكوستا معلّقًا - «وضع يُظهِر القصيدة بأنّها منطوقُ دراية يحكم عليها المنطوق له بأنها مستحيلة» (المرجع نفسه، ص. 19).

هكذا تبدو قراءة القصيدة، أي قابلية تلقيها ليس تبعًا لـ«قوانين» الدلاليات فقط، بل خصوصًا بلغة «العوالم الممكنة»، شديدة التعلُّق بخطاطات كفاءة الذات المنطوق لها التي تمارِس فيها فعلَها القضائيّ: فـ«ـالعقد الدَّعويُّ، الذي يفرضه الناطق في البداية، يخضع لفعل المنطوق له وكفاءته، وكأن جزاء على العقد يتوقف على المتلقّي، وليس على المرسِل الابتدائيّ» (المرجع نفسه).

ونصل الآن إلى مجموعة **التخطيب** (1983)، بإشراف هـ. پارت[1]، والتي حاولت التفكير في الإشكالية النطقيّة من منظور سيميائي حصرًا وفي إطار تأمُّليّ أوسع من الإطار السيميائي - البنيويّ التقليديّ. يقول هـ. پارت معلِّقًا: «حتى السيميائيات (...) تتعالى نوعًا ما عن أصلها البنيانيّ (اليالمسليڤـيّ أساسًا) وتخلق فضاءً إبستمولوجيًّا يمكّنها من إعادة بناء الاستراتيجيات النطقيّة» (1983، ص. 5). بهذا المعنى تسلِّط مساهمات ج. كلود كوكي وم. حمّاد وإ. لاندوفسكي وهـ. پارت، كلٌّ من منظورها الخاصّ، ضوءًا مهمًّا على استخدام قضية النطق وديناميتها ضمن النظرية السيميائية.

وبالفعل، فإن ج. كلود كوكي، الذي يتناول مشكلة الضمنيّ[2] بلغة العوامل والأقضية المنطقية - الصيغية، يتصوّر النطق في إطار النظرية «القياسيّة» (وأعني النطق المنطوق) ويربط، بالإجمال، تناوله (مقياس المسافة الصيغية، مثلاً) بمشاكل التحقيق أو المعرفة التي تميّز علاقة الناطق بالمنطوق له أو علاقة السارد- في إطار الحكاية - بالمسرود له. ولابدّ من ملاحظة تأثير منظِّري أفعال اللغة، وخصوصًا منهم هـ. پ. كرايس، في التناول المعنيّ.

---

(1) Groupe de *Langages*, 70, 1983 avec J. Cl. Coquet, C. Fuchs, M. Hammad, F. Jacques, E. Landowski, H. Parret, M. Sbisa et M. Toussaint

(2) J. Cl. Coquet (1983), «L'implicite de l'énonciation», *idem*, pp. pp. 9-14.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الهدف المحدَّد، عند م. حمّاد[1]، هو استعادة «إرث» بنفنست من أجل إعادة استثماره في النظرية السيميائية. ويفترض هذا المؤلّف، في مسعاه الذي يبرهن عليه، فرضيَّتيْ عمل هما:

(I) «إن النطق المنطوق كلية بنيوية.

(II) إن هذا الكل لغوي واصف بالقياس إلى كل المنطوقِ المنطوقِ»، (1983، ص. 45).

(III) ومبدأ بَعْديًّا يقوم على تأكيد أن التفرع الثنائيّ نطق/ منطوق يقع على صعيد المضمون فقط (المرجع نفسه).

ومع أن هاتين الفرضيّتين لا تستوفيان البتَّة إشكاليّة النطق في الحكاية أو في الخطاب، ومع أن المنهجيّة لا تتوقع إجراءات تصديق أو تكذيب، فإنها تثير عددًا من القضايا الملائمة للمناقشة هي: مكان النموذج اللسانيّ (الذي هو هنا نظرية «الآثار») ودوره في إعادة بناء نسق النطق داخل الخطاب؛ وملاءمة ما أجري من «انفتاحات» على التداوليَّات وأفعال اللغة؛ وتمفصل مقام النطق أو مقاماته مع «نُضُد» المجرى التوليديّ ومكوِّناته، إلخ.

أضف إلى ذلك أن إ. لاندوفسكي[2] الذي ينادي بنوع من «فنّ

(1) M. Hammad (1983), «L'énonciation : procès système», *idem*, pp. 35-46

(2) E. Landowski (1983), «Simulacres en construction», *idem*; 73-81

إخراج النطق» يعرف النطق بأنه فعلٌ بامتياز بواسطته «تكوِّن الذاتُ المعنى. وبالترابط مع ذلك، فإن المنطوق المنجز والمتجلّي سيبدو، من المنظور نفسه، بمثابة الموضوع الذي يكوِّن معناه الذاتَ» (1983، ص. 75). ومع ذلك، ففيما وراء الاعتبارات العامة عن الملاءمتين اللسانيـــة والسيميائية (والتي تظل بحاجـــة إلـــى مناقشتها)، و«الظاهرات التي في طور البناء»، وتقديريّات هذا المكوِّن أو ذاك، وإمكان ذلك المعطى الأول للخطاب والذي هو النطق، فإن المؤلّف لا يأتي بشيء جديد على «الخطاطة» المنهجَّية للـ"قاموس" (1979).

وفي مقابل ذلك، لدينا هـ. پارت الذي يتميّز بوضوح عن الإطار القياسيّ فيقترح إعادة نشر للنطق تنفصل عن أنصار نظرية «الآثار» وعن أنصار **أفعال اللغة**، المخلصين لتقاليد أوستين. وموقف پارت هو أنّ النطق جزء لا يتجزأ من الدلالة. فهو «لا يمكن أن يُرى بأنّه فائضٌ عرضيٌّ أو اعتباطيٌّ - بل يشكِّل تكملةً مؤسَّسةً» (1983، ص. 87). ويتعلق الأمر، من وجهة النظر الإجرائيّة والمنهجيّة، بتحليل طريقتي التّعيين والتصييغ المتكاملتين؛ ويحتجّ على ذلك بالقول إن «تنظيم المعيِّن يتم انطلاقًا من الأنا (الذاتية المركزيّة)، بينما يُوَجَّهُ تنظيم الصيغ انطلاقًا من جماعة نطقيّة» (المرجـــع نفسه). ومـــن ثَمَّ، فإن هاتين الطريقتين ستطوّران استكشافين متوازيين وقابلين للتراتب في الوقت نفسه. هكذا سيكون بحوزة المحلّل، على مستوى الوظيفة الخطابيّة للإشارة،

أربعة أنماط من الاستراتيجيات النطقية هي: الصيغ التوزيعيّة (أو النحويّة) والصيغ القضويّة (أو أنموذج المنطق الصيغيّ، بمعناه عند كانط) والصيغ الإنجازيَّة (التي توافق أفعال اللغة) والصيغ الخِلاقية (التي ستترجم عند پارت الكفاءة الصيغية للذوات، وهي كفاءة من نمط سيميائي). وستُخصَّص أربع ذوات من هذا المنظور هي: الذات التوزيعيّة (التي لها وظيفة نحوية) والذات القضوية (التي تؤدي دور الناطق) والذات الإنجازيّة (الموافقة للفاعل) والذات الخِلاقيّة (الموافِقة للعامل). وفيما يتعلّق بالمعيِّن، يلفت هـ. پارت الانتباه إلى أن «لسانيات المعيِّن لا يمكن أن تفوت التبنيُن الداخليّ لمكوِّنات المثلث التّعيينيّ الثلاثة (التي هي الشخص والزمان والفضاء). والاختزال التقليديُّ الحاصل هو اختزال تفضية الزمان والشخص (...). والاختزالُ المنهجيّ الذي يتبدّى مع ذلك أكثرَ مناسبة يسير في المعنى المعاكس: **فضاء زمن شخص**. وهذا يَرجِع إلى نتيجةٍ نظريّةٍ في الزمان والفضاء بلغة الكفاءة الفضائيّة - الزمانيّة» (1983، ص. 93). ويأخذ تنظيم الأنساق النطقية بعين الاعتبار وَصْفَ كلِّ مقولة نطقية، ليس بلغة الذوات المستتبَعة فحسب، بل أيضًا بلغة الجماعات المستهدَفة كجماعة الكلام (التي يحددها إدراكُ الشفرة اللسانية) وجماعة العالم (التي تستخدم دراية ومعتقدات مشتركة) وجماعة الأعمال (التي تؤسّس أعرافًا مألوفة وتوجِّه أفعال اللغة ومقاصدها) والجماعة المتعالية (المبهَمة نظريًّا؛ وهي تميز التنطيقات). فإرادة كينونة الذات ووجوب فعلها هما اللذان يشتغل بهما نشاط مقام النطق المحرِّك والمثير للتخطيب.

ويخلص المؤلّف إلى القول: «إنما بالثبوت في هذه الخلفيّة الشهويّة والوجوبيّة يكون النطق ولو أنه شبه منطقيّ - جماعيًا وقابلاً للتواصل، دون أن يكون اختباريًا» (المرجع نفسه، ص. 97)[1].

بعد هذا الاستعراض التبسيطي للإشكاليات النطقية الرئيسية في السيميائيات، يمكن الاحتفاظ بالمعطيات التالية على سبيل الضبط:

(I) لا جدال في أن النص الأساس الذي ينير الفعلَ المنهجيَّ للسيميائي ويضبط الـ«تأثيرات» والـ«مكتسبات» هو "القاموس 1979 (I").

(II) إن البحث الذي يُقام به في إطار م. أ. د. ل.[2] يشكل ميدانًا خصبًا لتجريب مختلف جوانب النظرية السيميائية واستشكالها. ومن المنظور النطقي، تسلط أعمال كلود كالام (1982) وج. فونتانيّ (1982) وج. ديلورم (1982) ود. برتران (1982 بل و1984) وهـ. كيري (1983) ود. ت. م. داكوستا (1984) أضواء مهمة على إدراك قضية النطق وعلى مقاربتها.

---

(1) H. Parret (1983), « L'énonciation en tant que déicitisation et modalisation», *idem*; 83-97.

(2) مجموعة الأبحاث السيميائية - اللسانية التي يشهد بأعمالها الإصدار المنتظم لنشرة: *Actes sémiotiques / Bulletin et Documents*.

(III) ونظن أن إسهام مجموعة التخطيب، مع ج. كلود كوكي وم. حمّاد وإ. لاندوفسكي وهـ. پارت (1983)، حاسم، وذلك لسببين على الأقل: الأول له علاقة بتفسير الإشكاليات المطروحة (النظرية اللسانية للـ«جملة» و«النص»، والتداوليّات والتحليل، مما له علاقة بالسيميائيات الغريماسية)؛ والسبب الثاني متعلّق بملاءمة المواجهة (فضاء المجلة «الذي يشوِّش» - إن صحّ التعبير- على الفضاء الإبستمولوجي للسيميائيات «الأرتذكسية»)[1]؛

(IV) من هذه المواجهة (المقصودة وغير المباشرة)، تتأتى الإرادة الواضحة الملحوظة عند السيميائيين - المشاركين للخروج من الإطار التقليدي للسيميائيات ذات «الصبغة اليالمسليفية» بغية تصميم فضاء جديد، مبرّر نظريًّا وقابل للحياة منهجيًّا، يتيح تناولاً أفضل لقضية النطق الشائكة، ومعها قضية الخطاب. طبعًا، إن المواقف تختلف: فكوكي وحمّاد ولاندوفسكي يسبحون في فلك « لسانيات بدئيّة» للنطق، بينما يتميّز عنهم پارت تمامًا فيستند صراحة إلى تداوليّات موحّدة. ومع ذلك، فإن القاسم المشترك لهذه المقاربات يكمن في اطراح فكرة «شفافيّة» الخطاب واشتراك التواصل ومثاليّة المناهج اللسانية. ويبرز تضافرٌ آخر بسهولة بسبب الوعي بالدور الذي يؤديه مقام النطق في كل

(1) عدد مهم من مجلة *Langages (1983/70)* -وهو عدد يجمع في «سلة» واحدة أعمال لسانيين وسيميائيين عن قضيّة النطق.

اشتغال خطابي والذي يترجم بالأهمية التي تُولى لهذا المقام نظرًا لملاءمته وإمكانه الوصفيّ والتفسيريّ في التحليلات النصية.

(V) إنّ ملحق "القاموس II"، الذي حرّره د. برتران وج.ف. بوردون وم. حمّاد (1986)، يريد نفسه أن يكون «مسرح» نقاش بين وجهات نظر متنافرة[1]. وبالفعل، فإذا لخّص د. برتران تاريخ المفهوم في النظريّات اللسانيّة المعاصرة دون أن يوضّح تصوره الخاص أو يقدم فرضيّات عمل، فإنّ ج. ف. بوردون يرى أنه لابد من تناول النطق والمنطوق بلغةٍ مماثِلة، وأنّه يجب أن تتبلور مقاربة تركيبية للنطق (تفضِّل المحور التركيبيّ ذات/ موضوع) وتدخلَ في علاقة «تشاكل» مع العامليّة السيميائية، من النمط السرديّ.

ويخلص إلى القول بإيجاز: «إن مثل هذه الصياغة تضع عوامل النطق في موقع الأطراف المعقَّدة التركيبيَّة بالقياس إلى عوامل المنطوق، الأمر الذي يفتح إمكان حساب حقيقيّ يتناول العلاقات بين المكوّنات التركيبية لهذين المقامين» (1986، ص. 76). أمّا م. حمّاد، فيثبت أنه من الممكن أن نتعرف في كل بَنْيَنَةٍ خطابية برامجَ

(1) فيما يخص المشاكل التي أثارها الجزء الثاني من «القاموس» (Dictionnaire, II, 1986)، يمكن الرجوع إلى: Actes sémiotiques / Bulletin, IX,38, 1986 : Autour d'un dictionnaire وذلك مع ج. جنينا سكا وا. ج غريماس وي يتزيني وهـ پارت وهـ كيري.

نطقيةً وبرامجَ سردية يظل تمفصلها بحاجة إلى أن نتخيَّله. وعند هذا الباحث أن مراتبة هذه المكوّنات قادرةٌ على أن توفر للسيميائيات «إطارًا نظريًّا مناسبًا لتحليل التواصل المعمَّم (التلفيقيّ)» (1986، ص. 77). وعلى العموم، فإن الإشكاليات المطروحة طرحًا أوّليًّا في هذا الملحق النظريّ تظل دون الإشكاليات التي ناقشها فريق هـ. پارت (ضمن مجلة *Langages*، عدد 70، 1983)؛

(VI) ثم إنه لابدّ من الإشارة إلى عمل د. براتران الممتاز، والذي بدئ عام 1982 و1984 ثم فُرغ منه عام 1986 بنشر كتاب "الفضاء والمعنى"، المتعلّق بالإشكالية الفضائية في الحكاية الروائية[1]. فهذا المؤلف، إذ يتناول العلاقة بين الذات والفضاء، يثبت أن الذات (أو الفاعل) تميل إلى أن تتجلّى بصفتها «الظاهر الخطابيّ لنطق الفضاء» (1986، ص. 68). وعلى مستوى أعلى، تتدخل الذات الناطقة، وهي ذات إپستمية مزوّدة بالكفاءة المعرفيّة الضرورية وموجَّهة للفعل النطقيّ، المنتِج للفضاء والـ «مستهلك» له. ومن ثَمَّ، ففي هذه الرؤية الأصليّة فعلاً للفضائية، والتي تستفيد من أعمال م. ريفاتير(1973) وف. هامون (1981)، «لا يعود مقام النطق المقامَ المفترَض مسبَّقًا لتكوين الخطاب فحسب، بل هو

(1) D. Bertrand (1980), Germinal d'Emile Zola. Egalement D. Bertrand (1986), L'espace et le sens. Germinal d'Emile Zola. Essai de semiotique discursive.

أيضًا المقام المعرفيّ المرسوم انطلاقًا من الاستعمالات غير التصويريّة للفضائيّة التي شجعها» (المرجع نفسه، ص. 71). وبعبارة أخرى، من الصعب على المحلّل أن يفصل إدراك الفضاء عن بنائه المعرفيّ من طرف ذات متعالية أو ألا يمفصل التوزيع الفضائيّ (بلغة التمظهرات و«المواضع»، إلخ.) مع مجاري العوامل ولاسيما في علاقته بذاتٍ ملاحِظة، متضَمَّنةٍ أو غيرِ متضَمَّنةٍ في لُحمة الأعمال. والحاصل أن ملاءمة مثل هذه المقاربة هي أنها كان لها فضل إسقاط البعد الفضائيّ إلى الأمام، وهو البعد الذي كان محصورًا حتى ذلك الحين في مستوى إجراءات التخطيب (التي هي إجراءات تقريبية فعلاً)، والبرهنة على كل ما لمثل هذا المنظور من أهمية في تحليل الحكاية. ومن ثَمَّ توجد درجات في «عمق» الفضائية قد يجب استكشافها والقدرة على مفصلتها مع مكونات المجرى التوليديّ. ثم إن بناء الفضاء هو في ترابط وثيق مع الفعل المعرفيّ لذات النطق، التي تعهد في «كفاءاتـ ـها كلًّا أو بعضًا إلى ذوات سيميائية أخرى، تركيبية (العوامل) أو خطابية (الفاعلون).

(VII) من منظور آخر (هو منظور تحليل الخطاب)، جرب ف. هامون (1981) تحليل الوصفيّ بلغة النموذج النظريّ الذي يدمج البعد النطقيّ للحكاية والتنظيم السردي والتوزيع التصويريّ. وعند هذا المؤلّف أن تحليل الوصفيّ يقتضي أن

يُدرس النسق الوصفيّ والتأشيريّ المضمَر في الخطاب وأنماط التنظيم الداخلي لهذا النسق (مقاييس الكم والكمال والتجانس والتصييغ) والوظائف التي يشغلها الوصفيّ داخل الحكاية والأنماط الانتقائية لتوزيع الأنساق الوصفيّة والأبعاد اللغويّة الواصفة و«النَّسخيّة الواصفة» (أي المعلِّقة بإعادة النسخ) لتلك الأنساق.

(VIII) إلى جانب تحليل الخطاب والنظريّات السيميائية[1]، يعرض علينا پ. شارودو (1983) نموذجًا خطابيًّا يتضمّن أربعة أنماط من التنظيم هي: النمط النطقيّ، النمط الحِجاجيّ، النمط السرديّ والنمط البلاغيّ[2].

فأما النمط النطقيّ، فيُتصوّر بأنه «الموضع الذي تتنظَّم فيه أماكن هؤلاء الأبطال، ويحدَّد فيه وضعُهم، وتُصنع صورة كلامهم، وتتخصّص العلاقات التي تجمعهم. إنه الموضع الذي تُبنى فيه آلية مفهوميّة بسبب التقاء بين جهاز شكليّ (لسانيّ) مكرَّسٍ للدلالة على الأبطال وثوابت سلوكيّة تميّز أوضاع الكلام» (1983، ص.59). أما مكوّنات الجهاز النُّطقيّ، فيميّز پ. شارودو أربعة أنماط منها، وهي:

(1) تستدعى إشكالية الدليل، كما طرحها سوسير، واستكملها بنفنست وراجعها پوتيي. وفضلاً عن ذلك، تُستحضر «سيميائيات» بارت، بريمون، غريماس وكريستيفا.

(2) P. Charaudeau (1983), *Langages et discourrs. Eléments de sémiolinguistique (théorie et pratique).*

- النطقيّ السجاليّ (السلوك التّكليميّ) الذي يتضمن الدّعويّ والتمييزيّ والالتماسيّ.

- النطقيّ الأوضاعي (السلوك التكلُّميّ) مع طبقات من التصنيغ كالإجباريّ، الإمكانيّ، الإراديّ، الرأي، التقويميّ والإلقائيّ.

- النطقيّ النصيّ (السلوك المتكلَّم عنه) مع الإثباتي بصفته تصنيغًا أساسيًّا.

- النطقيّ التناصيّ (السلوك المتكلَّم عنه) الذي يشمل الخطاب المنقول والخطاب التلميحيّ.

ويقوم مبدأ تنظيم الجهاز النطقيّ، حسب هذا الباحث، على «إيجاد صور للأبطال تنم عن العلاقات التي تقوم بين الذات التواصليّة والناطق («وضوح»/ «غموض»)، الذات المرسَل إليها والذات المؤوِّلة («اشتمال»/ «إقصاء»)» وبين تمثيلات العالم (الداخلي أو الخارجيّ) التي تنقل «الذاتيّة» أو «الموضوعيّة» (المرجع نفسه، ص. 65).

ومن ثَمَّ يتألف النموذج المنادَى به من ثلاثة أطر للنشاط اللغويّ موافقةٍ للمكوِّنات الثلاثة التي تشكِّل الكفاءةَ اللسانيَّة السيميائيةَ والتي هي: الكفاءة اللسانيّة، الكفاءة الخطابيّة والكفاءة الأوضاعية[1].

(1) انظر الخطاطة التفسيرية للجهاز اللساني الدئلي عند المؤلف (Gharaudeau, 1983, p. 91).

4. خاتمـة:

يمكن أن نسجل بارتياحٍ عودةَ إشكاليّة النطق إلى أعمال السيميائيين؛ غير أنها عودة تتسم بالحيطة وغموض المناهج المنادَى بها. وبالإجمال، توجد ثلاث طرق كبرى في تناول النطق هي:

(I) بما هو «آثار» أو «أمارات» للذات الناطقة داخل الخطاب الذي تتحمل مسؤوليته «القانونية» (على حدِّ تعبير ديكرو).

(II) بما هو أفعال للغة مدرَجة في استراتيجيّة محدَّدة للخطاب.

(III) بما هو عمليّات لسانيّة واصفة من شأنها أن تُحسب بتوليفة شكليّة (أ. كيليولي).

فيما وراء هذه النزعات، تطرح مشكلة الإطار النظريّ للسيميائيات، أي في حدود النظرية «القياسيّة» الراهنة أو في حدود النظرية «القياسيّة الموسَّعة» المقبلة (انظر اقتراحات هـ. پارت)[1]. ومن وجهة نظر أكثر داخليّة، لابدّ من أن يُتوقّع للنطق «مكان» في الجهاز المنهجيّ للسيميائيات.

وفي انتظار هذه «المراجعة» والتعديلات الممكنة التي لاشكّ في أنّها ستستتبعها، يمكننا منذ الآن توقّع «مكوّن» خاص يوافق

(1) H. Parret (1980a) « Les stratégies pragmatiques», in *Communications*, 32, pp. 250-273. Cf. Parret (1980b), *Context of Understanding* et (1986), *lespassions. Essai sur la mise en discours de la subjectivité.*

الفعلَ داخل- الخطابيّ للنطق ويتمفصل مع «المكوّنات» الأخرى للجهاز التوليديّ. هكذا ستكون لدينا «المكوّنات» التالية، التي يتوفر كل منها على الكفاءة التي توافقها:

* مكوِّن سيميائي - سرديّ، مع كفاءة سيميائية تُكلَّف بتفعيل البنى السيميائية - السرديّة. إنّها استطاعة ترجمة مختلف طرق بلورة وتنظيم المادّة السرديّة أو الخطابية إلى برامج معرفية وخطاطات سردية أو خطابية (وبعبارة مختَصَرة، إنّها استطاعة القصّ واستطاعة التخطيب). وتسهم هذه الكفاءة السيميائية في تكوين «رؤية للعالم»، ضرورية لكل تشكيل للخطاب.

مكوّن نطقي، مع كفاءة نطقيّة قد تدخلت في عتبة «التسريدات»، أي في مستوى الدلالة الأساسية والسطحية وأيضًا في مستوى التنظيم الصيغي؛ بما أنه من المفروغ منه أن كل «تطويع» لمقولات دلالية أو لقيم أو لصيغ يُبرز، في نهاية المطاف، المقام الأسمى للخطاب، أي النطق.

وعلى الصعيد «الأعلى»، يتجلّى النطق بإجراءي الوصل/ الفصل، اللذين «يشفّان عن» النسق الفضائي - الزمانيّ والفاعليّ المضمَر.

* مكوّن خطابيّ، مع كفاءة خطابيّة تتيح الاستثمار الدلاليّ للصور المضمونيّةَ وتطلق العنان للأيقونية، المحدِثة للوهم المرجعيّ. ويشكّل التخطيب والإيضاع والتصوير الأطوار الأساسية لتنفيذ هذا المكوّن.

* مكوّن نصيّ، مع كفاءة نصية معادلة تثير إجراءات التنصيص (التسطير، التصفيح، إلخ.) ونسق قواعد نظم لسان طبيعيّ معيَّن.

ومن المؤكَّد أن تلاحم المجموع والتمفصل «الداخليّ» للمكوّنات والدَّرَجات ستشكّل صعوبات لا يستهان بها على المنظِّر والمحلِّل[1]، اللذين يواجهان الممارسة النصية للخطابات المتفحَّصة.

(1) راجع أطروحة الدولة التي دافع عنها ع. المدغري العلوي (*op. cit.*، *1987*).

الفصل

الخامس

5

خلاصة ختاميّة

في نهاية تقصّينا «متعدِّد الأبعاد» في النظرية السيميائية الغريماسية، والذي يهم مشاكل الإبستمولوجيات والجوانب النظرية أو المنهجية لهذه النظرية، استطعنا أن نفحص أسس الجهاز «التوليديّ» و«التحويليّ» السيميائي وملاءمته والدّور الذي يؤديه في حقل العلوم الإنسانية، وهو يهتمّ أوّلاً وقبل كلِّ شيء باللغة والدلالة في إنتاجات لغوية، وقدرتَه الوصفية والتفسيرية في الوقت نفسه والإجراءات الاستكشافية التي يُسقطها على فضاء النص. ويقوم فعلُه ليس على إغلاق فضاء، هو هنا فضاءُ الدِّلالة في الخطاب، بل على إحداث أنساق للاسترماز والتقويم الداخليّ، مزوّدة بالكفاءة والتماسك الضروريّين. وفرضيّات العمل هي: **(I)** إن كل خطاب قابل لأن يوصف بنحو النموذج السيميائي؛ **(II)** إن كل وصف ترفده مبادئ نظرية صريحة تراقبها، عند الاقتضاء، إجراءاتُ «قراءةٍ» مناسبةٌ؛ **(III)** إن قواعدَ نسقيّةٍ مطلوبةٌ من أجل الانتشار الصحيح لمثل هذه الإجراءات.

وبهذا المعنى، يكون نموذج المجرى التوليديّ للدلالة هو التوضيح التام لهذا المسعى الذي يرمي إلى تشييد النظام «المنطقيّ» ذي المطمح الكونيّ، الذي يُبنى بواسطته كونُ الخطاب، وذلك بتسويغ التسريد تدبير الخطابي تدبيرًا مراقَبًا إلى حدٍّ ما. يقول ج. كلود كوكي: «إن النحو السيميائي، بالرغم من كل نقائصه، يوفّر الأساس "الشكليّ" الذي يحتاج إليه الباحث لكي يقوم بمشروعه الوصفي. فهو يقترح عليه مواضع للّقاء: والتركيب المشخَّص هو أحد هذه المواضع؛ والدور العاملي للفضاء موضع آخر من هذه المواضع» (1982، ص. 47). ولنضف أيضًا «مواضع» الدلالة العميقة والتركيب الصيغيّ والدلالة الخطابية ولم لا «دلالة النطق».

ومن المؤكد أيضًا أن بناء لغات واصفة، على أساس الاشتراك والبساطة وتعريف المفاهيم بعضها ببعض ومراتبتها، يشكل مكسبًا مهمًّا للسيميائيات السردية والخطابية لأنه - كما يقول كوكي معلقًا- «من الطبيعيّ أن يُنتظر من نظرية مشروعُها مشروعٌ علميٌّ أن تسعى

في أن تنبني على أسس مفهوميّة بسيطة وعامة ما أمكن» (المرجع نفسه، ص. 48).

وفضلاً عن ذلك، أبرزنا نقائص النظرية السيميائية وصعوباتها و«ثغراتها» المحتومة، التي تعزى - إلى حد كبير - إلى ضخامة مشروعها الابتدائي؛ وناقشنا الانتقادات والاقتراحات التي صدرت من داخل الإشكالية السيميائية أو من خارجها (ريكور، إيكو وآخرين كثر) واقترحنا بعض الكشوف النظرية والمنهجية الجديدة، ولاسيما المشاكل المتعلقة بالتخطيب كالتلاحم النصي (أو التناظر) واستراتيجيات التأويل وقضية النطق الخطابيّ. من هذا المنظور، رأينا أن أعمال ج. كلود كوكي (1984) في «المنطق الصّيغيّ» وهـ. پارت (1983 و1986) عن مشاكل النطق والصيغ «الهَوَويّة» ود. برتران (1985) عن الفضائية السردية وفضائية المتخيّل الروائي وج. كورتيس (1986) في الدلاليّات التصويرية وف. راستيي (1987) في الدلاليات التأويلية هي امتدادات حاسمة في العمل المستمرّ لإغناء النظرية السيميائية. وتمتاز هذه الأعمال بأنها «استشكلت» من جديد ما كان قد اعتُبر مُكْتَسَبًا أو بديهيًّا أو عارضًا أو زائدًا، وبأنها سلطت عليه أضواء مهمة ومجدّدة «تثوّر» الإطار النظريّ القياسيّ.

طبعًا، إذا استثْنِيَتْ محاولات مفهمة «شاملة» توجّه السيميائيات نحو مِنطقة الدراية هذه أو تلك (نظرية الكوارث الرياضية عند رونيه توم وجان پوتيتو أو إعادة القراءة المنطقية -

التحليلية النفسية عند برانت، بل تيارات التداوليَّات)، فإنه يتحتم على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار أبحاثًا جادّة كثيرًا وواعدة في الدلاليات اللسانية (راستيي، مثلاً) أو في السرديّات (النماذج النطقيّة، بالضبط) أو في التداوليَّات النصية (النموذج «التّعليميّ» عند إيكو)، لأنه يُحَلّ كلُّ شيء مع ذلك، ولأن المناقشة لا تزال مفتوحة سواء داخل السيميائيات أو خارجها (راجع القاموس **II**، 1986).

قائمة المصادر والمراجع

اصطلاحات

1. تحيل تواريخ الأعمال المذكورة إلى الطبعة الأولى. أما الأعمال المترجمة، فيُعتمد في ذكرها على تاريخ الترجمة؛ ويوضع تاريخ الطبعة الأصلية بين قوسين. ولا بدّ من القول إن بعض الترجمات تقوم على اختيار نصوص متنوعة ولا تشير البتة إلى التاريخ الدقيق للنصوص المترجمة.
2. تخفيفًا للمعلومات البيبليوغرافية، حذفنا «باريز» التي تكاد تكون المكان الوحيد للمنشورات الفرنسية. لكننا أشرنا إلى كل أماكن النشر غير الباريزية أو الأجنبية.
3. لم تُذكر السلسلات إلا عندما تكون ضرورية في التعريف بالأعمال.
4. أما المختصرات، فهذه شفرتها:

CEC: Certificat d'Etudes Complémentaires

CNRS: Centre National de la Recherche Scientifique

DRL: Documents de Recherche en Linguistique Appliquée-Vincennes

Doc.: Document

EHESS: Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales

EPHE: Ecole Pratique des Hautes Etudes

e.o.: Edition originelle

Fasc.: Fascicule

F.F.C.: Folklore Fellows Communications

QSJ.: Que sais- je ?

p.: Page

Public.: Publications

PUF: Presses Universitaires de France

PUL: Presses Universitaires de Lyon ou de Lille

PULIM: Publications de l'Université de Limoges

UGE: Union Générale d'Editions

Vol.: Volume

Actes Sémiotiques / Bulletin (1978-1987), vol. I à X. EHESS-CNRS.

Actes Sémiotiques/ Documents (1979- 1987), vol. I à IX. EHESS-CNRS.

Adam, J.M. (1976) *Linguistique et discours littéraires: théorie et pratique des textes,* Larousse.

Adam, J.M. (1985) *Le texte narratif. Précis d'analyse textuelle,* Nathan.

Anscombre, J. Cl. (1980) "Voulez- vous dériver avec moi?" *in* Communications, 32, pp. 61-124.

Anscombre, J. Cl. (1984) "Argumentation et topoï" *in Argumentation et valeurs.* Toulouse, travaux du 5ème colloque d'Albi, pp. 45-70.

Anscombre, J. Cl. et Ducrot, O. (1983) *L'argumentation dans la langue.* Bruxelles, Mardaga.

Arrivé, M. et Coquet, J. Cl.- éd. (1987) *Sémiotique en jeu. A partir et autour de l'œuvre d'A. J. Greimas.* Paris-Amsterdam, Hadès- Benjamins.

Barthes, R. et al. (1977) *Poétique du récit.* Seuil, Points.

[تر. عربية: بارط وآخرون، «طرائق السرد الأدبي»، نشر مجلة آفاق (المغربية)، عدد 8 – 9، 1988].

Bastide, F. (1986) "Les logiques de l'excès et de l'insuffisance" in Actes *Sémiotiques/Documents*, VIII, 79-80, pp. 7-57.

Benveniste, E. (1966) *Problèmes de linguistique générale.* I. Gallimard.

Benveniste, E. (1974) *Problèmes de linguistique générale*, II. Gallimard.

Bertrand, D. (1982) "Du figuratif à l'abstrait" in *Actes Sémiotiques/ Documents,* IV, 39, pp. 5-37.

Bertrand, D. (1983) "Espace figuratif et langage spatial" in *Actes Sémiotiques/ Bulletin,* VI, pp. 41-43.

Bertrand, D. (1984) "Narrativité et discursivité" in *Actes Sémiotiques/ Documents*, VI, 59, pp.38.

Bertrand, D. (1985) *L'espace et le sens*. Paris- Amsterdam, Hadès-Benjamins.

Bouazis, Ch. (1977) *Essais de la sémiotique du sujet*. Bruxelles, Complexe.

Bouazis, Ch. et al. (1973) *Essais de la théorie du texte*. Galilée.

Brandt, P.A. (1982) "Quelques remarques sur la véridiction" in *Actes Sémiotiques/ Documents*, IV, 31, pp. 5-19.

Brandt, P. A. (1986) "Quatre problèmes de sémiotique profonde" *in Actes Sémiotiques/Documents*, VIII, 75, pp. 5-25.

Calame, C. (1982) "Enonciation: véracité ou convention littéraire" *in Actes Sémiotiques/ Documents*, IV, 34, pp. 5-24.

Caron, J. (1983) Les régulations du discours. Psycholinguistique et pragmatique du langage. PUF.

Cervoni, J. (1987) *L'énonciation*. PUF.

Chabrol, Cl. - dir. (1973) *Sémiotique narrative et textuelle*. Larousse.

Chadli, EM. (1980) *Isotopies narratives-isotopies axio-idéologiques. Etude sémiotique d'un corpus de contes marocains* (2 vol.) Thèse de III[éme] cycle. Paris, EHESS.

Chadli, EM. (1981) "La spatialité dans le conte populaire marocain" in Recherches linguistiques et sémiotiques, pp. 438-466. Rabat, Publications de la Faculté des Lettres.

Chadli. EM. (1982) "Le chat-pélerin, un essai de traitement" in Langues et Littératures, II, pp. 29-46.

Chadli, EM. (1984) "La littérature orale: problématique et enjeux" in Aspects de la littérature au Maroc, pp. 11-14. Oujda, Faculté des Lettres.

Chadli, EM. (1985) "Le récit oral : approches formelles" in Langues et Littératures, IV, pp. 105-137.

Chadli, EM. (1987a) "Le faire mythique dans le conte merveilleux marocain" in Le conte. Toulouse, travaux du 7ème colloque d'Albi, pp. 101-110.

Chadli, EM. (1987b) "Parcours narratifs et processus modaux dans un conte hagiographique marocain" in Le conte. Toulouse, travaux du 7ème colloque d'Albi, pp.111-126.

Chadli, EM. (1988a) "L'analyse narrative d'un conte en classe de Fle" in Revue Marocaine de Didactique des Langues, I, pp. 61-68.

Chadli. EM. (1988b) "L'énonciation en sémiotique" in Langues et Littératures, VI-VII, 1987-88, pp.105-131.

Chadli, EM. (1989) "Sémiotique et enseignement du français" in Recherches Pédagogiques, I, pp. 34-40.

Chadli, EM. (1991) "Le discours portant sur la littérature orale entre la spécificité et l'éclectisme. Cas du Maroc" in Trente ans de recherche au Maroc, II. Rabat, publications de la Faculté des Lettres.

Chadli, EM. (1992) "Le texte folklorique, un univers de discours bien singulier!" in Ecriture et oralité. Fès, Publications de la Faculté des Lettres.

Chadli, EM. et Bouchard, R. - dir. (1984) Séminaire sur l'analyse textuelle. Rabat, Formation des cadres et BELP de Rabat (texte ronéoté).

Charaudeau, P. (1983) Langage et discours. Eléments de sémiolinguistique. Hachette.

Charolles, C. (1976) "Grammaire de texte- Théorie du discours- Narrativité" in Pratiques, 11/12, pp. 133-154.

Communications (1964), 4. Recherches sémiologiques.

Communications (1966), 8. L'analyse structurale du récit.

Communications (1970) ,16. Recherches rhétoriques.

Communications (1972), 19. Le texte: de la théorie à la recherche.

Communications (1976), 24. La bande dessinée et son discours.

Communications (1977), 27. Sémiotique de l'espace.

Communications (1978), 28. Idéologies, discours, pouvoirs.

Communications (1980), 32. Les actes de discours.

Communications (1984a), 39. Les avatars d'un conte.

Communications (1984b), 40. Grammaire générative et sémantique.

Communications (1985), 41. L'espace perdu et le temps retrouvé.

Coquet, J. Cl. (1973) Sémiotique littéraire. Mame et Delarge.

Coquet, J. Cl. (1984) Le discours et son sujet, (2 vol.) Klincksieck.

Coquet, J. Cl.- dir. (1982) Sémiotique. L'école de Paris. Hachette.

Courtés, J. (1976) Introduction à la sémiotique narrative et discursive. Hachette.

Courtés, J. (1983) "Figures, code figuratif et symbolisation" in Actes Sémiotiques/ Bulletin, VI, 26, PP. 44-47.

Courtés, J. (1986a) "Introduction à la sémantique de l'énoncé" in Actes Sémiotiques/ Documents, VIII, 73-74, pp. 5-70.

Courtés, J. (1986b) Le conte populaire: poétique et mythologie. PUF.

Courtés, J. (1989) Sémantique de l'énoncé: applications pratiques. Hachette.

Courtés, J. et Greimas, A. J. (1979-86) Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, I et II. Hachette.

Ducrot, O. (1972) Dire et ne pas dire. Hermann.

Ducrot, O. (1973) La preuve et le dire. Mame.

Ducrot, O. (1980a) Les mots du discours. Minuit.

Ducrot, O. (1980b) "Analyses pragmatiques" in Communications, 32, pp.11-60.

Ducrot, O. (1984a) Le dire et le dit. Minuit.

Ducrot, O. (1984b) "Ch. Bally et la pragmatique" in Travaux de L'Association Charles Bally. Genève (texte ronéoté).

Ducrot, O. et Todorov, T. (1972) Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Seuil.

Ducrot, O. et al. (1983) "Les animaux malades de la peste. Essai d'interdisciplinarité" in Langage et signification. Toulouse, travaux du 4ème colloque d'Albi, pp. 1-38.

Eco, U. (1965) L'œuvre ouverte. Seuil, Points (e. o., 1962).

Eco, U. (1972) La structure absente. Mercure (e. o., 1968).

Eco,U. (1975) Trattato di semiotica generale. Milan, Bompiani.

Eco, U. (1987) "Notes sur la sémiotique de la réception" in Actes Sémiotiques/Documents, IX, 81, pp. 5- 27.

Eco, U. (1988) Sémiotique et philosophie du langage. PUF (e.o., 1984).

Eco, U. et Sebeok, T. A. - dir. (1983) The Sign of Three. Blooming ton, Indiana University Press.

Eco, U. et Magli, P. (1985) "Sémantique greimassienne et encyclopédie" in Exigences et perspectives de la sémiotique, pp. 161-177.

Etudes Arabes (1978-1981), 3 vol. /an. Vincennes, Université de Paris VIII.

Flahaut, F. (1981) "Sur S/Z et l'analyse des récits" in Poétique, 47. pp. 301-314.

Fontanille, J. (1982) "Un point de vue sur 'croire' et 'savoir' " in Actes Sémiotiques /Documents, IV, 33, pp. 5-31.

Fontanille, J. (1983) "Rôle de l'observateur dans la mise en discours des figures" in Actes Sémiotiques/ Bulletin, VI, 26, pp. 8-11.

Fontanille, J. (1984) "Pour une topique narrative anthropomorphe" in Actes Sémiotiques/ Documents, VI, 57, pp. 7-30.

Fontanille, J. (1985) "L'épistémologie du discours" in Exigences et perspectives de la sémiotique, pp. 179-202.

Fontanille, J. (1986) "Le tumulte modal: de la macro-syntaxe à la micro-syntaxe passionnelle" in Actes Sémiotiques/ Bulletin, XI, 39, pp. 12-31.

Fontanille, J. (1987) Le savoir partagé. Paris-Amsterdam, Hadès-Benjamins.

Fontanille, J. (1989) *Les espaces subjectifs.* Hachette.

Fuchs, C. (1978) "Quelques réflexions sur le statut linguistique des sujets énonciateurs et de l'énonciation" in *La psychomécanique et les théories de l'énonciation*, pp. 143-1542. Lille, PUL.

Fuchs, C. (1981) "Les problématiques énonciatives: esquisse d'une théorie historique et critique" DRLAV, 25, pp. 35-60.

Fuchs, C. et Le Goffic, P. (1975) *Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines.* Hachette.

Fuchs, C. et al. (1978) *Etudes sur l'aspect. Théorie et description.* Université de Paris XII, D.R.L.

Genette, G. (1966) *Figures,* I. Seuil.

[ترجمة عربية جزئية: جيرار جنيت، خطاب الحكاية، ترجمة محمد معتصم وعبد الجليل الأزدري وعمر حلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996 (ط. 2، القاهرة، 1997)].

Genette, G. (1969) *Figures*, II. Seuil.

[ترجمة عربية: جيرار جنيت، مدخل إلى النص الجامع، ترجمة عبد الرحمن أيوب، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة الأدبية، الدار البيضاء، 1985].

Genette, G. (1972) *Figures*, III. Seuil.

Genette, G. (1979)Introduction à l'article. Seuil.

[ترجمة عربية: جيرار جنيت، عودة إلى خطاب الحكاية، ترجمة محمد معتصم وتقديم د. سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، 2000].

Genette, G. (1983) Nouveau discours du récit. Seuil.

Geninasca, J. (1984) "Le regard esthétique" *in Actes Sémiotiques/ Documents,* VI, 58, pp. 5-27.

Geninasca, J. (1987) "Pour une sémiotique littéraire" i*n Actes Sémiotiques / Documents*, IX, 83, pp. 7-26.

Geninasca, J. (1990) "Du texte au discours littéraire et à son sujet" *in Nouveaux Actes Sémiotiques*, 10/11, pp. 9-34.

Greimas, A. J. (1956) "L'actualité du saussurisme" in *Le Français Moderne,* 3, pp. 181-200.

Greimas, A. J. (1966) *Sémantique structurale*. Larousse.

Greimas, A. J. (1970) *Du Sens*, I. Seuil.

Greimas, A. J. (1973) "Les actants, les acteurs et les figures" *in*

Sémiotique narrative et textuelle, pp. 161-176.

Greimas, A. J. (1976a) *Maupassant. La sémiotique du texte*. Seuil.

Greimas, A. J. (1976b) *Sémiotique et sciences sociales*. Seuil.

Greimas, A. J. (1976c) "Les acquis et les projets" (préface) *in Introduction* à la sémiotique narrative et discursive, pp. 5-25.

[ترجمة عربية: أ. ج كريماص، «السيميائيات السردية: المكاسب والمشاريع»، ترجمة سعيد بنكراد، ضمن آفاق (مجلة اتحاد كتاب المغرب)، ع.9-8، 1988، صص. 138 - 124].

Greimas, A. J. (1977) "Postface" in Groupe d'Entrevernes, Signes et paraboles; sémiotique et texte évangélique, pp. 227-237. Seuil.

Greimas, A. J. (1983) Du Sens, II. Seuil.

Greimas, A. J. (1985) Des dieux et des hommes, PUF.

Greimas, A. J.et al. (1972) Essais de sémiotique poétique. Larousse.

Greimas, A. J. et Courtés, J. (1979-1986) Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, I et II. Hachette.

Grice, H. P. (1979) "Logique et conversation" in Communications, 30, pp. 57-72; (e. o., 1975).

Grize, J. B. et al. (1974) Recherches sur le discours et l'argumentation. Centre de recherches sémiologiques de l'université de Neuchâtel. Genève, Droz.

Grize, J. B. et al. (1978) Stratégies discursives. Lyon, PUL.

Groupe d'Entrevernes (1979), Analyse sémiotique des textes. Lyon, PUL.

Hamon, Ph. (1981) Introduction à l'analyse du descriptif. Hachette.

Hamon, Ph. (1984) Texte et idéologie. PUF.

Hartmann, P. (1978) "L'établissement des dimensions du texte" in Linguistique et sémiologie, 5, pp. 9-31.

Hénault, A. (1979-1983) Narratologie, sémiotique générale. Les enjeux de la sémiotique, I et II. PUF.

Jacques, F. (1979) Dialogiques. Recherches logiques sur le dialogue. PUF.

Kerbrat-Orecchioni, C. (1977) La connotation. Lyon, PUL.

Kerbrat-Orecchioni, C. (1980) L'énonciation de la subjectivité dans le langage. A. Colin.

Kristeva, J. (1969) Recherches pour une sémanalyse. Seuil, Points.

Landowski, E. (1976) "La mise en scène des sujets de pouvoir" in Langages, 43, pp. 78-89.

Landowski, E. (1983) "Simulacres en construction" in Langages, 70, pp. 73-81.

Landowski, E. et Greimas, A. J. (1979) Introduction à l'analyse du discours en sciences sociales. Hachette.

Landowski, E. et Greimas, A. J. (1983) "Pragmatique et sémiotique" in Actes Sémiotiques/ Documents, V, 50, pp. 5-17.

Libéra, A. de (1976a) "La sémiotique d'Aristote" in Structures élémentaires de la signification, pp. 28-48.

Libéra, A. de (1976b) "Note sur 'On binary opposition' de Arild Utaker" in Structures élémentaires de la signification, pp. 49-55.

Lotman, Y. M. (1973) La structure du texte artistique, Gallimard (e. o., 1970).

Lotman, Y. M. et Ouspenski, B. A. (1976) Ecole de Tartu : Travaux sur les systèmes de signes. Bruxelles, Complexe.

Lotman,Y. M. et al. (1977) Soviet Semiotics. Baltimore, J. Hopkins, U.P.

Maingueneau, D. (1976) Initiation aux méthodes de l'analyse du discours. Hachette.

Maingueneau, D. (1981) Approche de l'énonciation en linguistique française. Hachette.

Maingueneau, D. (1982) "Dialogisme et analyse textuelle" in Actes Sémiotiques/ Documents, IV, 32, pp. 5-32.

Maingueneau, D. (1986) Eléments de linguistique pour le texte littéraire. Bordas.

Maurand, G. (1980) "Le corbeau et le renard" in Actes Sémiotiques / Bulletin, II, 17, pp. 5-27.

Maurand, G. (1983) "Eléments d'une approche lexico-sémantique" in Actes Sémiotiques / Bulletin, VI, 26, pp. 21-32.

Maurand, G. (1984a) "Dire les valeurs aujourd'hui" in Argumentations et valeurs. Toulouse, travaux du 5ème colloque d'Albi, pp. 71-95.

Maurand, G. (1984b) "Le personnage: du nommé à l'inommé" in Le personnage en question. Toulouse, travaux du 4ème colloque du S.E.L., pp. 75-84.

Maurand, G. (1984c) "Un exemple de rapports entre fonctions syntaxiques et sémantiques: 'Actant'/ 'Acteur' en linguistique textuelle" in De la syntaxe à la pragmatique, pp. 285-295. P.Attal et Cl. Muller, éd.

Maurand, G. (1985) "Grammaire des actants et grammaire des cas: un même objectif" in Exigences et perspectives de la sémiotique, pp. 475-482.

Maurand, G. (1987) " 'Les trois voleurs' de Tolstoï: Analyse sémio-linguistique" in Le conte. Toulouse, travaux du 7ème colloque d'Albi, pp. 267-278.

Maurand, G. (1988a) "De l'espace dans le texte à l'espace-texte" in Espaces. Toulouse, Séminaire d'études littéraires, pp. 117-126.

Maurand, G. (1988b) "Eléments d'une grammaire de l'imparfait" in Nouvelles recherches en Grammaire. Toulouse, travaux du 8ème colloque d'Albi, pp. 133-150.

Mdarhri Alaoui, A. (1987) Approche théorique du discours narratif. Application aux texte marocains d'expression française (2 vol.) Thèse de doctorat d'Etat. Université de Toulouse-le-Mirail, 1986-87.

Meyer, M. (1982) Logique, langage et argumentation. Hachette.

Minel, B. (1976) "Théorie des pratiques discursives" in Pratiques, 11/12, pp. 155-190.

Morris, Ch. (1938) "Foundations of Theory of Signs" in International Encyclopedia of Unified Science, vol. I, t. II. Chicago, University Press.

Morris, Ch. (1974) "Fondements de la théorie des signes" in Langages, 35, pp. 15-21. (extraits de l'édition américaine de 1938).

Mounin, G. (1970) Introduction à la sémiologie. Minuit.

Mounin, G. (1972) La linguistique du XXème siècle. PUF.

Nef, F.- dir. (1976) Structures élémentaires de la signification. Bruxelles, Complexe.

Nouveaux Actes Sémiotiques (1989-1990), vol 1 à 12. PULIM, Université de Limoges.

Panier, L. (1982) "Remarques de grammaire narrative" in Actes sémiotiques / Bulletin, V, 21, pp. 12-24.

Panier, L.(1983) "La 'vie éternelle' : une figure" in Actes Sémiotiques / Documents, V, 45, pp. 5-33.

Parret, H. (1980a) "Les stratégies pragmatiques" in Communications, 30, pp. 250-273.

Parret, H. (1980b) Contexts of Understanding. Amsterdam, J. Benjamis.

Parret, H. (1983) "L'énonciation en tant que déictisation et modalisation" in Langages, 70, pp. 83-97.

Parret, H. (1986) Les passions. Essai sur la mise en discours de la subjectivité. Bruxelles, P. Mardaga.

Parret, H. (1987) "De l'objet sémiotique" in Sémiotique en jeu. A partir et autour de l'œuvre d'A. J. Greimas, pp. 25-42.

Parret, H. (1989a) "La communication et les fondements de la pragmatique" in Verbum, 12/2, pp. 207-219.

Parret, H. (1989b) "Empreinte pragmatiste, attitude pragmatique et sémiotique intégrée" in Foundations of Semiotics, pp. 277-296. Amsterdam, J. Benjamins.

Parret, H. éd. (1980) Le langage en contexte. Etudes philosophiques et linguistiques de pragmatique. Amsterdam, J. Benjamins.

Parret, H. et Ruprecht, H. G.- éd. (1985) Exigences et perspectives de la sémiotique. Recueil d'hommages pour Algirdas-Julien Greimas (2 vol.) Amsterdam, J. Benjamins.

Patte, D. (1985) "Modalités éthiques: une nouvelle catégorie" in Exigences et perspectives de la sémiotique, pp. 265-272.

Patte, D. (1986) "Modalité" (Article) in Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, II, pp. 141-144.

Peirce, Ch. S. (1931-1963) Collected Papers of Ch. S. Peirce. Cambridge-Massachusetts, Belknap Harvard University Press.

Peirce, Ch. S. (1978) Ecrits sur le signe. PUF (Extraits traduits de l'édition américaine et présentés par G. Deledalle).

Petitjean, A. (1982) Pratiques d'écriture. Cedic.

Petitot-Cocorda, J. (1982) "Sur la décidabilité de la véridiction" in Actes Sémiotiques / Documents, IV, 31, pp. 21-40.

Petitot-Cocorda, J. (1985a) Morphogenèse du sens, I. PUF.

Petitot-Cocorda, J. (1985b) "Les deux indicibles ou la sémiotique face à l'imaginaire comme chair" in Exigences et perspectives de la sémiotique, pp. 283-305.

Petitot-Cocorda, J. et Thom, R. (1983) "Sémiotique et théorie des catastrophes" in Actes Sémiotiques / Documents, V. 47/48, pp. 5-58.

Petöfi, J. S. (1975a) "Description grammaticale, interprétation, intersubjectivité (Esquisse d'une théorie partielle du texte)" in Versus. Quaderni de studi semiotici, 10, pp. 33-56.

Petöfi, J. S. (1975b) Vers une théorie partielle du texte. Hambourg, Buske.

Petöfi, J. S. et Rieser, H. -éd. (1973) Studies in Text-Grammar, Dordrecht, Reidel.

Poétique (1974), 19. Les genres de la littérature populaire.

Poétique (1977), 30. Enseignements.

Poétique (1981), 47. Roland Barthes.

Poétique (1984), 60. Légendes et contes.

Pottier, B. (1974) Linguistique générale. Théorie et description. Klincksieck.

Pottier, B. (1983) "Préface" in Langage et discours. Eléments de sémiolinguistique, pp. 3-4.

Quéré, H. (1983) "Symbolisme et énonciation" in Actes Sémiotiques / Documents, V, 43, pp. 5-24.

Quéré, H. (1985) "D'une énonciation singulière: le cas des Vagues" in Exigences et perspectives de la sémiotique, pp. 791-799.

Rastier, F. (1972) "Systématique des isotopies" in Essais de sémiotique poétique, pp. 80-106.

Rastier, F. (1974) Essais de sémiotique discursive. Tours, Mame.

Rastier, F. (1981) "Sur le développement du concept d'isotopie" in Actes Sémiotiques / Documents, III, 29, pp. 5-52.

Rastier, F. (1987) Sémantique interprétative. PUF.

Rastier, F. (1989) Sens et textualité. Hachette.

Récanati, F. (1979) La transparence et l'énonciation. Seuil.

Récanati, F. (1981) Les énoncés performatifs. Minuit.

Recherches internationales (1974), 81, Sémiotique.

Recherches Pédagogiques (1989), vol. 1. Rabat, Association Marocaine des Enseignants de Français.

Recherches Pédagogiques (1991), vol. 2, AMEF.

Ricœur, P. (1969) Le conflit des interprétations. Essais d'herméneutique. Seuil.

Ricœur, P. (1980) "La grammaire narrative de Greimas" in Actes Sémiotiques/Documents, II, 15, pp. 5-42.

Ricœur, P. (1983) Temps et récit, I. Seuil.

Ricœur, P. (1984) Temps et récit, II. Seuil.

Rifat, M. B. Vardar et al. (1980) "Le conte populaire" in Degrés, 23. Bruxelles (numérotation paginale discontinue).

Riffaterre, M. (1979) La production du texte. Seuil (e.o., 1975).

[ترجمة عربية: ما يكل ريفاتير، سيميائيات الشعر، ترجمة ودراسة محمد معتصم، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم 7، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد 5 الرباط، 1997].

Riffaterre, M. (1983) Sémiotique de la poésie. Seuil (e.o., 1978).

Ruwet, N. -éd. (1975) Langue, discours, société. Seuil.

Saussure, F. de (1916) Cours de linguistique générale (édition critique établie par T. de Mauro, 1972). Payot.

Sbisà, M. (1985) "Manipulation et sanction dans la dynamique des actes de langage" in Exigences et perspectives de la sémiotique, pp. 529-539.

Slakta, D. (1971) "Esquisse d'une théorie lexico-sémantique pour une analyse d'un texte politique" in Langages, 23, pp. 88-134.

Slakta, D. (1975) "L'ordre du texte" in Etudes de linguistique appliquée, 19, pp. 30-42.

Smith, B. -éd. (1982) Studies in Logic and Formal Ontology. Vienne, Philosophia Verlag/Analytica.

Stockinger, P. (1985) "Prolégomènes à une théorie de l'action" in Actes Sémiotiques/Documents, VII, 62, pp. 5-32.

Stockinger, P. (1987) "La nation" in Actes Sémiotiques/Documents, IX, 86, pp. 5-42.

Stockinger, P. et al. (1986) "Intelligence artificielle, II: Approches cognitives du texte" in Actes Sémiotiques/Bulletin, IX, 40,pp. 5-55.

Tamba Mecz, I. (1981) Le sens figuré. PUF.

Thomas, J. J. (1978) "Théorie générative et poétique littéraire" in Langages, 51, pp. 7-64.

Thurlemann, F. (1980) "La fonction de l'admiration dans l'esthétique du XVIIè s" in Actes Sémiotiques/Documents, II, 11, pp. 5-39.

Tietcheu, J. Cl. (1985) "Contes africains: contribution à la sémiotique de la manipulation" in Exigences et perspectives de la sémiotique, pp. 1051-1061.

Todorov, T. et Ducrot, O. (1972) Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Seuil.

Todorov, T. -dir. (1965) Théorie de la littérature. Seuil.

[ترجمة عربية جزئية: تزفيتان طودوروف، نظرية المنهج الشكلي: نصوص الشكلانيين الروس، ترجمة إبراهيم الخطيب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين ومؤسسة الأبحاث العربية، 1982].

Todorov, T. et al. (1979) Sémantique de la poésie. Seuil, Points.

Van Dijk, T. A. (1970) "Sémantique générative et théorie des textes" in Linguistics, 62, pp. 66-95.

Van Dijk, T. A. (1972a) "Quelques aspects d'une théorie générative du texte poétique" in Essais de sémiotique poétique, pp. 180-206.

Van Dijk, T. A. (1972b) Some Aspects of Text Grammars. La Haye, Mouton.

Van Dijk, T. A. (1977) Text and Context. New-York, Longman.

Van Dijk, T. A. -éd. (1976) Pragmatics of Language and Literature. Amsterdam-Oxford, North Holland-American Elsevier Publishing Co.

Verdiglione, A. -dir. (1975) Psychanalyse et sémiotique. U.G.E. 10-18.

Weinrich, H. (1973) Le temps. Seuil (é.o., 1964).

Zilberberg, Cl. (1985a) "Retour à Saussure?" in Actes Sémiotiques / Documents, VII, 63, pp. 5-38.

Zilberberg, Cl. (1985b) "Conversion et révision" in Exigences et perspectives de la sémiotique, pp. 349-379.

Zilberberg, Cl. (1989) "Modalités et pensée modale" in Nouveaux Actes Sémiotiques, 3, pp. 1-31.

ملاحق الترجمة

إبداع شعري
إبداعية
إبهام
إپستمولوجي
إپستمولوجيا
فلسفية
الإبراز
ابتدائي
ابتكار استعاري
إجباريّ
إجراء
إجرائيّ

إزمان
أحادي البعد
أحادي السطر
أحادي الصوت
إحالة
إحاليّ
إحيائي
إحساس
أحروجة
احتيال
احتمال
إطار

اجتماعي
أداة
أدب عرقي
إدراج
إدراجيّ
إدراك
حاليّ
إدراكي
إوالية
تكوينية
أولي
أولية

شكلي
أطروحة
إيجاه
إيحاء
إيحائي
إيمائي
إيقام
إيقاعي - رقصي
الإيقوني
إيقونية
أيقنة
إيضاع

أوليات	"أكد'
أوستينيّ	اكتساب
أوضاعيّ	إلى الختم
ازدواجية	آلة
إلحاق	انتقاء
إلقائي	انتقال
التماسي	انتقالي
أمارة	انتشار، نشر
إمكان	انتظام
إمكاني	إساءة
إناسي	أساطيري
إناسيات	أساس
سيميائية	أساسي
لسانية	أسطورة
انبثاث	أسطوري
إنجاز	أسلبة
إنجازي	أسلوب مباشر
انزلاق دلالي	أسلوبي
انحراف	اسم المكان
أنموذج	اسم العلم
إنسان حاك	إسناد

انفلاق (مبدأ)	مهمة
انفعالي	إسنادي
انفتاح	إسقاط
انقطاع	استبدال
انقلاب، قلب	استدلالي
انشطار	استطاعة
إنتاج	إرادة الدراية
لمعنى	دراية
خطابي	الكينونة
إنتاجي	المعرفة
إنتاجية	"فلسفية"
انتهائي	الفعل
انتظار	القص
سري	تجريبية
تقنوقراطية	بنينة
تقنية	مَنْطَقَة
التخطيب	النسخ
استيهامي	نشر
استكشاف	الصياغة
استكشافي	القراءة
استلاب	إعلامي
استنباط	إعمال

استنباطي
استعارة
استعارة تمثيلية
استعاري
استعمال
استقبال المساعد
استقطاب
استقرائي
استراتيجي
استراتيجية
لسانية
معرفية
خطابية
استرماز
استتباع
تحدثي
استثمار
مزاجي
القيم
استشكال
استشراف
إعادة

اعتباطية
اعتقاد
استطاعة الكينونة
استطاعة الفعل
وجوب الكينونة
وجوب الفعل
إفعال
إفراد
افتراق (9 اقتران)
افتراقي
افتراض
افتراض مسبق
افتراضي
افتراضي - استنباطي
افتتاحية
أصالة
أصولي
اصطلاح
أصليّ
أصغر، صغرى
أقدومة
إقناع

بناء	إقناعي
إقصاء اشتمال)	اشتراك
اقتصاد	اشتغال
اقتران	سيميائي
افتراق)	إتباعي
اقتراني	اتساق
إرادة	اتفاقي
ابتدائية	إثبات
انتهائية	إثباتي
استطاعة الدراية	أثر
الكينونة	عنوي
المعرفة	فوري
الفعل	أخلاقي
إرادي	إخراج
إراية	" - العالم"
إرائي	اختبار
إرجاع	أول للمانح
مشترك	مؤهِّل
سياقي	ممجِّد
ذاتي	رئيس
أرسطي	اختباروية
ارتكاب الإساءة	اختباري

ارتكاس
إشارة (بنفنست)
إشاريّ
أشكال دالة
إشكاليّ
إشكالية
اشتمال
إقصاء)
اشتقاق
اشتقاقي

اختزال
اختطاف
اختيار
نطقي
توليدي
اختلافي
إضفاء الجدلية
اشتراك
اشتغال
سيميائي

المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة	5
مسائل عامة	9
الفصل الأول: موقع النظريّة السيميائية	19
الفصل الثاني: المجرى التوليديّ للمعنى	89
الفصل الثالث: الغطاء السيميائي التصويريّ أو مشاكل الخطاب	155
الفصل الرابع: النُّطْقُ: الإشكاليّة العامّة والآفاق النظريّة	201
الفصل الخامس: خلاصة ختاميّة	247
قائمة المصادر والمراجع	253
ملاحق الترجمة	275